رؤية أعضاء هيئة التدريس لجدلية العلاقة بين أزمة التركيب الطبقى وبنية التعليم المصرى "دراسة اثنوجرافية"

أ.م.د/ هناء إبراهيم إبراهيم سليمان
أستاذ أصول التربية المساعد
كلية التربية – جامعة دمياط

د/ فاطمة رمضان عوض النجار
مدرس أصول التربية
كلية التربية – جامعة كفر الشيخ

د/ حسام إبراهيم الدسوقي مراد
مدرس أصول التربية
كلية التربية – جامعة دمياط

ملخص البحث

هدفت الدراسة إلى تعرف رؤية أعضاء هيئة التدريس لجدلية العلاقة بين أزمة التركيب الطبقى وبنية التعليم فى مصر من خلال الوقوف على مظاهر اختلال التركيب الطبقى وانعكاس ذلك على بنية التعليم المصرى ، وكيف أثرت العوامل الخارجية والداخلية فى خلق أزمة المجتمع المصرى البنائية ومن ثم تقديم اسهامة لتجاوز أزمة المجتمع البنائية والتعليمية، وتم استخدام المنهج الاثنوجرافى باعتبارة المنهج الملائم للدراسة الحالية ، والمقابلة العميقة كأداه لتعرف رؤية أفراد عينة الدراسة لجدلية العلاقة بين أزمة التركيب الطبقى وبنية التعليم المصرى.

وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج منها ما يلى :

- هناك علاقة جدلية بين أزمة التركيب الطبقى وبنية التعليم المصرى وهى نتيجة لتأثير عوامل خارجية مثل عولمة الاقتصاد والضغوط الاقتصادية والهيمنة السياسية والضغوط الثقافية والأخلاقية والتعليمية وأيضاً نتيجة لتأثير عوامل داخلية مثل العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للمجتمع المصرى.
- تعدد مظاهر أزمة التركيب الطبقى للمجتمع المصرى ومنها (ارتفاع معدلات البطالة– التفاوت فى الدخل بين طبقات المجتمع المصرى– تزايد حدة الفقر فى مصر– تأكل الطبقة الوسطى فى مصر)

- تعدد مظاهر أزمة بنية التعليم المصرى ومنها(غياب تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية– خصخصة التعليم المصرى – الدروس الخصوصية –التعليم المتميز – تعدد أنماط التعليم فى مصر)

وقدمت الدراسة اسهامة لكيفية تجاوز أزمة المجتمع البنائية والتعليمية.

الكلمات المفتاحية: الأزمة، الجدل، التركيب الطبقى، بنية التعليم

The faculty members 'view of the dialectic of the relationship between the class structure crisis and the structure of Egyptian education "an ethnographic study"

Abstract

The study aimed to know the faculty members' view of the dialectic of the relationship between the crisis of the class structure and the structure of education in Egypt by standing on the manifestations of the imbalance of the class structure and its reflection on the structure of Egyptian education, and how the external and internal factors affected the creation of the structural crisis of the Egyptian society and then make a contribution to overcoming the crisis Our constructivist and educational society, and the ethnographic approach was used as the appropriate approach for the current study, and the deep interview as a tool to know the view of the study sample members of the dialectic of the relationship between the crisis of class structure and the structure of Egyptian education.

The study reached many results, including the following:

- There is a dialectical relationship between the crisis of the class structure and the structure of Egyptian education, which is the result of the influence of external factors such as the globalization of the economy, economic pressures, political hegemony, cultural, moral and educational pressures, and also as a result of the influence of internal factors such as the economic, political and social factors of the Egyptian society.
- The multiplicity of manifestations of the crisis of the class structure of the Egyptian society, including (high unemployment rates - income disparity between the classes of the Egyptian society - the increasing severity of poverty in Egypt - the erosion of the middle class in Egypt).
- The multiplicity of manifestations of the crisis of the structure of the Egyptian education, including (the absence of equal

educational opportunities - privatization of Egyptian education - private lessons - distinguished education - multiple types of education in Egypt).

The study provided a contribution to how to overcome the structural and educational crisis of society.

Key words: crisis, dialectic, class structure, education structure

مقدمة

تلعب بنية المجتمع دوراً أساسياً في منظومة المعرفة، فمن الضروري أن تتوافر البنية الطبقية المحفزة على اكتساب المعرفة من خلال توفير فرص تعليمية مناسبة تفتح الباب للمساهمة في نشر وإنتاج المعرفة، حيث من الصعب تحقيق نمو اقتصادي مرتفع ومطرد في المجتمعات التي يشتد فيها الاستقطاب والتفاوت الاجتماعي نتيجة لانتشار الفقر، خاصة قصور القدرات البشرية – ومن ثم تدهور الإنتاجية – والبطالة، وتفاقم سوء توزيع الدخل والثروة والقوة ، حيث أن افتقار العدالة في توزيع الدخل يلحق الضرر بفرص اكتساب المعرفة عبر إهدار فرص النمو الاقتصادي المرتفع، كما أن سوء توزيع الدخل يعني تقليص فرص الفقراء في الترقي عبر اكتساب القدرات البشرية، مما يعني ضعف بناء رأس المال البشري الذي يمثل أحد المتطلبات المهمة الحيوية لمنظومة المعرفة(تقرير التنمية الانسانية العربية ،٢٠٠٣: ١٣٧–١٣٨).

وعلى الرغم من أن التعليم يشكل آلية أساسية للحراك الاجتماعي، إلا أن المؤسسات التعليمية فى مصر بما تقدمه من خدمات غير قادرة على إكساب الطلاب المعرفة والمهارات الكافية، كما أصبحت تمثل تكلفة مرتفعة أمام الشرائح الاجتماعية الدنيا والوسطى، وبشكل خاص نتيجة ظاهرة الدروس الخصوصية وظهور التعليم الخاص الذي يفرض مصروفات باهظة لا تتمكن هذه الشرائح الاجتماعية من الوفاء بها (باهر شوقى وسامر سليمان،١٩٩٨: ٧٢–٧٣)

حيث انعكست التغيرات العالمية والمحلية على كافة مناحي الحياة ومن بينها التعليم– الذي صار يحظى بقدر وافر من الحوارات والمناقشات والرؤى المستقبلية للتطوير– ما لا يُمكن من النظر إليه بمعزل عن تلك التغيرات إذ لابد من دعمه وتطويره ليس فقط ليكون مواكبًا للتغير، ولكن أيضًا ليكون أحد أدوات التطوير نحو الأفضل، فالتعليم هو أحد المداخل الأكثر فاعلية لتأكيد حقوق الإنسان، وذلك من خلال ما نص عليه الدستور من أن التعليم حق تكفله الدولة لكل مواطن باعتباره واحدًا من مجموعة الحاجات الأساسية اللازمة لكل فرد في المجتمع(محسن خضر:٢٠٠٠، ٩٤).

وقد تعرض المجتمع المصري في الوقت الراهن العديد من التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي أسفرت بدورها عن ظهور تباينات حادة في التركيبة الطبقية للمجتمع المصرى وانعكست بالتبعية على التعليم، الذي يُعد مرآة المجتمع ، حيث ساهمت تلك التغيرات في إحداث تغير ثقافي واجتماعي واقتصادي أسفر بدوره عن تغير في التركيب الطبقي للمجتمع.

وقد تفاقم الوضع الطبقي للتعليم، وأصبحت حياة التلاميذ داخل مؤسسات التعليم المصري معبرة عن اتساع الفوارق والتمايزات الاجتماعية، حيث التفاوت الحاد بين المدارس الحكومية بشكل عام، وبين المدارس الحكومية داخل الأحياء الشعبية والمناطق الريفية، كذلك التفاوت بين المدارس الحكومية وبين المدارس الخاصة لصالح الأخيرة في مجال البنية الأساسية وتقديم الخدمات التعليمية، ومستوى ثراء ما يقدم من مقررات ومناهج إضافية لما تقرره الدولة، فكما لعبت سياسات تحرير الاقتصاد دورا في الإقصاء والتهميش الاجتماعي للعديد من الشرائح الاجتماعية، فقد ساهم التعليم في الإقصاء والتهميش (أحمد سعد،٢٠٠٨: ٩٠-٩١).

"ويعاني المجتمع المصرى – كغيره من مجتمعات العالم الثالث – من أزمة بنائية شامله يعبر عنها ذلك التفاوت الكبير وما يمكن أن يكون عليه هذه المجتمعات بما تمتلكه من موارد وإمكانيات وبين ما توجد عليه في الواقع. فالمجتمع المصري بإمكانياته وموارده يمكن أن يحقق التقدم، غير أن الواقع لا يساعده على ذلك بل يعوقه في كثير من الأحيان ، وذلك هو جوهر أزمة المجتمع المصرى و هي أزمة التخلف ، فالتخلف الذي يعانيه المجتمع المصرى ومجتمعات العالم الثالث ليس نتاجاً لقصور أو ضعف في إمكانياته أونقص موارده، وإنما هو نتاج لمتغيرات واقعية عديده – تاريخية ومعاصره – هي التي خلفت ذلك التخلف وكرسته، ومن ثم تعوق المجتمع من تحقيق التقدم"(نجلاء راتب، ١٩٩٨ :٢٠٨).

وتنعكس أزمة التخلف بآثارها على كل الأنساق الاجتماعية داخل المجتمع المصري بحيث يمكن القول بأن الأزمة التي تحدث على مستوى أي من هذه الأنساق الفرعية إنما

تمثل إنعكاساً للأزمة البنائية وأحد مظاهرها الأساسية ، وعلى الرغم من أهمية الدور الذي تلعبه العوامل أو المتغيرات الخارجية في تكريس أزمة "التخلف" داخل المجتمع المصرى ، إلا أن دور العوامل أو المتغيرات الداخلية لايقل عنها أهمية، وتتمثل المتغيرات الداخلية في طبيعة البنى الاقتصادية – الاجتماعية السائدة ، وترجع أهمية تلك البني الداخلية إلى الدور الذي يمكن أن تلعبه في تهيئة المناخ الداخلي لاستقبال الضغوط والمؤثرات الخارجية، ومن ثم تشكل عاملاً مساعداً على تكريس أزمة " التخلف " أو الحد منها إذا كانت بنى مستقلة تسعى إلى الحد من تأثير المتغيرات الخارجية وضغوط النظام الدولى(نجلاء راتب، ١٩٩٨ : ٢١٧).

مشكلة الدراسة:

لا يوجد خلاف بين المتخصصين والعامة في أن التعليم المصري يعانى أزمة ، وأن هذه الأزمة تمس بنية هذا التعليم ، ولقد تعالت الأصوات بضرورة إصلاح التعليم فكانت السياسات والخطط والاستراتيجيات والمشروعات والمؤتمرات ، وورش العمل والمبادرات من مختلف الأطراف داخلية وخارجية والتي دارت وتدور حول " تحسين التعليم " و " التقويم الشامل " و " المعايير القومية " و " الجودة والاعتماد " ، فضرورة إصلاح التعليم شعار يرفعه الجميع ، لكن تختلف الرؤى وتتباين الاتجاهات حول سبل وطرائق الإصلاح واتجاهاته والهدف منه " من أين يبدأ " و" أين ينتهي " " لمصلحة من " و "ضد من " فهناك من يرى أن التعليم المصري في ظل الخطط والاستراتيجيات المطبقة ، قد خطا خطوات عملاقة وحقق انجازات عظيمة تجعلنا في مصاف الدول التي تباهي بإنجازاتها التعليمية وهناك من يرى أن ما يطبق من مشاريع للتطوير وما يتم الترويج له من خطط ، لم يقدم للتعليم المصرى الكثير،وأنها أموال مهدرة.(محمد ابراهيم المنوفى ،٢٠١٤: ٧٣)

وقد أكدت دراسة (هبه الشاعر،٢٠١٨) على تعدد وتشابك مظاهر وأبعاد التفاوت الاجتماعى والتعليمى ، حيث أصبحت مظاهر التفاوت فى التعليم مرآه تعكس مظاهر التفاوت الاجتماعى وأداه لترسيخه وإعادة انتاجه مرة أخرى ، وتراجعت قدرة التعليم على

تحقيق الحراك الاجتماعى الصاعد لمواجهة مظاهر التفاوت الاجتماعى ، وتقليل الفجوة بين الشرائح والفئات المختلفة داخل المجتمع.

ويشير كتاب الإحصاء السنوى٢٠٢٠/٢٠٢١إلى تزايد عدد المدارس الخاصة بالتعليم المصرى والفصول والتلاميذ ، حيث كان إجمالى عدد المدارس فى ٢٠١٦/٢٠١٧ ٧٣٨٥ مدرسة وازداد عددها فى ٢٠١٧/٢٠١٨ وأصبح ٧٧٤١ مدرسة وكذلك ازداد فى عام ٢٠١٨/٢٠١٩ وأصبح ٨١٧١ مدرسة وازداد أيضاً فى عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ وأصبح ٨٥٩٧ مدرسة وكذلك ازداد فى عام ٢٠٢٠/٢٠٢١ وأصبح ٩١٦٩ مدرسة وتشير هذه الأرقام إلى تنامى التعليم الخاص واللأجنبى بما يؤشر على اجتياحه الساحة التعليمية فى المستقبل.

ولهذا تحددت مشكلة البحث فى محاولة تعرف رؤية أعضاء هيئة التدريس لجدلية العلاقة بين أزمة التركيب الطبقى وبنية التعليم المصرى من خلال الاجابة عن الأسئلة التالية:

١- كيف أثرت العوامل الخارجية والداخلية فى خلق أزمة المجتمع المصرى البنائية؟

٢- ما مظاهر أزمة التركيب الطبقى فى المجتمع المصرى؟

٣- ما ملامح أزمة بنية التعليم المصرى؟

٤- ما رؤية أعضاء هيئة التدريس التدريس لجدلية العلاقة بين أزمة المجتمع البنائية وبنية التعليم المصرى؟

٥- كيف يمكن تجاوز أزمة مجتمعنا البنائية والتعليمية؟

هدف الدراسة: تهدف الدراسة إلى تعرف رؤية أعضاء هيئة التدريس لجدلية العلاقة بين أزمة التركيب الطبقى وبنية التعليم العام فى مصر من خلال الوقوف على مظاهر اختلال التركيب الطبقى وانعكاس ذلك على بنية التعليم المصرى ، وتعرف رؤية أعضاء هيئة التدريس لتجاوز أزمة مجتمعنا البنائية والتعليمية.

أهمية الدراسة:

١- تنبع أهمية الدراسة من أهمية موضوعها وهو أزمة المجتمع المصرى البنائية وبنية التعليم به، حيث أن البداية الحقيقية لتقدم أي مجتمع تبدأ بالتعليم ومدى تحقيق العدالة الاجتماعية به.

٢- كثرة التحديات التى تواجه المجتمع المصرى ومن بينها أزمته التعليمية والبنائية وضرورة البحث عن سبل مواجهة هذه الأزمات.

٣- يمكن أن يسهم البحث الحالي في حث القيادات التربوية على ضرورة البحث عن سبل مواجهة أزمة التعليم المصرى وكيفية تحقيق العدالة الاجتماعية.

٤- يمكن أن تسهم نتائج البحث الحالي في لفت أنظار القيادات التربوية إلى ضرورة إعادة النظر في المنظومة التعليمية وكيفية معالجة أزمة التعليم بداية من الفلسفة التعليمية وانتهاء بتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال التعليم.

حدود الدراسة: اقتصرت الدراسة الحالية على تعرف رؤية عينة من أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية لجدلية العلاقة بين أزمة التركيب الطبقى وبنية التعليم المصرى، وكانت عينة الدراسة عشرة أعضاء من جامعة (كفر الشيخ- دمياط- طنطا- بنها).

مصطلحات الدراسة:

الجدل: يعرفه (عصام الدين هلال وآخران ،٢٠٠٣: ٨٢-٨٣) نظام حركة المادة فى الكون سواء فى شكلها الفيزيائى أو الكيميائى أو البيولوجى أم فى شكلها الاجتماعى ويقوم على مجموعة من المبادئ اللأساسية هى

- التغير الكمى يتحول إلى تغير كيفى والعكس.
- صراع الأضداد (النفى أو السلب).
- نفى النفى(الايجاب).
- الجديد ينبع من جوف القديم.

وهناك مفاهيم رئيسية يرتكز عليها الجدل (التناقض - حل التناقض - الصيرورة) وذلك لأن كل ظاهرة تتضمن تناقضاً بين مركبين متناقضين فيتفاعلا وينتج عنهما

مركب ثالث ليس هو بالأول ولا بالثانى ، ولكنه يحمل خصائصهما.(عصام الدين هلال،٢٠٠٣: ٤٥-٥٠)

الأزمة: تشير الأزمة الاجتماعية إلى تلك المرحلة التي تتفاقم عندها التناقضات الداخلية لأى نظام اجتماعي ، حيث تعد تجسيداً لتفاقم هذه التناقضات. بينما تتجسد الأزمة ذاتها في بعض المظاهر أو الأعراض أو المؤشرات الخارجية التي يمكن إدراكها من خلال الملاحظة الحسية، ويستدل من خلالها على وجود الأزمة ، والأزمة هي المرحلة التي يحسم فيها أمر التناقضات القائمة داخل النظام الاجتماعي: فإما أن يتم التعامل مع هذه التناقضات والتخفيف من حدتها، فيستمر النظام في حالة من الاستقرار والهدوء المؤقت، وإما أن يعجز النظام عن مواجهة تناقضاته وتفشل أساليب التعامل معها، فينهار النظام ويتأسس نظام اجتماعى جديد ، والأزمة ليست ظاهرة فجائية أو تحول مفاجيء، وإنما تحدث الأزمة كنتاج لفترة طويلة من تراكم التناقضات، كما تختلف الأزمة من حيث المستوى الذي تحدث عنده حيث يمكن أن نميز بين نمطين من الأزمات : أزمة جزئية، و أزمة بنائية عامة، وتتسم الأزمة الجزئية بأنها تحدث على مستوى أحد الأنساق الاجتماعية الفرعية داخل المجتمع، كما تتسم بأن حلها يأتي في إطار النظام الاجتماعي القائم، ويكون حلاً مؤقتا.أما النمط الثاني وهو الأزمة البنائية فهي أزمة هيكلية عامة، تحدث على مستوى المجتمع ككل، أي أنها أزمة مجتمعية شاملة. وتنعكس مظاهر هذه الأزمة على كافة الأنساق الفرعية داخل المجتمع بحيث يمكن القول بأن الأزمة الجزنية التي تحدث على مستوى أي من هذه الأنساق الفرعية إنما هي بمثابة مظهر أو عرض من أعراض الأزمة البنانية العامة في المجتمع (نجلاء راتب،١٩٩٨: ٨٣-٨٤).

ويختلف معنى هذا المفهوم في نطاق علم الإجتماع باختلاف الاتجاهات النظرية ما بين اتجاه بنائي وظيفي محافظ يرى الأزمة من منظور التوازن باعتبارها تمثل إحدى الظواهر العارضة والمؤقتة التى تهدد توازن النسق الاجتماعي، ومن ثم ينظر إليها كحالة من حالات اختلال توازن النسق، واتجاه راديكالي ينظر إلى الأزمة من منظور

التناقض حيث تعد الأزمة لدى هذا الاتجاه تجسيداً لتفاقم التناقضات الداخلية للنظام الإجتماعي.

ويتبنى البحث الحالي رؤية الإتجاه الراديكالي للأزمة باعتبارها المرحلة التي تتفاقم عندها التناقضات الداخلية لأى نظام اجتماعي، أى أنها أزمة مجتمعية شاملة، وتنعكس مظاهر هذه الأزمة على كافة الأنساق الفرعية داخل المجتمع، بحيث يمكن القول بأن الأزمة الجزئية التى تحدث على مستوى أحد الأنساق الاجتماعية الفرعية بمثابة عرض من أعراض الأزمة البنائية العامة.

التركيب الطبقى :

عرف (جوردون) مصطلح التصنيف الطبقي الاجتماعي بأنه يشير إلى الترتيب الرأسي أو الهرمي للأفراد وأنه النظام الذي يشمل الأعلى والأدنى والأعظم والأقل، والإحساس بالاستعلاء والإحساس بالدونية أو النقص، حيث ركز التعريف على الأفراد أكثر من تركيزه على المكانات أو الأوضاع الاجتماعية التي تعتبر أساس هذا التصنيف؛ لأنها الأكثر ثباتًا واستمرارية، وعلى الرغم من الاختلاف في استخدام مفهومي الطبقة الاجتماعية والمستوى الاقتصادي الاجتماعي فإنهما يتفقان إلى حد كبير في المعنى، حيث يشير كل منهما إلى مجموعة من الأفراد أو الجماعات تشترك فيما بينها في : متوسط الدخل السنوي والوظيفة والثروة والمكانة الاجتماعية والمستوى الثقافي ومستوى المعيشة وأنماط التفاعل الاجتماعي والعادات والتقاليد التي تميزها عن غيرها، ويكون لدى أعضائها شعور ال" نحن" بالاختلاف عن غيرهم(على الشخيبى،٢٠٠٢: ١٦٤)

وتعرف الطبقة على أنها مجموع الأفراد الذين يتقاسمون وظيفة " ونمط حياة وأيديولوجيًا".(يانيك لوميل،٢٠٠٨: ١٣).

منهج الدراسة:

استخدمت الدراسة المنهج الاثنوجرافى بما يعنيه من ضرورة معايشة الباحثين موضوع البحث معايشة تعكس وعيهم بعناصر الظاهرة موضع الدراسة وبشبكة

العلاقات المعقدة التى تربطها بما يحيط بها ، فالمنهج الاثنوجرافى أحد المداخل المنهجية الكيفية التى تمكن الباحثين من الدراسة الكثيفة والعميقة عن قرب لثقافة فرد أو جماعة أو لما تشتمل عليه ثقافتهم من مدركات ومعانى(محمد المنوفى،٢٠١٥ :٤). وتم استخدام المقابلة العميقة كأداه لتعرف رؤية أفراد عينة الدراسة لجدلية العلاقة بين أزمة التركيب الطبقى وبنية التعليم المصرى وكانت بنود المقابلة كالتالى:

- ما رؤية سيادتكم لتأثير العولمة الاقتصادية على التركيب الطبقي وبنية التعليم المصري ؟
- ما رؤية سيادتكم لتأثير الهيمنة السياسية للعولمة على النظام السياسي وبنية التعليم المصري؟
- كيف أثرت العوامل الاجتماعية والثقافية للعولمة على ثقافة المجتمع المصري وبنية التعليم المصري ؟
- ما رؤية سيادتكم لأهم مظاهر أزمة التركيب الطبقي للمجتمع المصري ؟
- ما رؤية سيادتكم لأهم مظاهر أزمة بنية التعليم المصري ؟

منطلقات الدراسة

وتتفق الدراسة الحالية فى رؤيتها لجدلية العلاقة بين أزمة التركيب الطبقى وبنية التعليم المصرى فى منطلقاتها مع دراسة (محمد المنوفى،٢٠١٤ : ٧٤) وهى كالتالى:

- الإيمان بأن أزمة التعليم المصري جزء لا يتجزأ من أزمة المجتمع المصرى البنائية ، أي أزمة التخلف، وأن آليات النظام العالمى تقوم بدور محوري في تكريس أزمة المجتمع المصري وبالتالي أزمة التعليم.
- أن التعليم بنية تابعة للبيئة المجتمعية تدور وجودا وعدما وفق إرادة السلطة المهيمنة على المجتمع ، التي تحدد لها ليس فقط مكوناتها وإنما أيضاً نوع العلاقات التي تنتظم هذه المكونات.
- كل تغيير في الواقع التربوي يعبر بالضرورة عن تغيير في بنية المجتمع ذاته ، ومشروعات إصلاح التعليم التي تحاول الذهاب أبعد من ذلك يحكم عليها سلفاً بأن

تظل حبرا على ورق ، فالنظام التعليمي يستعيد توازنه القديم الذي يعبر عن حقيقة المجتمع بمجرد الانتهاء من وضع إجراءات الإصلاح موضع التنفيذ .

- إن الأصل الاجتماعي (الوضع الاقتصادي) مازال يؤثر تأثيراً عميقاً وعظيماً في مستقبل الأبناء التعليمي ، وأن أبناء الفتات الاجتماعية المتواضعة في غالبيتهم لا يحصلون إلا على قدر من التعليم عديم القيمة أو يكاد.

الدراسات السابقة:

أشارت دراستي (عفاف جايل ،٢٠٠١،غسان الخلف،٢٠٠٥) على وجود العديد من المعوقات التي تقف حائلًا دون تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية في مصر، لعل أهمها التغيرات الاقتصادية والتي صاحبت تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي والخصخصة في مصر، استتبع ذلك ظهور تفاوت طبقي صارخ بين المدارس الرسمية والمدارس الخاصة والبيئات الاجتماعية والثقافية الدنيا والعليا وبين القرى والمدن؛ مما يؤثر على تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية.

وهو ما أكدته أيضًا دراسة (Marko FERJAN, Eva JEREB, Olga,2007) من وجود علاقة إيجابية بين الطبقة الاجتماعية والظروف المالية والمادية للعائلات وبين الإنجاز التعليمي للأبناء.

وهو ما أكدته أيضًا دراسة (Lindsay Paterson and Cristina Iannelli,2005) من وجود علاقة بين الأصل الاجتماعي والتحصيل العلمي، وما تلعبه السياسات التعليمية الوطنية المختلفة في تشكيل هذه الاختلافات.

وأكدت دراسة (محمد المنوفى،٢٠٠٩) على أن أزمة التعليم فى المجتمع المصرى تشكل انعكاساً للأزمة البنائية التى يشهدها المجتمع المصرى ، وأن آليات النظام العالمى كعوامل خارجية قد لعبت وتلعب دوراً محورياً فى تكريس أزمة المجتمع البنائية وأزمة التعليم من خلال أساليب الاختراق غير المباشر مثل الاتفاقيات التجارية والاستثمارات الأجنبية والقروض والمنح المشروطة مما ساعد عل تفكيك الترابط العضوى بين قطاعات المجتمع المصرى الداخلية ومن بينها التعليم ، وأكدت الدراسة

أيضاً على أن الدور الذى تقوم به العوامل الداخلية فى تكريس الأزمة لا يقل أهميه عن دور العوامل الخارجية.

وأكدت دراسة (Heather Wyatt-Nichol et all.2017) أن عدم المساواة وازدياد الفجوة بين الأغنياء والفقراء والتي تساهم فى الفصل بين المناطق والأحياء ، كان له تأثير مباشر على ما يتم تقديمه من خدمات ومن بينها التعليم من قِبَل الدول، وبهذا تتأكد أهمية الطبقة الاجتماعية والمستوى الاجتماعي والاقتصادي في التأثير على مختلف المجالات.

كما أكدت دراسات (غسان أحمد،٢٠٠٥، شيماء جبر ،٢٠١١، عمرو حامد،٢٠١٢ ، إيمان عبد الحافظ، ،٢٠١٥) إلى أن انتشار التعليم الأجنبي في مصر بمختلف الأنماط والأنواع المختلفة للشهادات المعادلة، وتوغله في مختلف مراحل التعليم بدءًا من رياض الأطفال وحتى الحصول على الشهادة الثانوية، فضلًا عن التفاوت الطبقي الصارخ بين المدارس الرسمية والخاصة، وكذا التباين الواضح بين الظروف التي تعمل فيها المدارس الخاصة والمدارس الحكومية، الأمر الذي بلغ بالمدارس الحكومية أن صارت مؤسسات شكلية؛ مما ساهم بصورة واضحة في تقويض مجانية التعليم وتكافؤ الفرص التعليمية، وسيادة مبدأ أن التعليم لمن يدفع أكثر بدلًا من لمن يقدر عليه، الأمر الذي أدى لتلاشي مجانية التعليم ، ومن خلال مراجعة معدلات الالتحاق الصفية بمراحل التعليم العام في مصر أشارت دراسة (ماجد عثمان، ٢٠١٥) إلى أنه وفقًا لتحليل نتائج مسح الدخل والإنفاق للعام (٢٠١٠-٢٠١١) وبيانات وحدة التخطيط الاستراتيجي (٢٠١٢-٢٠١٣) فإنه يوجد تفاوت واضح في معدلات الالتحاق بين أبناء الأسر الفقيرة و أبناء الأسر الغنية إذ يكون بنسبة قليلة في مرحلة التعليم الأساسي بينما تظهر الفجوة الطبقية في مرحلة التعليم الثانوي.

وتختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة فى المنهج المستخدم ، حيث تم استخدام المنهج الاثنوجرافى الذى يعد أحد المناهج الكيفية التى تساعد فى دراسة الظاهرة أو موضوع الدراسة عن قرب ، كما ركزت الدراسة الحالية على تعرف رؤية

أعضاء هيئة التدريس لجدلية العلاقة بين أزمة التركيب الطبقى وبنية التعليم المصرى، وتم استخدام المقابلة العميقة التى تعد أهم أدوات جمع البيانات من عينة الدراسة ، وتتكون من أسئلة مفتوحة تدور حول جدلية العلاقة بين التركيب الطبقى وبنية التعليم فى مصر وسوف تسير الدراسة الحالية طبقاً للمحاور التالية:

المبحث الأول: إطار نظرى سعى إلى:

أولاً: تعرف أثر العوامل الخارجية والداخلية فى خلق أزمة المجتمع المصرى البنائية وأزمة التعليم.

ثانياً: الوقوف على أهم مظاهر أزمة بنية التركيب الطبقى وعلاقتها ببنية التعليم المصرى.

ثالثاً: تعرف ملامح أزمة بنية التعليم المصرى.

المبحث الثاني: وقائع الدراسة الاثنوجرافية.

المبحث الثالث: نحو إسهامة لتفعيل رؤية أعضاء هيئة التدريس لتجاوز أزمة المجتمع البنائية والتعليمية.

وفيما يلى عرض لمحاور الدراسة

المحور الأول: ويتضمن تعرف أثر العوامل الخارجية والداخلية فى خلق أزمة المجتمع المصرى البنائية وأزمة التعليم ، والوقوف على أهم مظاهر أزمة بنية التركيب الطبقى وعلاقتها ببنية التعليم المصرى ، ثم تعرف ملامح أزمة بنية التعليم المصرى.

أولاً: أثر العوامل الخارجية والداخلية فى خلق أزمة المجتمع المصرى البنائية وأزمة التعليم

١ – العوامل الخارجية

هناك العديد من العوامل الخارجية التي مرت بالعالم وانعكست آثارها الاقتصادية والسياسية على المجتمع المصرى وبنيته الطبقية والتعليمية ويمكن ايجاز تلك العوامل فى **العولمه وتداعياتها الاقتصادية والثقافية والسياسية** وستعرض على النحو التالى:

أ- عولمة الاقتصاد والضغوط الاقتصادية

تميزت نهايات القرن العشرين في العالم باتجاه نحو عولمة الاقتصاد وشموليته وفق الرؤية الأمريكية، حيث تهدف عولمة الاقتصاد إلى توحيد أجزاء الاقتصاد العالمي وإلغاء الحواجز التي تحول دون الحرية الكاملة لتدفق عناصره ، سواء أكانت سلعًا، أو رأسمال، أوعمالة ، أو تكنولوجيا، حيث ارتبطت كل بلدان العالم بشبكة عالمية مالية وتجارية، كما برز التكامل الاقتصادي بين الدول، والذي يُعد بمثابة عملية اعتماد متبادل بين اقتصاديات مجموعة من الدول التي بينها عامل جغرافي، أو سياسي، أو اجتماعي مشترك بدرجات مختلفة وعلى أسس معينة تهدف من خلاله هذه الدول إلى زيادة دعم قدراتها الاقتصادية والاجتماعية، وتسهيل عملية التنمية والاستفادة من الميزة النسبية التي تتمتع بها الدول الأخرى، حيث تعددت أشكال هذا التكامل ما بين نظام تفضيلي أو مشروعات مشتركة ، منطقة تجارة حرة، واتحاد جمركي، سوق مشتركة، ووحدة اقتصادية(مصطفى الكفري،٢٠١٠: ٥٣-٥٤).

فقد شهد عقد التسعينات وحتى الوقت الراهن تغيرات جذرية فى ملامح وخصائص نظام التعليم المصرى. وقد حدث ذلك فى إطار تغير المناخ العام السائد اقتصادياً واجتماعياً والذى كانت محصلته التحول فى نمط التنمية الموجهة وتبنى منهج اقتصاد السوق. كما تأثر النظام التعليمى فى هذا العقد بتيارات العولمة ونشأة منظمة التجارة العالمية وسريان اتفاقية الجاتس Gats. وبعد أن كان التعليم ذو وظيفة اجتماعية ووطنية خالصة، تم الانفتاح على أنظمة ومؤسسات التعليم الأجنبية. وأصبح هيكل التعليم فى ظل هذه التحولات أكثر تعددية وتعقيداً، وتراجع الدور الإيجابى للدولة، وظهر القطاع الخاص الذى يقدم خدمات تعليمية بهدف تحقيق الربح. كما بدأت القيم المادية والمصالح الخاصة المحلية والأجنبية فى التواجد والتأثير. ومن ثم أصبح نظام التعليم المصرى أكثر عرضة لتهديد ديموقراطية التعليم.

وقد انعكست تلك التغيرات العالمية على المجتمع المصري ، حيث شهد في الربع الأخير من القرن العشرين بعض التحولات الاقتصادية الحادة التي احداث تحولات

هيكلية بما يلائم التحديات العالمية في القرن الحادي والعشرين، حيث تم تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي وتحول المجتمع إلى منظومة اقتصاد السوق، ثم تلاها في السنوات الأخيرة تنفيذ الخصخصة وتحرير الاقتصاد من القيود التى كانت تفرضها الدولة ، فمنذ السبعينات والتغيرات التي طرأت على الحياة الاقتصادية متلاحقة ،حيث بدأ تطبيق سياسة الانفتاح لتخفيف القيود الإدارية والعودة بالنظام الاقتصادي إلى مؤشرات الكفاءة، ومع هذا التغير حدث تحول سياسي واجتماعي وثقافي، ظهرت آثاره بشكل واضح في كافة مناحي الحياة داخل المجتمع(عفاف جايل،٢٠٠٨: ١٠٣).

ومع بداية التسعينيات أصبحت معظم دول العالم تسير نحو تطبيق النظام الاقتصادي الذي يقوم على الاقتصاد الحر، الذي أدى الى تحقيق التقدم التكنولوجي والعلمي في معظم الدول التي تبنته ، بينما أخفقت بعض من دول العالم الثالث في تطبيق النظم الاقتصادية الاشتراكية التي تقوم على مركزية التخطيط وملكية الدول لعناصر الإنتاج في تحقيق نمو اقتصادي واضح؛ مما كان له أكبر الأثر في زيادة مديونية هذه الدول ومن بينها مصر؛ لذلك بدأت تلك المجتمعات تتخذ خطوات نحو نظام الاقتصاد الحر بدلًا من هيمنة الحكومات على كافة المشروعات الاقتصادية، حيث برز تراجع دور الدولة عن القيام بمسئولياتها الوطنية، وتم الإعلاء من شأن القطاع الخاص بوصفه أحد سمات وخصائص العالم المعاصر في الألفية الثالثة وأحد أهم التغيرات على الصعيد الاقتصادي(علياء كامل،٢٠٠٩: ٦٤-٦٥).

وللتغيرات الاقتصادية أثر واضح في حياة المجتمعات؛ لأنها تقوم بالعديد من الوظائف وتتدخل في جميع الشئون، فهي المحور الذي تدور حوله معظم الظواهر الاجتماعية، حيث يترتب على استقرار الحياة الاقتصادية ورقيها استقرار الحياة الاجتماعية سواء بالنسبة للمجتمع أو بالنسبة للأسرة، كما يؤثر هذا الاستقرار على التعليم بشتى مراحله، فالعلاقة بين العوامل الاقتصادية والتعليم علاقة متبادلة إذ يتأثر كل منهما بالآخر إلى حد كبير، فقد أثبتت الدراسات التي أجريت في هذا المجال أن

التعليم وهو السبيل إلى إعداد القوى البشرية المدربة واللازمة لتطوير الاقتصاد (أحمد سيد،٢٠١٥ :١٩-٢٠).

ولقد أدى انتشار فعل العولمة إلى عدد من التحولات، أثرت على طبيعة المجتمع المصرى وساهمت فى خلق أزمته البنيوية والتعليمية منها(عبد الفتاح تركي، ٢٠١٠: ١٣٠-١٣١):

أفرزت العولمة رأسمالية جديدة: تتمثل في رأسمالية بلا وطن محدد، أى أن تلك الرأسمالية تجعل من العالم بأثره وطناً لها، وتترجم عن نفسها فيما يُعرف اليوم، بالمؤسسات المتعدية الجنسية، أى الشركات والبنوك والمصانع التي تؤول ملكيتها لأفراد من جنسيات متنوعة، تلك الشركات تبسط سلطانها ونفوذها على كل اقتصادات العالم لتوجهها حيثما شاءت مصالحها، الشركات الوطنية الناشئة في أي مجتمع لابد لها من أن تخضع لإرادة هذه الشركات الكبرى، فالشركات الوطنية عليها أن تسيروفق معاييرالجودة التي صاغتها وتحميها الشركات الكبرى.

انسحاب الدولة: وهي من أخطر التحولات التي نتجت عن فعل العولمة، حيث تخلت الدولة عن مسئولياتها تجاه تطوير المؤسسات التعليمية والإنفاق عليها، وهذا الانسحاب، قد أصاب الدول المتقدمة والنامية على السواء، ولم يصب التعليم فقط، بل أصاب كافة القطاعات. ولعل من أهم مظاهرهذا الانسحاب ما نلحظه في الآتي: أولاً: تعاظم إنشاء المدارس الخاصة على جميع المستويات من الحضانة إلى الثانوية وهي مدارس ذات مستويات اجتماعية متباينة. ثانياً: ظهور وتطور إنشاء الجامعات الخاصة ذات المصروفات العالية وهذه الجامعات يقترب عددها من الجامعات الحكومية، ويرى " عبد الفتاح تركى " بأن عدد الجامعات الخاصة سوف يزداد عددها عن الجامعات الحكومية في المستقبل القريب، وسيتم تجميد الأوضاع القائمة للجامعات الحكومية وهي بالطبع أوضاع مترديه، مما يمضي بها إلى المصير المحتوم، وهو الاضمحلال والتقهقر ثم الاختفاء.

أى أن العولمة بتجلياتها المختلفة قد أورثت المجتمع المصرى عديد من التحديات والتى بمقتضاها تعرض المجتمع وانساقه المختلفه لأزمة، ومنها النسق التعليمى.

أما عن الضغوط الاقتصادية فتشمل الاتفاقيات التجارية والاستثمارات الأجنبية والشركات متعدية الجنسيات والمنح والقروض والمساعدات التى تعمل على تحقيق ما يلى (محمد المنوفى وياسر الجندى،٢٠٠٣ :٢٣٠)

- تأبيد الفقر ونهب مقدرات مصر الاقتصادية.
- الامعان فى تفسيخ المجتمع واستقطاع أراضيه وسرقة مياهه.
- تنمية شروط التبعية الاقتصادية للغرب وذلك بتخريب مبادرات التنمية الوطنية المستقلة.
- التضييق على برامج التكامل الاقتصادى العربى.
- جعل مصر والوطن العربى سوقاً لتصريف البضاعة الأجنبية.

حيث تسعى الدول الرأسمالية المتقدمة إلى دمج دول العالم الثالث ومن بينها مصر فى السوق الرأسمالية العالمية من خلال الاتفاقيات التجارية ، حيث تقوم الاتفاقيات التجارية بتكريس أزمة التخلف داخل مجتمعات العالم الثالث ، وبعد توقيع مصر على اتفاقية الجات والكويز مثالاً لهذه الاتفاقيات التى تؤدى إلى تفكيك الترابط العضوى بين القطاع الاقتصادى وبقية قطاعات المجتمع ، بينما تعمل فى ذات الوقت على ترابط هذا القطاع وتمفصله مع القطاعات المحلية داخل المجتمعات الرأسمالية.(محمد المنوفى،٢٠٠٩: ٣٦)

وبذلك يمكن القول بأنه فى الوقت الذى تسهم فيه الاتفاقيات التجارية فى مواجهة أزمة المجتمعات الرأسمالية عن طريق مساعدتها على مضاعفة صادراتها لحل مشكلة ضيق السوق المحلية وزيادة حجم تجارتها الخارجية وما يترتب على ذلك من توفير المزيد من فرص العمل أى حل مشكلة البطالة فى المجتمعات الرأسمالية تعمل هذه الاتفاقيات فى نفس الوقت على خلق وتكريس الأزمة داخل المجتمعات التابعة من دول العالم الثالث.(نجلاء راتب ،١٩٩٨: ٢١٩ –٢٢٠)

كما تتجه الاستثمارات الأجنبية فى دول العالم الثالث ومن بينها مصر إلى خدمة السوق الرأسمالية العالمية ، وليس السوق المحلية ، حيث تتركز الاستثمارات الأجنبية فى صناعات كثيفة رأس المال ، وليست كثيفة العمالة ، مما يزيد من مشكلة البطالة ، كما تركزت الاستثمارات الأجنبية فى قطاع إحلال الواردات ، مما أدى إلى قصر الاستفادة من الاستثمارات الأجنبية على القلة التى ترتبط مصالحها ودخولها بهذا القطاع وتهميش الغالبية ، وزيادة حدة التناقضات الطبيقية.(المرجع السابق:٢٢٠-٢٢١)

وفيما يتعلق بالقروض والمساعدات فهى من أهم وأخطر الأساليب التى ابتكرتها الرأسمالية العالمية للسيطرة على دول العالم الثالث ، حيث أن الهدف الحقيقى الذى يكمن وراء تقديم القروض والمساعدات المشروطة لدول العالم الثالث هو الضغط على الدول التى يتم اقتراضها لتوجيهها فى اتجاهات معينه تحقق مصالح الدول المقرضة وقبول الدول المتلقية للقروض والمساعدات بالقيود التى تفرضها الدول المانحة إنما يعنى قبول السيطرة المباشرة على الاقتصاد الوطنى وليس مجرد التبعية لهذه الدول ، وهذا ما تقبل به مصر ودول العالم الثالث حين تلجأ إلى صندوق النقد الدولى لإعادة جدولة ديونها ، فضلاً عما يقدمه هذا الصندوق من اقتراحات وشروط يترتب عليها إهمال جانب الإنفاق على الخدمات الاجتماعية كالإسكان والصحة والتعليم وغيرها الأمر الذى يوضح كيف يكون للضغوط الخارجية تأثير مباشر على قطاع التعليم.(المرجع السابق ،٢٢٢)

ب- الهيمنة السياسة

"لقد ارتبطت العولمة السياسية بالدعوة إلى اعتماد الديموقراطية والليبرالية السياسية وحقوق الإنسان ، والحريات الفردية ، والتبشير بسقوط النظم الشمولية والسلطوية إلى غير رجعة ، وقرب إعلان نهاية سيادة الدولة ، ونهاية الحدود وتكامل حقل الجغرافيا السياسية ، إلا أن ما يجرى اليوم على الصعيدين المحلى والدولى يسير عكس هذا الاتحاه تقريباً فدول العولمة تتجه بالملموس صوب تقييد الديمقراطية وتقليص جوانبها السياسية والاجتماعية والاقتصادية على الصعيدين المحلى والدولى ، وصوب التجاوز

على حقوق الإنسان رغم ادعاء الإعلام بغير ذلك"(محمد المنوفى،٢٠٠٩: ٣٤). ويمكن رصد بعض مظاهر الهيمنة السياسية للمشروع الغربى فيما يلى(كاظم حبيب،١٩٨٨: ٧٨):

- فرض الوصاية على الأمم المتحدة ، ومجلس الأمن الدولى ، ومحكمة العدل الدولية وكثير من المؤسسات الدولية الأخرى التابعة للأمم المتحدة ، من جانب الولايات المتحدة الأمريكية والدول الكبرى ، لصالح هذه الدول وبالضد مع مصالح البلدان الأخرى.
- ازدواجية المعايير ، حيث يطوى موضوع الديمقراطية وحقوق الإنسان ، والسلاح النووى والالتزام بقرارت مجلس الأمن فى الشأن الإسرائيلى ، ويشهر هذا السلاح وأسلحة أخرى معه بوجه دول عربية وإسلامية إذا لم تتناغم والسياسات الأمريكية الإسرائيلية.
- النزعة الإمبراطورية التى باتت تسيطر على السلوك الأمريكى بعد أحداث ١١سبتمبر ٢٠٠١، حيث لم تعد تكترث الولايات المتحدة فى سلوكها الإمبراطورى لا بالسيادة ولا بحقوق الإنسان ولا بحق المجتمعات الإنسانية فى اختيار أسلوب ونمط حياتها على النحو الذى يرضيها ويحقق لها تجانسه الروحى.

وتنعكس آثار العولمة فى بعدها السياسى على المجتمع العربى والمصرى من خلال التنميط السياسى الذى يخدم بالضرورة المشروع الأمريكى.

ت- الضغوط الثقافية والأخلاقية والتعليمية

يمكن إيجاز أهم ملامح الضغوط التعليمية الغربية على مصر والدول العربية فيما يلى(حامد عمار ،٢٠٠٤: ١٠٦- ١١٢):

- إنشاء مدارس أمريكية فى مصر ومختلف البلدان العربية لكل مراحل التعليم العام (الابتدائى والإعدادى والثانوى) ، وأن تكون هذه المدارس مؤهلة للالتحاق بالجامعات الأمريكية.

- الاعتماد فى المراحل الأولى على الخبراء والأكاديمين الأمريكيين فى إدارة المدارس مع تطعيمها بأكبر عدد من خبراء التعليم فى الدول العربية.
- يجب ألا تكون تكاليف الالتحاق بهذه المدارس عالية ، لتشجيع أكبر عدد ممكن من التلاميذ العرب للانخراط بها.
- إنشاء نوادى أطلق عليها "نوادى الحرية الأمريكية" لممارسة أسلوب الحياة الأمريكى ، ونشر ثقافة قبول الآخر ورفض التعصب الدينى.
- إنشاء عدد من المشروعات والمؤسسات الاقتصادية الأمريكية فى البلاد العربية لتمويل تلك الدارس ، ولايجاد فرص عمل لخريجى تلك المدارس.

ويلاحظ تنفيذ الكثير من البنود السابقة والدليل على ذلك ازدياد عدد المداس الخاصة فى جميع المراحل التعليمية بمصر والترويج للغة الأجنبية بطرق متنوعة وما سبق من ضغوط يهدف إلى تفريغ الأمة العربية من ثقافتها وإعادة تشكيلها بما يتناسب مع أهداف ومصالح الدول الغربية.

٢- العوامل الداخلية

وتتضمن العوامل الاقتصادية وطبقية المجتمع والعوامل السياسية والعوامل الاجتماعية التى أثرت على المجتمع المصرى وبنيته الطبقية والتعليمية وهى كما يلى:

أ- العوامل الاقتصادية وطبقية المجتمع

إنطلاقاً من الإيمان بأن أزمة التعليم المصري جزء لا يتجزأ من أزمة المجتمع المصري البنائية، أي أزمة التخلف، وأن آليات النظام العالمي تقوم بدور محوري في تكريس أزمة المجتمع المصري وبالتالي أزمة التعليم،وأن التعليم بنية تابعة للبنية المجتمعية تدور وجوداً وعدماً وفق إرادة السلطة المهيمنة على المجتمع، التي تحدد لها ليس فقط مكوناتها، وإنما أيضاً نوع العلاقات التي تنظم هذه المكونات. وأن كل تغيير في الواقع التربوي يعبر بالضرورة عن تغيير في بنية المجتمع ذاته، ومشروعات إصلاح التعليم التي تحاول الذهاب أبعد من ذلك يحكم عليها سلفاً بأن تظل حبراً على ورق،

فالنظام التعليمي يستعيد توازنه القديم الذي يعبر عن حقيقة المجتمع بمجرد الإنتهاء من وضع إجراءات الإصلاح موضع التنفيذ ، كما إن الأصل الإجتماعي (الوضع الإقتصادي) مازال يؤثر تأثيراً عميقاً وعظيماً في مستقبل الأبناء التعليمي، وأن أبناء الفئات الإجتماعية المتواضعة في غالبيتهم لا يحصلون إلا على قدر من التعليم عديم القيمة أو يكاد وقد أفرزت التناقضات الحادة للتركيب الطبقي للمجتمع المصري نظامين تعليميين يتوازيان ولا يلتقيان أحدهما: يختص بتعليم أبناء العامة من الشعب، والآخر: تحتكره الصفوة من أبناء الطبقات المسيطرة ويعبر هذا الواقع التعليمي بازدواجياته تعبيراً أميناً عما يسود مجتمعنا من أوضاع طبقية تتلخص في إنقسام الشعب إلى طبقتين القلة تملك وتحكم والكثرة تعمل وتطيع (محمد المنوفى ،٢٠١٤: ٧٥) .

ويحتاج فهم ما نشهده اليوم من تحولات عميقة في بنية التعليم العام إلى متابعة ما حدث ويحدث من تطورات على مستوى المجتمع كله، حيث تعود التحولات الهيكلية في بنية المجتمع المصري إلى القانون (٤٣) لعام ١٩٧٤م، حينما أعلن الرئيس السادات تبني مصر سياسة الإنفتاح، باعتبارها لحظة فارقة في تاريخ المصريين يتناقض ما قبلها تناقضاً تاماً مع ما بعدها. حيث مثل هذا التاريخ حداً فاصلاً بين طريقين وبين سياستين، ويمكن تلخيص أهم التحويلات الهيكلية والتي أثمرتها سياسات الحكومات المتوالية والتي ترسخت مع بداية الألفية الثالثة في بعدها الإقتصادي فيما يلى(محمد المنوفى ،٢٠١٤: ٧٦).

- تصفية القطاع العام المملوك للدولة ببيعه لأصحاب رؤوس الأموال.
- توسيع نفوذ وهيمنة القطاع الخاص.
- تحجيم البنوك الوطنية بتسهيل إنشاء البنوك الأجنبية.
- منح الإمتيازات غير الرشيدة للمستثمرين الأجانب.
- وضع المصنوعات الوطنية في منافسة غير متكافئة مع المصنوعات الوافدة.
- اسقاط كل القيود على تحويل العملة والتعامل بها.

- تعويم الجنية المصري في ظروف تاريخية صعبة مما أدى إلى تدهور قيمته.
- الإعتماد على المعونات الأجنبية والقروض لسد العجز في ميزان المدفوعات والذي يهمنا في هذا المقام أن نرصد التغير الذي حدث في بنية الطبقات الإجتماعية المكونة للنسيج المجتمعي، فمعرفتنا لهذه البنية يعمق فهمنا لما نتوفر على رصده لبنية نظامنا التعليمي.

وقد رصد "عبد الفتاح تركى" بنية الطبقات فى المجتمع المصرى فيما يلى(عبد الفتاح تركى ،٢٠١٠: ١٥٧-١٦٠):

- الطبقة العليا الجديدة: وتلك الطبقة تستحوذ على أهم عناصر الإنتاج، وتمتلك الأموال الضخمة في شكل عملات صعبة وكذلك الجنيه المصري، هذه الطبقة تفوق في ثرائها، الطبقة القديمة والتي كانت توصف قبل الثورة بطبقة الإقطاع. .وهي لها وجود دولي، فأموالها موجودة في البنوك العالمية وتعاملاتها تفوق حدود الوطن، لتلتقى مع أقرانها من الطبقات المهيمنة اقتصادياً في المجتمعات المتقدمة والنامية على السواء.
- طبقة متوسطة شبه تقليدية :تضم فى ثناياها شرائح كثيرة ومتنوعة، وتختلف عما سبقتها بتواضع ما تستحوذ عليه من الدخل القومي ومن نمط الحياة الذى تعيشه، وتضم التجار والصناع وأصحاب المزارع الصغيرة والمهنيين وكثيرًا من الحرفيين، والذين يتقاضون رواتب شهرية او سنوية ثابتة في قطاع الخدمات وقطاع الصناعة والزراعة والتجارة. ويرصد تركي ملمحاً هاماً يميز تلك الطبقة، وهو تطلع الشرائح الأولى، أي تلك التي تشكل نواتها الأساسية، إلى أن تصعد لتلحق بالشرائح الدنيا من الطبقة العليا، وتجتهد فى أن تقلدها سعيًا إلى الثراء وتشبهًا بأنماط الحياة الفارهة. .أما الشرائح الدنيا والوسطى لهذه الطبقة، وهي تمثل الغالبية الساحقة، فإنها تعيش في قدر معقول من اليسر ورغد العيش والاستحواذ على مدخرات تحتفظ بها فى البنوك، وهذه الطبقة المتوسطة تتعلق بالثقافة

الموروثة قيماً وتفكيراً ولكنها تحاول تقليد نمط الحياة الذى تعيشه الطبقة العليا بشرائحها متباينة المستويات.

- الطبقة الدنيا: تتنوع مكونات تلك الطبقة، لتضم مهنيين وموظفين وحرفيّين وتجاراً صغاراً ومزارعين وعمالاً وعاطلين.. وهذه الطبقة يتعاظم فقرها يوماً بعد يوم نتيجة للتطورات الاقتصادية غير المتوقعة، والتى يترتب عليها تعاظم حجم العاطلين وارتفاع الأسعار وانتشار الأمراض وصعوبة الحصول على مسكن وصعوبة التنقل، وتلتحم هذه الطبقة التحاماً عضوياً بالثقافة الشعبية الموروثة وبالتقاليد والقيم التقليدية، ويباعد بينها وبين الطبقة العليا هوة سحيقة.

ووفق ما حفظه لنا التاريخ، فإن بنية التعليم ظلت دوماً بنية تابعة للبنية الاجتماعية التي تحدد للأولى، ليس فقط مكوناتها وإنما أيضاً نوع العلاقات التي تنتظم هذه المكونات. وحينما نجح محمد على في صياغة نظامه السياسي، وتبلورت الطبقات الاجتماعية ذات المصلحة في نجاح هذا النظام، بدأ على الفور في إنشاء منظومة التعليم الجديدة في موازاة المنظومة القديمة التي تركت لمصيرها كي تضمحل وتذهب، منظومة جديدة تحقق الطموحات العسكرية والسياسية والإقتصادية والاجتماعية. هكذا تكون بنية التعليم القائم مشروعة الوجود فقط، حينما تكون قادرة على الوفاء بمتطلبات البنية الأم، بنية المجتمع وما يهيمن عليها من قوى تمسك بزمام السلطة وتدفع بالمجتمع دفعاً نحو مستقبل تتطلع إليه. وهو ما يعبر عنه بأحد القوانين الأساسية في مجال التربية والذي يقضي بالتسليم بأن: النظام التعليمي يرتبط ارتباطاً عضويًا بالمجتمع الذي يوجده، ويعكس من خلال بنيته ووظائفه الأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وغيرها التي يتميز بها هذا المجتمع(عبد الفتاح تركي،١٩٨٣: ٦٤).

ويذلك يتضح بشكل جلى جدلية العلاقة بين التركيبة الطبقية للمجتمع وبنية التعليم فيه، أى أن بنية التعليم تعكس البنية الطبقية للمجتمع، ولكن لا يتم الانعكاس بطريق آلية ميكانيكية، وإنما يعكس أيضاً الوشائج والارتباطات الخفية التي تربط المجتمع بالدول ذات النفوذ والهيمنة والسيطرة. والواقع يشير إلى أن بنية التعليم المصرى –

عرفت تغيرات بشكل ملموس – مع بداية الثمانينيات وتعمقت في التسعينيات واستمرت حتى الآن(محمد المنوفى،٢٠١٤:٧٧).

حيث أفرز التركيب الطبقى الجديد عدة أنواع من المدارس تم رصدها فيما يلى:

- مدارس الخمس نجوم: من خلال مواقع المدارس الدولية على شبكة الانترنت نجد أن مصروفات تلك المدارس تتدرج في العام الواحد من (٢٤٠٠٠ جنيهاً) لرياض الأطفال لتصل إلى (٣٠٧٠٠٠) للصف السادس الابتدائى فى مدارس فيكتوريا وتبدأ بـ(١٧٩٠٠ جنيهاً) لرياض الأطفال وتصل إلى(١٧٥٠٠٠جنيهاً) للتعليم الثانوى فى المدرسة المصرية الدولية زايد EIS وهذه المبالغ لا يستطيع تحملها إلا أصحاب المليارات.

(http://www.eis-zayed.com)

- مدارس اللغات الخاصة القومية: وتتبع هذه المدارس المنهج القومي وتعد طلابها لإمتحان الثانوية المصرية، ويتم تدريس مختلف المقررات باللغة العربية باستثناء المواد العلمية الكيمياء والفيزياء والجيولوجيا والرياضيات يتم تدريسها باللغة الإنجليزية، وتنتشر هذه المدارس بصورة كبيرة وتتعدد أسماؤها التجارية، أما مصروفات تلك المدارس فتبلغ في أرخصها (٧١١٥) للروضة و(٧٢٣٠) للإبتدائي و(٧٣٨٠) للإعدادي و (٧١٥٠) للثانوي وهذه مصروفات القسط الأول فقط.(http://qawmia.com/ar/fees)
- مدارس اللغات التجريبية والخاصة: تتراوح مصروفات هذه المدارس ما بين (٢٥٠٠) للحضانة و(٢٣٤٠) للإبتدائي (٢٤٤٨) للإعدادي، وقد تزيد عن ذلك قليلا في بعض المدارس، ومصروفات هذه المدارس تعتبر هينة وفي استطاعة الأسر التي تنتمي إلى الشرائح العليا من الطبقة الدنيا، وتحولت هذه المدارس بالتدريج إلى مدارس عالية الكثافة، وخريجوها لا يبعدون كثيراً عن زملائهم من خريجي مدارس الدولة.

(https://www.mogazmasr.com/education)

- المدارس الحكومية العادية: ينتظم في تلك المدارس السواد الأعظم من أبناء مصر في مختلف المستويات.

إن سيطرة القطاع الخاص على معظم مجالات النشاط الاقتصادى جعلت فرص العمل داخل هذه المجالات متاحة فقط أمام قطاع ضئيل من مخرجات النسق التعليمى من خريجى المدارس الأجنبية. فضلاً عما أستجد أخيراً من فتح أقسام للدراسة باللغة الإنجليزية فى بعض الكليات الجامعية وذلك من أجل تخريج موظفين يصلحون للعمل فى القطاعات الاقتصادية الاستثمارية التى سيطرت على سوق العمل فى مصر وقطاع البنوك الإجنبية وقطاع السياحة وغير ذلك من شركات القطاع الخاص، مما يعد إخلالاً بمبدأ تكافؤ الفرص. وقد تم افتتاح برنامج التعليم المتميز بمصروفات باهظة لن يقدر عليها سوى أصحاب رءوس الاموال وهذه الأقسام تدرس المواد باللغة الانجليزية والتى سيسمح لخريجيها بالتدريس فى المدارس الدولية التى تعلم طلابها باللغات الاجنبية، ومن ثم فقد تم توجيه النسق التعليمى بحيث يلبى احتياجات القطاعات الأجنبية والقطاع الخاص المحلى، وفى نفس الوقت انفصل عن احتياجات ومتطلبات قطاعات الانتاج الرئيسة فى المجتمع المصرى وخاصة قطاع الزراعة برغم أهميته الكبيرة داخل النسق الاقتصادى. كل ذلك يُعد امتداداً للسياسات العامة في الدولة وإنعكاساً لها وقد أدى وجود تلك الأنماط من المدارس على هذا النحو – كنتاج لإطلاق حرية القطاع الخاص– إلى الإخلال بمبدأ تكافؤ الفرص وإلى تعميق حدة التفاوت الطبقي في المجتمع. أي أنه في الوقت الذي عبر فيه النسق التعليمي عن التفاوت الطبقي السائد في المجتمع خلال هذه المرحلة، أدى أيضاً إلى تعميق هذا التفاوت.مما يؤكد طبقيةالتعليم ويكرس لأزمة النظام التعليمى ، وقد كان لأزمة المجتمع المصري البنائية انعكاساتها الحادة على النسق الثقافي ومنذ تسعينيات القرن العشرين، فقد تشكلت ملامح البيئة الثقافية بحيث أصبحت ملائمة لإستقبال الثقافة الغربية من خلال آليات الإختراق الثقافي الذي يمارسه النظام الرأسمالي العالمي، فإذا كانت الثقافة هي أداة الوعي بالواقع وأداة السيطرة عليه وتوجيهه، فإن الوعي الذي أسهم النسق الثقافي في ترسيخه خلال

هذه المرحلة هو وعي زائف وسعي إلى التضليل وتزييف مفاهيم، كانت قد استقرت في أذهان الشعب المصري، مثل مفاهيم: السلام والمقاومة والإستعمار والصهيونية والعدو فضلا عن اشاعة روح التسلط والإبتذال في مختلف أجهزة الثقافة والإعلام، وبهذه الكيفية انفصل الواقع الثقافي عن تحقيق الإهداف الحقيقية للمجتمع المصري(محمد المنوفي ، ٢٠٠٩: ٣١-٤٩).

ب- العوامل السياسية

"إن أكثر ما يميز البناء السياسى للمجتمع المصرى قبل ثورة يوليو، أن الديموقراطية فى الحكم المصرى ديموقراطية شكلية فى الغالب، فلم يكن هناك حكم ديموقراطى فعلى، ولم تكن هناك حياة نيابية حقيقية فلم يعرف المجتمع المصرى الحكم النيابى الحقيقى أو الفعلى من قبل الحملة الفرنسية على مصر، وحتى قبل ثورة يوليو ١٩٥٢(جمال حمدان ،٢٩٨٤: ٦٠٤-٦١١).

"وفي بداية سبعينيات القرن الماضي – في عهد الرئيس أنورالسادات- اتسمت الأوضاع السياسية بعدد مهم من التحولات، فقد تم التحول من سياسة التخطيط القومي وتأكيد دور القطاع العام إلى الاعتماد على قوي السوق والقطاع الخاص تحت إسم الانفتاح الاقتصادي، ومن التنظيم السياسي الواحد إلى تعددية سياسية مقيدة، ورفعت شعارات سيادة القانون ودولة المؤسسات. وكذلك تم التحول من سياسة خارجية تقوم على علاقة وثيقة مع الاتحاد السوفيتي إلى نقيضها تماما، وحدث التطور نفسه في التحالفات الإقليمية، فانتقلت مصر في بداية السبعينيات من معسكر الدولة الثورية أو التقدمية إلى معسكر الدولة المعتدلة ووثقت علاقاتها مع دول النفط وأهمها المملكة العربية السعودية(على الدين هلال،٢٠١٤: ١٠).

وبدأت مرحلة حكم الرئيس محمد حسني مبارك (١٩٨١م – ٢٠١١م) والتي تعتبر أطول مرحلة حكم فيها رئيس دولة من أيام محمد علي، وأطول مرحلة لم تدخل فيها مصر حرباً، وأطول مرحلة استمرفيها العمل بالدستور، وهو دستور ١٩٧١م. واستمرت أهم التوجهات السياسية والاقتصادية لعهد الرئيس السادات في هذه المرحلة. وبينما

حافظ الرئيس مبارك على التوجهات العامة لتلك السياسات على مدي العقود الثلاثة التالية، فقد بدأ في إدخال تعديلات وتغييرات بشكل تدريجي، شملت مختلف جوانب النظام السياسي، وكان من أولى المهام الرئيسية بعد تولية السلطة العمل على إعادة الاستقراربعد حالة الاستقطاب السياسي الذي حدث بين السلطة والأحزاب، ومختلف التيارات الفكرية، فقام بالإفراج عن المعتقلين السياسيين، وعادت الأحزاب التي كانت قد جمدت نشاطاتها، وعاد البابا شنودة إلى مقره بعد اعتقاله في حادثة لم تتم منذ دخول الإسلام مصر وهي اعتقال لبابا الكنيسة القبطية، وزاد عدد الأحزاب السياسية، ولم تحدث مواجهات مباشرة بين رئيس الدولة وأحد الأحزاب، ومارست الصحافة الحزبية مرحلة عالية من حرية النقد، واتسعت دائرة حرية التعبيرفي الصحافة، فكان من شأن هذه التطورات إيجاد حالة من التسامح السياسي"(على الدين هلال،١٩٩٧: ٢٣٥-٢٣٧).

وبعد سقوط المنظومة الشيوعية والمعسكر الاشتراكي، أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية هي صاحبة الكلمة الأولى في العالم المعاصر، وعملت على إعادة ترتيب الأوضاع في مناطق مختلفة وفقاً لمصالحها بأساليب علنية وغير علنية، واقتحمت مبدأ سيادة الدول في ظل مبررات متباينة، وقد تكون الأداة هي مجلس الأمن أو حلف الأطلنطي، والمبررات جاهزة بدءاً من التدخل لحماية الأقليات أورعاية حقوق الإنسان، مروراً بمواجهة الأنظمة الدكتاتورية أو رعاية الديمقراطية وصولاً إلى الحفاظ على البيئة ومنع التدهور المعيشي، ولا شك أن ذلك كله لا يخلو من ازدواجية المعايير وسياسة الكيل بمكيالين، فحقوق الإنسان الفلسطيني لا تتساوى مع حقوق الإنسان الإسرائيلي، فتنتهز أمريكا ما حدث في ١١ سبتمبر ٢٠٠١ م من تفجير لمبنى البنتاجون، وبرجي مركز التجارة العالمي لتصفية حسابات وتغيير أوضاع(مصطفى الفقي،٢٠٠٢: ٢٢٦-٢٢٧).

"والنظام السياسي في مصر منذ التسعينيات – هو– عبارة عن ديمقراطية الواجهة والديكور، فتم قطع الطريق أمام أي قوة منظمة ذات امتدادات حقيقية تهدف إلى تحقيق

مشروع سياسي، وحاول النظام إيجاد أحزاب أقلية توجد في الساحة دون إسهام حقيقي، يوجد بها فوضى، ويقضي على التعددية الحقيقية بإيجاد تعددية صورية ويمسك هو بخيوط اللعبة السياسية برمتها على الرغم من الكلام عن التعددية، ويبقى البرلمان برلمان الحزب الواحد، وهو الحزب الحاكم"(حامد عبد الماجد قويسي،١٩٩٣: ٤٧٩-٤٨٠)

وعقب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ شهد المجتمع المصري العديد من التغيرات السياسية الفارقة وبخاصة بعد إعلان القوات المسلحة تضامنها مع الموجة الثورية في ٣٠ يونيو، وهو ما يُعتبر تحولًا هائلًا في مسار ثورة ٢٥ يناير بعد عامين ونصف من انطلاقها، حيث يمكن القول بأن تلك الثورة قد أعادت القوات المسلحة إلى واجهة السياسة المصرية، كما أكدت على الدور الحاسم الذي تلعبه تلك المؤسسة في بنية النظام السياسي المصري(محمد العربي ،٢٠١٧).

وقد انعكست تلك التغيرات السياسية في المجتمع المصري على التعليم وتطوره، ومع تغير أيديولوجية الدولة إلى النظام الرأسمالي وسياسة الاقتصاد الحر ، والاندماج في اقتصاد السوق العالمية الطليقة جرت تحولات عدة في كفالة الدولة للتعليم الحكومي، ففتح المجال للخصخصة في التعليم نتج عنه زيادة عدد الملتحقين بالمدارس الخاصة ومدارس اللغات التي التحق بها أبناء الشرائح الميسورة والغنية من المجتمع، لتبرز ملامح جديدة للتعليم عكست حدة التمايز الاجتماعي الذي صاحب النظام الاقتصادي والسياسي الجديد.

ج- العوامل الاجتماعية:

أسهمت التحولات التكنولوجية والتدفق الغزير واللا متناهي للمعلومات في التوجه نحو العولمة والتي أثرت بأبعادها المختلفة وبكافة مستوياتها على المجتمع، من الناحيتين الاجتماعية والثقافية وهو ما يُعد محورًا أساسيًا لعملية التفاعل العالمي، حيث يسعى النموذج الغربي المهيمن إلى أن تصبح مفاهيمه وقيمه وسلوكياته هي القيم والمفاهيم والسلوكيات السائدة بلا منازع، وهذا الانتشار للسلوكيات الغربية أدى إلى تهديد

الهوية والخصوصية الثقافية، حيث أن الاختراق الثقافي الذي تمارسه العولمة لا يقف عند حد تكريس الاستتباع الحضاري بوجه عام، بل إنه سلاح يكرس الانشطار في الهوية الوطنية والقومية(علياء كامل،٢٠٠٩: ٥٨-٦٠).

ونظرًا لتلك الانعكاسات السلبية الواضحة على الجوانب الاجتماعية والثقافية، لذلك كان من الضروري الاهتمام بالحد من آثارها ،ومن بين الوسائل الفعالة في هذا الإطار ما يلي(المرجع السابق: ٦٤-٦٥)

- تحقيق العدالة الاجتماعية والديمقراطية.
- التوزيع العادل للموارد.
- تقليل الفجوة بين الفقراء والأغنياء.
- ايجاد تنظيمات ومعايير دولية في بعض المجالات مثل: العلاقات العمالية وأماكن العمل والعلاقات بين الشركات متعددة الجنسيات والدولة.
- الدعم والمساندة الدولية لحقوق كل من الإنسان والطفل والشاب والمرأة .
- إعطاء عناية خاصة للاهتمام بمعايير الإنصاف والشرعية والديمقراطية؛ وذلك وصولًا إلى تأمين الحقوق الاجتماعية وتحقيق المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص.
- معرفة متطلبات السوق المحلية والعالمية واحتياجات المستهلكين.

وإذا كانت التنمية الاجتماعية لأي مجتمع تقوم على أساس وجود مجموعة من القوى البشرية المتعلمة، والقادرة على القيام بعمليات الإنتاج المختلفة، فقد انعكست مختلف التغيرات الاجتماعية التي حدثت في المجتمع المصري على التعليم، ومن بين تلك التغيرات ما يلى:

***المستوى الثقافي للأسرة:** تعتبر الأسرة واحدة من أكثر مؤسسات التنشئة الاجتماعية تأثيرًا؛ حيث الدور المحوري الذي تلعبه في تشكيل الهوية الفردية والجماعية للأفراد، من خلال تحديد القيم والعلاقات الاجتماعية والضبط الاجتماعي، بما يعزز انتماء الفرد لمجتمعه، وفي ضوء التغيرات الاجتماعية الراهنة الحادثة في العالم ككل وفي مصر بشكل خاص مثل التأثر بتيار العولمة وتغير دور المرأة

وخروجها للعمل وانتشار استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، كل هذا أدى إلى تغير بنية الأسرة وأدوارها التقليدية ،حيث صارت الأسرة المصرية تواجه أزمة حقيقية في امتلاك قدرات ومهارات التنشئة الاجتماعية، فانهار النمط السلطوي للأب وزادت الأعباء الملقاة على كاهل الأم، وتفاقمت العزلة الأسرية، وضعفت الحياة الاجتماعية، وانحسرت العلاقات بالجيران، تلك المظاهر جميعها ساهمت في ظل الظروف الاقتصادية التي فرضت نفسها على المجتمع، في تغيير أدوار الأسرة وأدوار كل من الرجل والمرأة داخلها(عمر حمداوي،٢٠١٥: ٩٥-١٠٨)

***الهجرة والتحضر:** يعتبر التحضر من أهم ملامح المدينة المعاصرة ويرى البعض أن التحضر هو مجرد عملية انتقال الأفراد من المناطق الريفية إلى المدن، ويتبع ذلك حراكًا مهنيًا يتناسب وحياة المدينة من الزراعة إلى الصناعة، إلا أن التحضر يأتي من تزايد الحراك الاجتماعي؛ مما ينتج عنه تغير جوهري في النواحي الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية داخل الأسرة، وعليه فهناك علاقة إيجابية بين ارتفاع درجة التحضر وازدهار التعليم ، كما تعتبر الهجرة من العوامل الهامة التي تؤثر على معدلات النمو السكاني ، فهي تؤثر في شكل المجتمع وخصائصه الاجتماعية والاقتصادية، ونتيجة لزيادة معدل الهجرة من القرى إلى المدن الكبيرة بحثًا عن التعليم وارتفاع المستوى المعيشي، تكدست المدارس وازدادت كثافتها بالتلاميذ في الحضر ؛ مما أثر على المستوى العام لأداء التلاميذ وتحصيلهم، كما أدى أيضًا إلى رفع كلفة التعليم(أحمد سيد،٢٠١٥: ١٤-١٩).

***العامل السكاني:** تعانى مصر من الانفجار السكانى باستمرار مما يتسبب فى عجز الدولة عن تلبية احتياجات النمو السكانى من توفير التعليم المناسب وفرص عمل وخدمات صحية لكافة السكان وهذا ما يؤكده تقرير الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء لأعداد سكان مصر من ٢٠١٥إلى ٢٠١٨

السنة	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥
إجمالى عدد السكان	٩٧١٤٧	٩٥٢٠٣	٩١٠٢٣	٨٨٩٥٨

(الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء،مصر فى أرقام،٢٠١٩: ٥٢)

مما سبق يتضح التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي أثرت على المجتمع كان لها أكبر الأثر في التأثير على التعليم وبخاصة المبدأ الرئيس فيه ألا وهو تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية ، حيث يتضح من استقراء الواقع أن من يتمتع بالقدرة الاقتصادية فقط هو من تتاح له الفرص التعليمية الجيدة على اختلافها ومن ثم يحرز تقدمًا تعليميًا مرتفعًا ، وبالتالي فقد أفرزت التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية واقعًا جديدًا على مجتمعنا انعكس سلبًا علىالتعليم مرآة المجتمع ، لتتضارب الأفكار والاتجاهات والتي تحكم التعليم في مصر فتتعدد أنماطه و أشكاله في محاولة للتوافق مع التغيرات الحادثة في المجتمع ومطالب طبقاته، الأمر الذي يجعل هناك ضرورة ماسة للنظر في المستقبل لمحاولة وضع رؤية مستقبلية للتعليم في ضوء الاختلالات التى تعانيها تركيبته الطبقية.

ثانياً: مظاهر أزمة بنية التركيب الطبقى للمجتمع المصرى

١. ارتفاع معدلات البطالة:

تعاني مصر من أزمة البطالة التي تفاقمت آثارها ومظاهرها على قطاعات واسعة من الشباب والفتيات، سواء من خريجي النظام التعليمي أو من غير المتعلمين والحرفيين، وتعمقت المشكلة بفعل أوضاع محلية أو إقليمية مثل: تغير هيكل وبنيان الاقتصاد المصري، وانتقال دور القيادة من القطاع العام إلى القطاع الرأسمالي الفردي المحلي أو العربي والأجنبي، أو في تغير عناصر البيئة الإقليمية مثل : إحلال العمالة الوطنية العربية والآسيوية محل العمالة المصرية وبفعل الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تمر بها هذه المجتمعات، واكتساح آليات العولمة للبنى الاقتصادية والصناعية وغيرها، وفرض اتفاقيات الجات ، فكل هذه العوامل والمتغيرات كان لها تأثير واسع على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المصرى ومن ثم تفاقم ظاهرة البطالة(عبد الخالق فاروق ،٢٠٠٤: ١٥).

وتعد مشكلة بطالة الخريجين من أخطر المشكلات التي تواجه خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية ومن أسباب عدم استقرار المجتمع في مصر، فما من شك من

أن أعداد المتعطلين الضخمة بين الشباب الفاعل اقتصاديا، والتدفق المستمر له، والآثار الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والأمنية المترتبة على البطالة، خاصة بطالة المتعلمين، تمثل مشكلة خطيرة تتطلب المواجهة على كافة المستويات، فقد ترتب على الزيادة الكبيرة في أعداد الخريجين، في مقابل نقص قدرة الدولة على توفير فرص عمل كافية. أن ظهرت عدة تحديات تلزم مواجهتها من قبل القيادات المسئولة، وقد أدى هذا التناقض إلى تشكك البعض في قدرة التعليم على تحقيق التنمية والتقدم للأفراد والمجتمعات (مهنى غنايم ،هادية أبو كيلة،١٩٩٤: ١٧٠-١٧١).

كما تعد البطالة أحد أهم الآليات الاجتماعية المسببة للفقر، خصوصا مع ما صاحبها من تراجع أداء دورة الحراك الاجتماعي للتعليم، حيث انفصلت العلاقة بين التعليم وسوق العمل، وانفصل التوظف عن التخصص، فقد كان التعليم في السابق سبيلا للحراك الاجتماعي، وكان يتيح الوظائف ويضمن الترقيات لأبناء الطبقات الفقيرة والمتوسطة، ويمكنهم من الالتحاق بجهاز الدولة الاقتصادي والمدني والسياسي والعسكري، وقد تحقق ذلك بشكل جيد خلال عقدي الخمسينيات والستينيات، ولكن دورة الحراك الاجتماعي للتعليم تباطأت على أثر تفاقم مشكلة البطالة وزيادة طاقة العمل عن قدرة الأسواق على استيعابها، وتخلي الدولة عن دورها الاجتماعي، وما نص عليه الدستور من ضمان الدولة للوظيفة، ولقد تواضعت قدرة الدولة على استيعاب المتعلمين الجدد، وتواضع التطلع لدى أبناء الطبقات المحرومة والفقيرة والوسطى، وأدى تراجع دورة الحراك الاجتماعي للتعليم إلى إكساب الفقر واجهة قدرية وحتمية، وإلى إشعار الفقراء بانسداد أفق التغيير في المستقبل(معتز سلامة ،٢٠٠٥: ٨٧-٨٨)

وفي ظل سيطرة ثقافة السوق العولمية وتوجهاتها نحو الخارج، يندفع التعليم إلى إنتاج الخريج العولمي وإهمال المتطلبات الداخلية والثقافية مما يؤدي إلى تكوين المواطن المغترب، وهو ما يترتب على تشجيع الدولة للتعليم الخاص والأجنبي بمناهجه ولغات تعليمه، ونموه المتواصل، بالإضافة إلى الاختلالات في الفرص المتاحة في سوق العمل، وأنواع الفساد والمحسوبية وقوى النفوذ، وتفضيل خريجي المدارس والجامعات

الخاصة والأجنبية فيما يعج به سوق العمل من المؤسسات والوكالات الأجنبية (حامد عمار ،٢٠١٠: ٢٠١-٢٠٢).

وقد حدد تقرير المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا الآثار السلبية لظاهرة البطالة فيما يلى(تقرير المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا ،١٩٩٩: ٢٥٠)

- آثار مرضية اجتماعية (ظهور مشكلات اجتماعية وزيادة حدة مشكلات قائمة مثل: الجريمة والعنف وإدمان المخدرات).
- آثار أسرية، تتمثل في التفكك الأسري.
- آثار اقتصادية، تتمثل في نقص الإنتاجية والكساد الاقتصادي والتضخم.
- آثار سياسية، تتمثل في ضعف مشاعر الانتماء والولاء، وضعف المشاركة السياسية.
- آثار وطنية قومية، تتمثل في تهديد الاستقرار والسلام الاجتماعي.

٢. التفاوت فى الدخل بين طبقات المجتمع المصرى

إن الانفتاح الاقتصادي كان ومازال له أكبر الأثر في تشكيل الواقع الحالى لطبقات المجتمع المصري وفي ترسيخ قواعد النخب التي نشأت عنها، حيث بزغت نخب جديدة قليلة العدد بالغة الثراء تشكل حوالي ٨% من مجمل السكان وتحصل على أكثر من ثلثي الدخل القومي، وقد أطلق عليها "رشدى سعيد""كتلة البشر الطافية"، في حين جموع الشعب المصري والتي تشكل ٨٦% من جملة سكانه تحصل على مالا يزيد على ربع مجمل الدخل القومي، وأطلق عليهم "كتلة البشر الغاطسة"، وأكد أن استمرار هذا الحال سيزيد من التفاوت بين دخول الناس، ويكرس انشطار المجتمع إلى شطرين، في طرف منه نخبة قليلة العدد واسعة الثراء ، وفي طرفه الآخر كتلة الشعب المصري التي ستتهمش تماما ويعيش الجزء الأكبر منها على الفتات، وستكون الأجيال الجديدة من أبناء كلا الطرفين قد شبت وتثبتت قواعدها وزاد انفصالها عن بعضها البعض، واختلفت طموحات وطريقة عيش ولغة كل منهما، وستعيش النخبة في أحياء جديدة خارج المدن

محاطة بأسوار وذات حرس خاص عام، وسترسل أبناءها إلى مدارس وجامعات خاصة، وسترفه عن نفسها في أماكن بعينها، وستترك النخبة لعامة الناس المدارس والجامعات الحالية والتي سيكون مصيرها مزيدا من الانحدار، وسيزداد اهتمام النخبة بتعليم أبنائها اللغات الأجنبية وفنون الإدارة والعلاقات العامة، لإعدادهم لإدارة الشركات وبيوت المال والتجارة التي يمتلكونها (رشدى سعيد، ٢٠٠٢: ٥٥-٥٦).

ويتسم توزيع الدخل في مصر بالتفاوت الهائل بين الأثرياء ممن ينتمون للرأسمالية الكبيرة في جميع القطاعات، والفقراء أصحاب حقوق الملكية من جهة وأصحاب حقوق العمل من جهة أخرى، وحتى أصحاب حقوق العمل هناك تفاوت هائل بينهم بسبب فساد نظام الأجور الذي يجعل الحد الأدنى لدخل العامل متدنيا للغاية، ولا يكفي لأي حد أدنى من حياة كريمة، بينما لا توجد ضوابط على الحد الأقصى للدخل الشامل الذي يصل إلى آلاف أمثال الحد الأدنى للأجر للعاملين لدى الدولة، وتساهم نظم الضرائب والدعم والتحويلات ودعم الخدمات العامة، وبشكل خاص الخدمات الصحية والتعليمية بدورها في تكريس سوء توزيع الدخل بدلا من تحسينه(أحمد النجار، ٢٠١٣ :٢٣) ، وقد تم تصنيف مصر في تقرير الثروات العالمي" الصادر عن بنك الائتمان والاستثمار المصرفي السويسري حول توزيع الثروة في العالم لعام ٢٠١٤م ضمن الدول النامية التي تعاني من تفاوت مرتفع جدا في توزيع الثروة، والتي يمتلك فيها اغنى٪١٠ من السكان أكثر من ٧٠% من الثروة ، وقد أشار التقرير إلى أن مصر من بين الدول التي شهدت ارتفاعا سريعا في تفاوت الثروة منذ عام ٢٠٠٠م، فبينما كانت حصة أغنى ١٠% من السكان في مصر ٦١% من الثروة في عام ٢٠٠٠م، فقد ارتفعت إلى ٧٣,٣٪ عام ٢٠١٤م .

https://piketty.pse.ens.fr/files/csglobal%20wealthdatabookoctober(2014pdf)

٣. تزايد حدة الفقر فى مصر

ينتقد "جلال أمين" تشخيص مشكلة الفقر بأنها مشكلة انخفاض متوسط الدخل، وتصوير العلاج بأنه مجرد إعادة توزيع"، فالحقيقة هي أن المشكلة ليست هي انخفاض متوسط الدخل"، بل هي انخفاض دخل شرائح معينة وأفراد معينين، والعلاج ليس في تنمية المتوسط أو المجموع، وإعادة التوزيع، بل في زيادة دخل الفقراء أنفسهم مباشرة، حيث انتقد ما تقوم عليه سياسات البنك الدولي في مواجهة مشكلة الفقر، فبدلا من أن تعمل مباشرة على تحسين حال الفقراء ، فإنها تركز على رفع معدل نمو متوسط الدخل، وهو ما يشخص المشكلة تشخيصا سيئا، ومن ثم يصف علاجا قد ينجح وقد لا ينجح، كما أن شعارات مثل "التنمية الشاملة" أو "مكافحة الفقر" في تقاريره بمعنى ضرورة الاهتمام بالفقراء بالذات فإنه يخدعنا، فقد قدم البنك الدولي في تاريخه الطويل الدليل على أنه عندما يهتم بالفقراء إنما يهتم لتحقيق الاستقرار السياسي، وما يركز عليه هو معدلات نمو الدخل الإجمالي ومتوسط الدخل، التي قد ترتفع بشدة ويبقى مع هذا فقر الفقراء على ما هو عليه(جلال أمين،٢٠٠٢: ٢٣٠-٢٤٠).

ذهب كثير من التحليلات إلى أن اتساع حجم الطبقة الفقيرة داخل المجتمع يعني بدوره ضعف مساهمة تلك الشرائح في العملية الإنتاجية، وتعميق قيود وفرص النفاذ إلى عناصر وعوامل الإنتاج، واستبعادهم من فرص التعليم والرعاية الصحية بالإضافة إلى الاستبعاد المنظم من مؤسسات الدولة، سواء جاء هذا الاستبعاد نتيجة عدم استجابة الشرائح الاجتماعية الفقيرة وعدم تفاعلها مع الأطر القانونية الرسمية المنظمة للأنشطة الاقتصادية، ومن ثم وقوعها داخل الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية، أو بسبب الاستبعاد المتعمد من جانب مؤسسات الدولة لتلك الشرائح بسبب استمرار القيود القائمة أمام فرص نفاذها إلى القطاعات والأنشطة الاقتصادية الرسمية بشكل عام وعناصر وأدوات الإنتاج بشكل خاص، ومازالت هناك العديد من القيود التي تؤدي إلى ارتفاع مستوى الاستبعاد داخل المجتمع المصري، إذ يحول ارتفاع مستوى الأمية والوعي القانوني دون وصول الفقراء إلى مؤسسات الخدمات الحكومية، ولا زالت اللوائح والقيود

والإجراءات القانونية والإدارية تحول دون دمج الفقراء في الأنشطة والعمليات الرسمية في مجالات الإسكان والإنتاج والتجارة .. إلخ(محمد فرحات،٢٠٠٥ :٢٣٠)

وتؤكد بعض الدراسات أن أهم ما يميز علاقة الفقراء بالمجتمع الأكبر هو نقص المشاركة الفعالة والكاملة في معظم المؤسسات والمنظمات الموجودة بالمجتمع، نظرا لنقص الموارد الاقتصادية والعزلة عن المجتمع وانتشار مظاهر الخوف والشك والبلادة نتيجة لعدم وجود حلول فعلية لمشكلات الفقراء ، كما أن وعيهم بالأمور العامة محدودة لعدم مقدرتهم على المشاركة في الثقافة القومية، فاهتمام الفقير ينصب أساسا على ما يتصل بحياته ويؤثر فيها تأثيرا مباشرا، فهو يهتم بتوفير احتياجاته الأساسية، كما تشير بعض الدراسات إلى وجود علاقة عكسية بين الفقر وقيم المواطنة الصالحة، حيث يمجد المجتمع الفقير بظروفه الصعبة قيم المداهنة مكان الشجاعة والمواربة مكان الصراحة، والتحيز مكان العدالة، والتشكك مكان الثقة، والفهلوة مكان الجدية، فالأسر الفقيرة قد تبث في أطفالها اليأس والاستسلام، كما قد ترعى فيهم قيم القسوة وانتهاز الفرص والأخذ بحق أو بغير حق(علياء شكرى وآخرون ،١٩٩٧: ١٣٤-١٣٤).

٤. تأكل الطبقة الوسطى فى مصر

تمثل الطبقة الوسطى – في أي مجتمع – طبقة ديناميكية طموحة، وذات إمكانيات وقدرات متعددة، حيث معظم أفرادها على قدر كبير من التعليم والتأهيل المهني، وهو ما يجعل أفرادها يسهمون بشكل واضح في عمليات التغيير والتطوير في كثير من مجالات العمل الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والتكنولوجي، فاتساع الطبقة الوسطى في أي مجتمع دليل على مدى تطور ونمو هذا المجتمع (محمود عبد الفضيل ، ١٩٩٥: ٢١٠) ،كما تمثل الطبقة الوسطى دعامة الاستقرار الاجتماعي، فكلما اتسعت تلك الطبقة زاد الأمن والاستقرار خلال زيادة ثقة الطبقتين الدنيا والعليا، حيث تحقيق مطالب العيش المستقر وتوفير الحاجات الأساسية للطبقة الدنيا، وتحقيق مطالب الأمن والاستقرار للطبقة العليا، فالطبقة الوسطى حلقة وصل بين الحاكم والمحكوم، وأداة

الحكم والجهاز التنفيذي، كما تمثل حاجزاً يمنع التناقض الاجتماعي بين الأغنياء والفقراء لصالح التجانس الاجتماعي والطبقي (حسن حنفى،٢٠٠٤: ٣٤).

وللطبقة الوسطى أهمية كبيرة في تحقيق التماسك الاجتماعي داخل المجتمع، حيث أنه كلما اتسع نطاقها أدى ذلك إلى تعزيز الشعور بالانتماء لدى أفراد المجتمع، كما تزيد الثقة بينهم وتقل الصراعات، ويصبح المجتمع أكثر تماسكا وتجانساً من خلال تقليل الفجوة بين الشرائح الاجتماعية المختلفة، وتحقيق نوع من تكافؤ الفرص التعليمية على كافة المستويات، فتماسك الطبقة الوسطى كطبقة حاملة لقيم الاعتدال والتطور الطبيعي وقادرة على التواصل مع المجتمعات الأخرى يحفظ للمجتمع توازنه، كما يساعد تماسك هذه الطبقة وقوتها على تماسك المجتمع وقوته(يسرى مصطفى، ٢٠٠٤: ١٥٩).

ولكن مع اتجاه الدولة إلى تقليل الإنفاق والاستثمار في الخدمات الاجتماعية، مثل: التعليم، والصحة؛ أدى إلى التدهور التدريجي في مستوى الخدمات، ودفع ذلك قطاعات عريضة من الطبقة الوسطى إلى الحصول على تلك الخدمات من القطاع الخاص رغم ارتفاع تكلفتها رغبة في الحصول على جودة معقولة، ولكن مع استمرار ارتفاع تكلفتها وانسحاب الدولة من تمويلها، أو لعب دور جاد في الرقابة على القطاع الخاص، فقد أسهم ذلك في عجز العديد من أفراد الطبقة المتوسطة في الحصول على تلك الخدمات، مما جعلها أكثر عرضة للسخط والحرمان، فهي من ناحية لا تقع ضمن طبقة الفقراء، ولكنها في نفس الوقت لا تستطيع الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية مثل : الصحة، والتعليم بما يلائم احتياجاتها ومكانتها في المجتمع، مما فرض أعباء إضافية على الطبقة الوسطى، ويحد من قدرتها على أن تلعب دورها في الحفاظ على استقرار المجتمع (رانيا السباعى، ٢٠١٧: ١٣٩-١٤٠).

وتتمثل أزمة الشريحة الوسطى في عدم قدرتها على تأمين مستقبلها ومستقبل الأجيال القادمة المنتمية إليها، حيث عدم الشعور بالاستقرار الاجتماعي، والمعاناة من التناقض بين وضعها الاقتصادي وبين ما تملكه من قدرات ومقومات، وهو ما أوجد نوعا من

التوترات والصراعات انعكست سلبا على المجتمع، حيث تضم هذه الشريحة قطاعا واسعا من موظفي الدولة والمهنيين والمثقفين والمدرسين واساتذة الجامعات والأطباء وغيرهم، إذ ترتبط مشكلات هذه الشريحة بالعمل والأداء والإنجاز، ومن ثم تهدد العديد من المؤسسات المهمة في مجالي الإنتاج والخدمات، ويزيد من حدة الفساد، والتقاعس عن العمل المنتج، وتزايد حدة الأنانية والفردية، وغيرها من السلوكيات التي تعبر عن قيم بعيدة عن منظومة قيم الطبقة الوسطي (أحمد حجازى،٢٠٠٤: ٩٩).

فسياسات التكيف الهيكلي، والإصلاح الاقتصادي التي تسعى إلى الارتباط بالنظام الاقتصادي العالمي تركت شرائح اجتماعية في مهب الريح ودون غطاء رعائي، ومن ثم ازداد عدد الفقراء، حيث امتد ليشمل شرائح وسطى ودنيا ومتوسطة مثل : العاملين في القطاعات الحكومية، والذي نال التضخم من قدرة أجورهم على الوفاء باحتياجاتهم الأساسية، كما لم تقتصر البطالة على الأميين، وغير المهرة، بل امتدت لتطال شرائح وسطى متعلمة، وإن كان تعليما شكليا في ظل تراجع الإنفاق على التعليم كاستثمار بشري يتمثل في ضعف مستوى الخرجين وكفاءتهم المهنية، أي أن التعليم كالية حراك اجتماعي لهذه الشرائح فقد أهميته في ظل التمايز بين تعليم الأغنياء وتعليم الفقراء والمتوسطين)؛ ومن ثم تعرضت شرائح من هذه الطبقة إلى الهبوط إلى مصاف الفقراء (آمال طنطاوى ،٢٠٠٥: ٢٥١).

ثالثاً: أهم مظاهر أزمة بنية التعليم المصرى

وتتضمن غياب تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية وخصخصة التعليم المصرى والدروس الخصوصية والتعليم المتميز وتعدد أنماط التعليم فى مصر كمايلى:

١. غياب تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية

نصت المادة (١٩) من الدستور المصري لعام ٢٠١٤م على: "التعليم حق لكل مواطن، هدفه بناء الشخصية المصرية، والحفاظ على الهوية الوطنية، وتأصيل المنهج العلمي في التفكير، وتنمية المواهب وتشجيع الابتكار، وترسيخ القيم الحضارية والروحية، وإرساء مفاهيم المواطنة والتسامح وعدم التمييز، وتلتزم الدولة بمراعاة أهدافه

في مناهج التعليم ووسائله، وتوفيره وفقا لمعايير الجودة العالمية. والتعليم إلزامي حتى نهاية المرحلة الثانوية أو ما يعادلها، وتكفل الدولة مجانيته بمراحله المختلفة في مؤسسات الدولة التعليمية ووفقا للقانون. وتلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي للتعليم لا تقل عن ٤ % من الناتج القومي الإجمالي، تتصاعد تدريجيا حتى تتفق مع المعدلات العالمية ، وتشرف الدولة عليه لضمان التزام جميع المدارس والمعاهد العامة والخاصة بالسياسات التعليمية لها"(دستور جمهورية مصر العربية،٢٠١٤: ١١).

ورغم تأكيد الدساتير والأوراق الرسمية منذ الربع الثاني من القرن العشرين أن الحكومات المصرية حكومات ديمقراطية تؤمن بمبادئ العدالة والمساواة بين جميع أبناء المجتمع، وتتبنى مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية الذي يشير إلى أن كل فرد في المجتمع له الحق في الحصول على فرصته في التعليم، إلا أن هذا المبدأ لم يجد سبيلا إلى التطبيق بشكل واسع إلا خلال فترة الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين، حيث نجحت الحكومة المصرية –إلى حد كبير– خلال هذه الفترة في تبني وتطبيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، ثم تراجعت الدولة عنه فيما بعد ذلك، ومن الأدلة على هذا التراجع على مستوى الجامعات الفجوة الكبيرة بين عدد الجامعات وعدد السكان، وتراجع نسبة الطلاب الملتحقين بالجامعات المصرية إلى الفئة العمرية من (١٧–٢٣)، بالمقارنة بالعديد من الدول المتقدمة والنامية، وزيادة عدد الجامعات الخاصة والتي تعتمد بشكل رئيس على مصروفات الطلاب في تمويل الجامعة، وتزايد الجامعات الأجنبية، وإنشاء بعض الأقسام للتدريس باللغات الأجنبية داخل الكليات الحكومية بمصروفات (على الشخيبى ،٢٠١٤: ٢٨–٢٩).

٢. **خصخصة التعليم المصرى :** ويتضمن خصخصة التعليم قبل الجامعى والجامعى

أ- **خصخصة التعليم قبل الجامعى**

مع تبني الدولة لسياسة الانفتاح ابتداء من منتصف عام ١٩٧٤م بدأت الدولة تفكر في التخلي عن دورها في تحمل أعباء نفقات التعليم المجاني، وانتقل التعليم من ضرورة وضع رؤية استراتيجية تكفل إصلاح التعليم وتحقيق التنمية الشاملة للمجتمع إلى رؤية

التوجه نحو الاقتصاد الحر، وتشجيع الاستثمار الخاص واباحته في مختلف قطاعات التنمية، وبالتالي انسحبت الدولة تدريجيا من مجال التعليم، وأصبح كل ما هو خاص أو أجنبي أكثر كفاءة مما هو حكومي وبدأ الإقبال على إنشاء المدارس الخاصة(محمد النصر حسن،٢٠١٥: ٢٨١-٢٨٢).

وهناك تفاوت صارخ بين البيئات الاجتماعية والثقافية: الدنيا والعليا، والريف والحضر، والمدارس الرسمية والخاصة، وانتشار الدروس الخاصة، وسيادة مبدأ أن التعليم لمن يدفع أكثر بدلا من التعليم لمن يقدر عليه، الأمر الذي أدى إلى تآكل مجانية التعليم بعد أن كانت من أهم مبادئ تحقيق فرص التعليم المتساوية، فالأسر أصبحت أمام العديد من الظروف مضطرة إلى تحمل أعباء مالية تفوق عشرات المرات المصروفات المدرسية التي كانت تدفع مقابل المجانية، ويتصل باهتزاز مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية تعاظم وجود البنيات التعليمية ذات المصروفات والتوسع في إنشاء المؤسسات التعليمية الخاصة واستحواذ خريجيها على المراكز والأعمال الحيوية في المجتمع، مما أوجد تباينا واضحا بين الظروف التي تعمل من خلالها المدارس الخاصة والمدارس الرسمية، التي بلغ بها التدهور إلى درجة تحولت فيه إلى مجرد مؤسسات لممارسة الطقوس التعليمية أو الفلكلورية(محمد سكران،٢٠٠١: ١٢١-١٢٢).

وقد أكدت إحدى الدراسات إلى أن خصخصة التعليم وما نتج عنها من منظومات تعليمية متباينة ومتعارضة (تعليم حكومي وتعليم خاص وتعليم باللغات الأجنبية....إلخ)، أدت إلى الإخلال بمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، وتراجع حقوق الفئات الفقيرة والمهمشة في التعليم، فمستوى جودة التعليم الذي تقدمه المدارس الخاصة واللغات يقابله تردي في العملية التعليمية داخل المدارس الحكومية، كما أنه رغم تكافؤ فرص القبول في التعليم الحكومي، فإن الرسوب والتسرب أعلى نسبة بين التلاميذ الأقل حظا اجتماعيا واقتصادية؛ حيث اللا تكافؤ في فرص الاستمرار في التعليم(علياء كامل،٢٠٠٩).

والتفاوت الطبقي الحاد في مصر بفعل الخصخصة كما نلمس وجوده في تفاوت الأوضاع الاقتصادية للمواطنين نلمس وجوده أيضا في هذه البنية الجديدة للتعليم العام، حيث يمكن اعتبار النظام التعليمي أداة تتحكم بها القوى الفاعلة والمهيمنة والممسكة بزمام السلطة في المجتمع؛ لتحافظ على استقرار المجتمع القائم واستمراره في المستقبل، فمصر اليوم تعرف تطورا وتحولا في تركيبها الطبقي، تحولا يفرز طبقة عليا جديدة تبحث عن مشروع لها، ولكنها تعي ضرورة أن تكون لها منظومة تعليمية تجيب عن حاجات أبنائها الذين يعدون لاحتلال القمة(عبد الفتاح تركى،٢٠١٠: ١٦٢-١٦٣).

وبتتابع خصخصة القطاع العام بمؤسساته الاقتصادية والمالية والإنتاجية والخدمية، والسعي إلى الاندماج في أسواق العولمة، يتغير موقع التعليم ودوره في هذا الإطار السياسي العولمي الجديد وفي سيطرة رأس المال على الحكم، ومن ثم نجد أنفسنا اليوم تدني كبير في الاهتمام بنظام التعليم الحكومى، وازدهار مقومات التعليم الخاص والأجنبي المتاح للأغنياء والقادرين على دفع مصروفاته الباهظة، كذلك نجد أنفسنا في حالة تتسم بخلخلة قيم العدالة وتكافؤ الفرص، إلى جانب انتهاك حق التعليم المتميز للجميع وما يترتب على ذلك من تدهور في صناعة التعليم للمواطن وتوجهها نحو استقبال الزبون(حامد عمار،٢٠١٣: ١٠٠-١٠١).

وتتفاوت مدارس التعليم الخاص تفاوتاً كبيراً في مستوياتها التعليمية، وفي الشرائح الاجتماعية التي تلتحق بها، ويرجع ذلك بطبيعة الحال إلى إمكانات المدرسة وبنيتها الأساسية، وأنواع المدرسين، ومجالات الأنشطة، وإمكانات التوظيف التكنولوجي بها في عملية التعليم والتعلم، وكثافة قليلة في فصولها، وأجوائها التعليمية، وأزياء طلابها الخاصة، كما تهتم باجتماعات مجالس الآباء لاستعراض أحوال المدرسة والطلاب، وعقد الحفلات المدرسية، وارتبط بهذا التفاوت ما تحدده المدرسة من مصروفات ورسوم، وقد تصل التكلفة في بعضها إلى ما يتجاوز خمسة أو ستة أمثال ما يتقاضاه البعض الآخر، وتعددت أنواع المؤسسات التعليمية بمختلف ألوانها في تكوين النشء المصري، من مدارس عربية حكومية، ومدارس لغات حكومية (تجريبية)، ومدارس تعاونية،

ومدارس المعاهد القومية، ومدارس خاصة عربية، ومدارس لغات خاصة، ومدارس رياض أطفال مستقلة، ومدارس أجنبية ودولية(حامد عمار،٢٠٠٥: ١٣٠-١٣٤).

كل ماسبق من تعدد وتنوع فى المدارس الخاصة يهدد الهوية العربية والمصرية و يزعزع الاستقرار التعليمى وبالتالى الاجتماعى والاقتصادى وينعكس كل ذلك على بنية التركيب الطبقى للمجتمع فيعمق التفاوت بين شرائح المجتمع.

والمدارس الخاصة باللغات الأجنبية (ذات المصاريف المرتفعة) هي التي تخرج الصفوة المتميزة "تعليمياً ومعرفةً ولغةً"، وترتبط بوظائف متميزة في سوق العمل، المرتبطة بتيارات العولمة الحديثة (التكنولوجيا والمالية، وهو ما يتسبب في خط تقسيم جديد يسمى "خط التقسيم الرقمي"، بين الذين يمتلكون وسائل التعامل مع التكنولوجيا الحديثة ويتعاملون مع الإنترنت والمعارف الحديثة، وبين بقية خريجي النظام التعليمي المصري الذين لا يمتلكون ذلك، حيث نظم التعليم صورية، والصلة بالمعارف والمهارات الحديثة تكاد تكون معدومة، حيث أنه على مدار الزمن تتبلور "صفوة محدودة" تتمتع بالثروة وتتمتع بالمعرفة الحديثة، وتكون معولمة سلفاً مما يضعف الانتماء الوطني، وفي المقابل نجد جيشاً كبيراً من "أشباه المتعلمين"، معارفهم ومهاراتهم محدودة، يتولون وظائف تقليدية ويحصلون على دخول منخفضة تصل إلى "حد الكفاف"، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات البطالة في صفوفهم، وهو ما يؤدي إلى شروخ وتناقضات حادة في البنيان الاجتماعي المصري، ويؤدي إلى توترات ثقافية وانفصامات اجتماعية وسياسية هامة تؤثر على درجة "التماسك المجتمعي" الذي تعتبر من عناصر قوة الأمم في العصر الحديث (محمود عبد الفضيل،٢٠٠٣: ٧٠-٧٢).

وقد أكدت دراسة "على عبد ربه" على تراجع مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بين تلاميذ مدارس اللغات الخاصة وتلاميذ المدارس الحكومية، حيث يتمتع تلاميذ مدارس اللغات الأجنبية بفرص تعليمية جيدة عن زملائهم في المدارس الحكومية فهم ينعمون باليوم الدراسي الكامل، وكثافة الفصول المعتدلة، وتجهيزات وإمكانيات تعليمية أفضل، وسهولة ويسر حراكهم التعليمي إلى مراحل تعليمية دون شرط المجموع، وغير ذلك من مزايا

وفرص تعليمية غير متكافئة مع تلاميذ المدارس الحكومية الرسمية العامة(على عبد ربه،١٩٩٨: ٢٣٢ –٢٣٣) .

ويوضح الجدول التالى تطور أعداد المدارس والفصول والتلاميذ حسب المرحلة للتعليم قبل الجامعى الخاص فى مصر

تطور "مدارس ، فصول ، تلاميذ" حسب المرحلة
جملة خاص

المرحلة	2017/ 2016			2018/ 2017			2019/ 2018			2020/ 2019			2021/ 2020		
	مدارس	فصول	تلاميذ	مدارس	فصول	تلاميذ	مدارس	فصول	تلاميذ	مدارس	فصول	تلاميذ	مدارس	فصول	تلاميذ
ماقبل الابتدائى	2295	10467	311173	2383	10865	328599	2516	11612	351393	2549	11844	359604	2621	11450	325195
الابتدائى	2067	31737	1061852	2165	33456	1122132	2248	35198	1197889	2322	36723	1264174	2412	37440	1250473
جملة الاعدادى	1712	10937	333635	1800	11466	352279	1888	12159	375401	1974	12811	403490	2079	13320	408384
جملة الثانوى العام	1108	6995	215208	1186	7441	233603	1298	8198	257373	1449	9086	291798	1607	10120	336872
جملة الثانوى الصناعى	11	122	3241	10	118	3243	8	100	2562	7	81	2296	129	504	14554
جملة الثانوى الزراعى	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	12	40	1127
جملة الثانوى التجارى	152	1512	68696	156	1679	79950	173	2019	107883	252	2637	151147	261	2866	152813
جملة ثانوى فندقى	23	898	38396	24	834	38104	24	903	39133	25	986	40546	29	936	38852
جملة التربية الخاصة	17	87	478	17	97	460	16	95	418	19	95	509	19	92	384
الاجمالى	7385	62755	2032679	7741	65956	2158370	8171	70284	2332052	8597	74263	2513564	9169	76768	2528654

المصدر: كتاب الاحصاء السنوى٢٠٢٠/٢٠٢١

من خلال الجدول السابق يتضح تزايد عدد المدارس الخاصة بالتعليم المصرى والفصول والتلاميذ ، حيث كان اجمالى عدد المدارس فى ٢٠١٦/٢٠١٧ ٧٣٨٥ مدرسة

وازداد عددها فى ٢٠١٧/٢٠١٨ وأصبح ٧٧٤١ مدرسة

وكذلك ازداد فى عام ٢٠١٨/٢٠١٩ وأصبح ٨١٧١ مدرسة

وازداد أيضاً فى عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ وأصبح ٨٥٩٧ مدرسة

وكذلك ازداد فى عام ٢٠٢٠/٢٠٢١ وأصبح ٩١٦٩ مدرسة

وتشير هذه الأرقام إلى تنامى التعليم الخاص واللأجنبى بما يؤشر على اجتياحه الساحة التعليمية فى المستقبل.

ويوضح الجدول التالى تطور أعداد المدارس حسب التبعية والمرحلة للتعليم قبل الجامعى مصر

تطور اعداد المدارس حسب التبعية والمرحلة

المرحلة	2017 / 2016			2018 / 2017			2019 / 2018			2020 / 2019			2021 / 2020		
	حكومى	خاص	جملة	حكومى	خاص	جملة	حكومى	خاص	جملة	حكومى	خاص	جملة	حكومى	خاص	جملة
ماقبل الابتدائى	8955	2295	11250	9141	2383	11524	9549	2516	12065	9944	2549	12493	10046	2621	12667
الابتدائى	16196	2067	18263	16350	2165	18515	16614	2248	18762	16737	2322	19059	16920	2412	19332
جملة التعليم المجتمعى	5000	0	5000	4899	0	4899	5048	0	5048	4995	0	4995	4942	0	4942
جملة الاعدادى	9955	1712	11667	10160	1800	11960	10387	1888	12275	10637	1974	12611	10885	2079	12964
جملة الثانوى العام	2226	1108	3334	2282	1186	3468	2360	1298	3658	2412	1449	3861	2469	1607	4076
جملة الثانوى الصناعى	1111	11	1122	1147	10	1157	1219	8	1227	1228	7	1235	1244	129	1373
جملة الثانوى الزراعى	241	0	241	243	0	243	256	0	256	251	0	251	257	12	269
جملة الثانوى التجارى	587	152	739	594	156	750	606	173	779	611	252	863	620	261	881
جملة ثانوى فندقى	79	23	102	92	24	116	102	24	126	98	25	123	100	29	129
جملة التربية الخاصة	929	17	946	938	17	955	1002	16	1018	1059	19	1078	1097	19	1116
الاجمالى	45279	7385	52664	45846	7741	53587	47043	8171	55214	47972	8597	56569	48580	9169	57749

المصدر : كتاب الاحصاء السنوى٢٠٢٠/٢٠٢١

من خلال الجدول السابق يتضح تزايد عدد المدارس الخاصة بالتعليم المصرى فى جميع المراحل التعليمية باطراد ما عدا التعليم الفنى فهى زيادة بسيطة

، ففى مرحلة **ما قبل التعليم الابتدائى** كان عدد المدارس الخاصة ٢٢٩٥ فى ٢٠١٧/٢٠١٦

وازداد عددها فى ٢٠١٨/٢٠١٧ وأصبح ٢٣٨٣ مدرسة

وكذلك ازداد فى عام ٢٠١٩/٢٠١٨ وأصبح ٢٥١٦ مدرسة

وازداد أيضاً فى عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ وأصبح ٢٥٤٩ مدرسة

وكذلك ازداد فى عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ وأصبح ٢٦٢١ مدرسة

، وفى مرحلة **التعليم الابتدائى** كان عدد المدارس الخاصة ٢٠٦٧ فى ٢٠١٧/٢٠١٦

وازداد عددها فى ٢٠١٨/٢٠١٧ وأصبح ٢١٦٥ مدرسة

وكذلك ازداد فى عام ٢٠١٩/٢٠١٨ وأصبح ٢٢٤٨ مدرسة

وازداد أيضاً فى عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ وأصبح ٢٣٢٢ مدرسة

وكذلك ازداد فى عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ وأصبح ٢٤١٢ مدرسة

وفى مرحلة **التعليم الاعدادى** كان عدد المدارس الخاصة ١٧١٢ فى ٢٠١٧/٢٠١٦

وازداد عددها فى ٢٠١٨/٢٠١٧ وأصبح ١٨٠٠ مدرسة

وكذلك ازداد فى عام ٢٠١٩/٢٠١٨ وأصبح ١٨٨٨ مدرسة

وازداد أيضاً فى عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ وأصبح ١٩٧٤ مدرسة

وكذلك ازداد فى عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ وأصبح ٢٠٧٩مدرسة

وفى مرحلة **التعليم الثانوى العام** كان عدد المدارس الخاصة ١١٠٨ فى ٢٠١٧/٢٠١٦

وازداد عددها فى ٢٠١٨/٢٠١٧ وأصبح ١١٨٦ مدرسة

وكذلك ازداد فى عام ٢٠١٩/٢٠١٨ وأصبح ١٢٩٨ مدرسة

وازداد أيضاً فى عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ وأصبح ١٤٤٩ مدرسة

وكذلك ازداد فى عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ وأصبح ١٦٠٧ مدرسة

ويتضح ذلك فى الرسم البيانى التالى الذى يوضح نسبة المدارس الخاصة لجملة المدارس فى مصر ٢٠٢٠/٢٠٢١

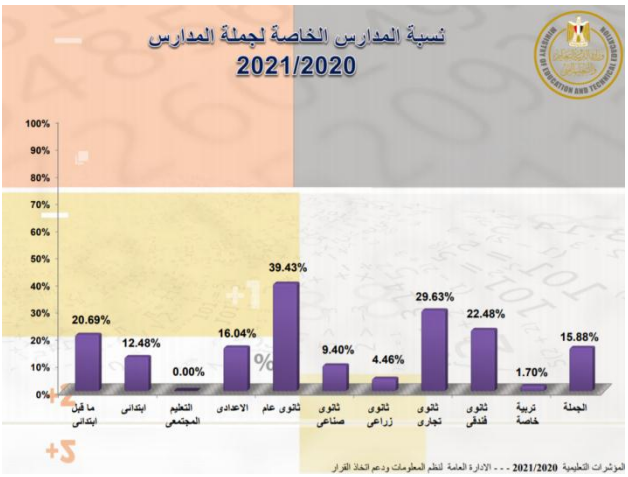

المصدر: كتاب الاحصاء السنوى٢٠٢٠/٢٠٢١

ويوضح الرسم البيانى التالى متوسط كثافة الفصل (حكومى- خاص)

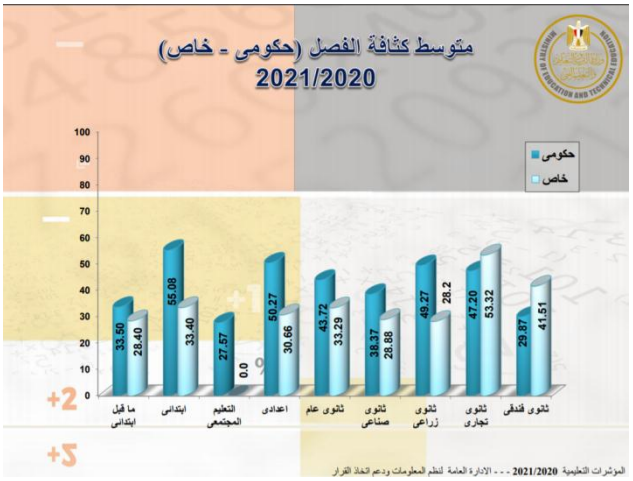

المصدر : كتاب الاحصاء السنوى٢٠٢٠/٢٠٢١

يتضح من الرسم البيانى السابق انخفاض كثافة الفصول بالمدارس الخاصة مقارنة بالمدارس الحكومية وهو يعد أحد عوامل الجذب للطلاب بالتعليم الخاص.

٢-خصخصة التعليم الجامعى

إن الأخذ بفكرة إنشاء الجامعات الخاصة المصرية والأجنبية في مصر جاء مرتبطاً بالتحولات الاقتصادية في مصر منذ سياسة الانفتاح، وظهور طبقة تمتلك ثروات ضخمة أرادت التميز التعليمي لأبنائها، وخاصة في الشهادات الجامعية، ففي البداية كان ظهور الشهادات الأجنبية التي يتم الحصول عليها من الخارج بمجاميع مرتفعة تمكن الطلاب من الالتحاق بكليات القمة حيث ظهرت ظاهرة الشهادات المعادلة منذ نهاية الثمانينيات وحتى منتصف التسعينيات، وذلك من خلال إرسال أبناء هذه الطبقة للخارج للحصول على شهادة تعادل شهادة الثانوية العامة، وخاصة دول شرق أوربا مثل: المجر وروسيا وقبرص وبلغاريا، بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، والشهادات الإنجليزية، وقد انتهت هذه المرحلة بإنشاء العديد من المدارس الأجنبية المدارس الدولية، والتي تنفصل بشكل تام عن المجتمع المصري، وتسهم في تهميش الثقافة الوطنية واللغة القومية (بثينه رمضان،٢٠١١: ٤٣٥-٤٣٩)

ويرتبط إنشاء الجامعات الأجنبية على مصر وغيرها من الدول العربية بتحقيق مصالح رأس المال الأجنبي، حيث خدمة استثماراتها وفروع شركاتها عن طريق إعداد وتأهيل مجموعة من الأفراد تاهيلاً جيداً بلغة ومهارات وقيم استثماراتها، للقيام بدورهم كوكلاء وسماسرة لمصالحها التجارية، وهي في هذا التأهيل تتحمل تكلفة أقل مما تتحمله لو أعدتهم في جامعات في مواطنها الأصلية، كما أنها تؤهلهم ليكونوا على استعداد للهجرة إلى بلادها الأصلية للعمل بها، حيث تناقص معدلات النمو الطبيعي للسكان بهذه البلاد إلى ما بين صفر% - ٥%، وبذلك لا تتوافر لديها شريحة كافية في سن التعليم الجامعي لإعدادهم لتولي مسئوليات التنمية في المستقبل، بالإضافة إلى ذلك فالجامعات الأجنبية وسيلة لإعداد طلاب من مستويات اقتصادية واجتماعية يمكن الاعتماد عليهم في المستقبل؛ لترسيخ علاقات سياسية وثقافية بعد تخرجهم وإدارة شئون البلاد(حامد عمار،٢٠٠٨ :١٨١).

وتمثل الجامعات الخاصة أحد مظاهر الطبقية في التعليم؛ حيث يقدم هذا النوع من التعليم خدمات لأبناء الأغنياء، ويشكل أداة شرعية لخلق الازدواج الثقافي والتمايز الاجتماعي والاستقطاب الطبقي داخل المجتمع المصري؛ حيث تصبح الامتيازات الاقتصادية والاجتماعية عن طريق هذا النوع من التعليم استحقاقية ثقافية تؤدي بأصحابها إلى المراكز الهامة في المجتمع، كما يؤدي التفاوت الكبير في نوعية التعليم الذي تقدمه الجامعات الخاصة والجامعات الحكومية إلى كسر مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، فالجامعات الخاصة بمبانيها وتجهيزاتها وكثافة فصولها المنخفضة وبرامجها ومستويات أعضاء هيئة التدريس بها يؤدي إلى حصول طلابها على فرص تعليمية أفضل، وبالتالي الوصول للمراكز المرموقة من خلال فرص العمل المتاحة أمامهم(عنتر محمد ،١٩٩٥: ٦٨-٦٩).

وأصبح تزايد أعداد مؤسسات التعليم العالي والجامعي الخاصة في مصر في السنوات الأخيرة يشكل تهديداً لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، حيث اعتماد فرص الالتحاق بهذه المؤسسات على القدرات المالية للطلاب على دفع المصروفات الدراسية أكثر من المجموع في شهادت الثانوية العامة، فكثير من مؤسسات التعليم الخاص تقبل الطلاب بمجموع أقل من الجامعات الحكومية في نفس التخصص الأكاديمي، وهذا يهدد تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية خلال السماح لأبناء الأسر الغنية فقط دون غيرهم للالتحاق بهذه المؤسسات (على الشخيبى،٢٠١٤ : ٢٨-٢٩).

وتوضح الاحصائية التالية تزايد عدد الجامعات الخاصة طبقاً لموقع المجلس الأعلى للجامعات المصرية

الجامعات الحكومية	الجامعات الخاصة	الجامعات الأهلية	جامعات ذات طبيعة خاصة	جامعات باتفاقيات دولية	جامعات تم الموافقة على اللائحة وبدء الدراسة بها	أكاديميات ومعاهد تحت إشراف حكومى
٢٧	١٨	٣	٢	٥	٣	٤

(https://scu.eg/pages/private_universities)

٣. الدروس الخصوصية

أصبحت الدروس الخصوصية تمثل تعليماً موازياً تجري وقائعه بعد انتهاء اليوم في التعليم النظامي، وقد تفشي هذا الداء في مختلف المراحل التعليمية الابتدائية والإعدادية والثانوية والجامعية، وحتى في مرحلة رياض الأطفال، كما تفشى في مختلف أنواع التعليم في المدارس الحكومية والمدارس الخاصة ومدارس اللغات، ومدارس الدولية، بالإضافة إلى ما تتحمله الأسرة المصرية من تكلفة لهذه الدروس التي تتضخم أسعارها بمعدلات تفوق متوسط معدل التضخم العام في الاقتصاد المصري (حامد عمار،١٩٩٧: ١٠٠)، وتعد ظاهرة الدروس الخصوصية ظاهرة خطيرة، حيث أصبحت تمثل عاملاً متزايداً في التمايز في مجال النجاح والاستمرار بجدية في مختلف مراحل التعليم، وتعتمد المقدرة على توفير الدروس الخصوصية للأبناء على مستوى دخل الأسرة، وتضيف هذه الظاهرة بعداً جديداً لعملية التحيز الطبقي الموجود أصلا في نظام التعليم المصري، حيث أصبح حق التعليم وحق التوظف مدار بشكل كامل عل طريق آليات السوق (محمود عبد الفضيل، ١٩٩٣ : ٦٠٢-٦٠٣)

وقد أصبح التعليم عن طريق الدروس الخصوصية يمثل تعليماً بديلاً عن التعليم والتعلم من خلال مجتمع المدرسة، حيث تم اختزال العملية التعليمية؛ فلا أهمية لقيم النظام والتعامل وتنمية المواهب والتعاون وبذل الجهد الذاتي والولاء للمؤسسة، بل أصبح الاستهتار بها من رموز تأكيد الذات وتحدي النظام، والقفز فوق الأسوار، فهو في غناء عنها بدروسه الخصوصية، وبذلك أساءت الدروس الخصوصية لكافة أطراف العملية التعليمية، طلاباً لا يعتمدون على أنفسهم، ومدرسين تجاراً في سلعة التعليم، وأولياء أمور مرهقين من تكاليف الدروس، وعملية تعليمية مهدرة لمعظم أهدافها وآفاقها(حامد عمار، ٢٠١٣ : ٦٩-٧٠).

٤. التعليم المتميز

مع تزايد توجهات وفلسفة الخصخصة وتدهور الإنفاق على التعليم الجامعي والعالي، لجأت مختلف الجامعات الحكومية إلى إنشاء أقسام خاصة بمصروفات

بمختلف كلياتها بدعوى تقديم خدمة خاصة ونوع مميز من التعليم، وتشمل هذه الأقسام نفس التخصصات التي تدرس بالكلية، ولكن بإحدى اللغات الأجنبية، وهو الأمر الذي يشجع عليه وجود طلب كبير بأسواق العمل على الخريجين الذين يجيدون اللغات الأجنبية في تخصصاتهم القانونية والتجارية وغيرها، وهو ما أدى إلى تفاقم التفاوت الاجتماعي وغياب معايير العدالة الاجتماعية حتى في الجامعات الحكومية نفسها(كمال مغيث،٢٠١٦ : ١٥٦).

ويراها سعيد اسماعيل على بأنها" صورة من صور الالتفاف على مجانية التعليم من خلال تحصيل تكلفة التعليم من الطلاب، كما أنها ظاهرة تبرهن على زيادة حلقة من حلقات محاصرة الذات الحضارية للأمة، وتسبيد لثقافة الهيمنة في عصر الهيمنة الأمريكية (سعيد اسماعيل على ،٢٠٠٨: ١٦٤).

وبرامج التعليم المتميز بالجامعات الحكومية تتنافى والعدالة التعليمية، حيث لا تتيح برامج التعليم المتميز للطلاب داخل الجامعات الحكومية المساواة في ظروف التعليم والمناخ التعليمي السائد، كما تستبعد معيار الكفاءة العلمية للحصول على الفرص التعليمية، واعتبار المعيار الوحيد هو القدرة المالية، فالطلاب ببرامج التعليم المتميز يتعلمون ضمن ظروف تعليمية تختلف اختلاف كلياً عن التعليم العادي، حيث قلة الكثافة الطلابية داخل القاعات التدريسية، وتوافر المعامل والمختبرات وإجراء التجارب، واستخدام أساليب التكنولوجيا الحديثة، والاعتماد على أساليب تعليمية متنوعة(إيمان صيام،٢٠١٦ :٢٧).

٥. تعدد أنماط التعليم فى مصر

إن واقع التعليم في المجتمع المصري الآن، يفصح عن ازدواجية قميئة، تضرب بأقدامها في واقعنا لتقسيم التعليم العام – في شقه المدني – إلى قسمين متمايزين، القسم الأول يضم نظام التعليم الحكومي التقليدي المجاني بمستوياته المعروفة، والقسم الثاني يضم مدارس اللغات الدولية والوطنية بمستوياتها المختلفة. والقسم الثاني مرشح للنمو باضطراد، وخريجو هذه المدارس يستحوذون على نسبة من

الأماكن بالجامعات الحكومية المجانية، وكل الأماكن بالجامعات الخاصة، وبالتالي سيتوارى القسم الأول من التعليم العام ويختفى فى النهاية، وعليه ستتحول منظومة التعليم العام إلى منظومة خاصة تقدم تعليماً ذا مصروفات، أي يوجد نظامان للتعليم، أحدهما لتعليم الخاصة، أوالنخبة المتميزة في موازاة تعليم العامة(عبد الفتاح تركي،٢٠١٠ :١٧٣-١٧٤).

إذن المجتمع المصري، مجتمع ذا تركيب طبقي حاد التباين فى مكوناته الثلاثة الرئيسية هذا التركيب نلمس وجوده في تفاوت الأوضاع الاقتصادية للمواطنين، نلمس وجوده أيضاً فى هذه البنية التعليمية الجديدة للتعليم العام، التي تترجم عن التقسيم الطبقي للمجتمع. وحقيقة التباين الطبقي للمجتمع المصري، يجعلنا ندرك مصداقية القانون، الذي يحكم حركة أي نظام تعليمي ويحدد علاقته بالمجتمع الذي أنشأه، وهو" أن النظام التعليمي آداة تتحكم بها القوى الفاعلة والمهيمنة والممسكة بزمام السلطة في المجتمع، لتحافظ على استقرار المجتمع القائم واستمراره فى المستقبل، فمصر اليوم تعرف تطوراً وتحولاً في تركيبها الطبقي. .تحولا يفرز طبقة عليا جديدة، تبحث عن مشروع لها، ولكنها تعي ضرورة أن تكون لها منظومة تعليمية تجيب عن حاجات أبنائها الذين يعدون لاحتلال القمة(المرجع السابق:١٧٥).

ويتمثل تعدد أنماط التعليم فيما يلى:

١- التعليم الحكومي:

يهدف التعليم قبل الجامعي المادة (٩) إلى تكوين الدارس تكوينًا ثقافيًا وعلميًا وقوميًا على مستويات متتالية، من النواحي الوجدانية والقومية والعقلية والاجتماعية والصحية والسلوكية و الرياضية، بقصد إعداد الإنسان المصري المؤمن بربه ووطنه، وتزويده بالقدر المناسب من القيم والدراسات النظرية والتطبيقية والمقومات التي تحقق إنسانيته وكرامته وقدرته على تحقيق ذاته، والإسهام بكفاءة في عمليات وأنشطة الإنتاج والخدمات، أو لمواصلة التعليم العالي والجامعي من أجل تنمية المجتمع وتحقيق رخائه وتقدمه، وذلك وفقًا لما أشارت له المادة رقم (٣) من قانون التعليم رقم ١٣٩ لسنة

١٩٨١، حيث التعليم قبل الجامعي حق لجميع المواطنين في مدارس الدولة بالمجان، ولا يجوز مطالبة التلاميذ برسوم مقابل ما يقدم لهم من خدمات تعليمية أو تربوية ، كما يجوز تحصيل مقابل خدمات إضافية تؤدى للتلاميذ أو تأمينات عن استعمال الأجهزة والأدوات، أو مقابل تنظيم تعليم يسبق التعليم الأساسي الإلزامى ويقوم وزير التعليم بتحديد ذلك المقابل (جمهورية مصر العربية ، قانون التعليم رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١) وتتوافر برامج خاصة تقدمها وزارة التربية والتعليم من بينها:

*** مدارس البكالوريا الدولية:**

وقد صدر بشأن تلك المدارس القرار الوزاري رقم (٢٨٩) بتاريخ ٢٠١٦/٩/٢١، والذي ينص على أن مدارس البكالوريا الدولية هى مدارس رسمية نموذجية دولية تُطبق مناهج ذات طبيعة خاصة ودولية باللغة العربية، وتتبع رئيس قطاع التعليم العام مباشرة بديوان عام وزارة التربية والتعليم و التعليم الفني، حيث تُعد ضمن مشروعات الوزارة الرائدة، وتشير (المادة ٥) من القرار نفسه إلي أنه يتم تحصيل مبلغ (٦٠٠٠) جنيه مصري مقابل الخدمات الإضافية من التلاميذ بدءًا من المستوى الأول والثاني برياض الأطفال، وذلك بدءًا من العام الدراسي ٢٠١٦/٢٠١٧ كسنة أساس على أن تزيد القيمة بنسبة (٧%) سنويًا، وتكون كثافة الفصول في المراحل الدراسية المختلفة بحد أقصى (٢٥) تلميذًا في الفصل، ولا يجوز زيادتها بأى حال من الأحوال(قرار الوزاري رقم (٢٨٩) ٢٠١٦).

*** المدارس اليابانية:**

تم إنشاء المدارس اليابانية بموجب القرار الوزاري رقم ١٥٩ لسنة ٢٠١٧ وتسرى أحكام هذا القرار على المدارس المصرية اليابانية المنشأة وفقًا للقرار، ويشمل هذه القرار المدارس القائمة عربى / لغات ومدارس التجربة الأولية "عربى / لغات"، وكذلك المدارس الجديدة لغات فقط ، حيث حدد القرار الوزارى قواعد القبول فى تلك المدارس بحيث لا يقل سن الطفل عن أربع سنوات بالمستوى الأول بمرحلة رياض الأطفال، على أن يراعى ترتيب المتقدمين للمدرسة من الأكبر سنًا فالأقل، كما يُقبل الأطفال فى

الصف الأول الابتدائى بهذه النوعية من المدارس وفقًا لترتيب المتقدمين للمدرسة من الأكبر سنًا فالأقل، وذلك من سن ست سنوات وأقل من سبع سنوات، والأفضلية لمن اجتاز رياض الأطفال، وقد أكد القرار أن المصروفات الدراسية الإضافية تحصل من التلاميذ وفقًا للنظام المعمول به فى تلك المدارس قبل الإنشاء وطبقًا للقرار الوزاري الذى يصدر سنويًا في هذا الشأن، على أن يتم تحصيل مصروفات الأنشطة اليابانية من تلاميذ المدارس الجديدة ما بين " ٢٠٠٠ حتى ٤٠٠٠ جنيه مصري، بحيث لا تقل الزيادة عن ٧% سنوًيا وطبقًا لمعدل التضخم ، ويتم تحديد رسوم كل مدرسة بمعرفة لجنة مُشكلة من مدير وحدة إدارة المدارس المصرية اليابانية بديوان الوزارة ومدير المشروع، بالتنسيق مع مدير المديرية بكل محافظة وبرئاسة رئيس قطاع التعليم العام(قرار وزاري رقم ١٥٩ ،٢٠١٧).

٢-التعليم الخاص:

من حق كل مواطن مصري أن ينشئ مدرسة يدرس فيها أي من مراحل التعليم قبل الجامعي مقابل مصروفات، بشروط محددة أهمها توفي رر الخدمة دون انتظار ربح، وأن يلتزم صاحب المدرسة بالمتطلبات المالية لها، حيث يشير (القرار الوزاري رقم ٣٠٦ بشأن التعليم الخاص ١٩٩٣/١٢/٦)،أنه تعتبر مدرسة خاصة كل منشأة غير حكومية تقوم بالتعليم أو الإعداد المهني أو الفني قبل مرحلة التعليم الجامعي يُستثنى من ذلك:

- دور الحضانة التي تنشئها الهيئات الأجنبية ، والتي يقتصر التعليم فيها على غير المصريين من أبناء العاملين في السلك الدبلوماسي والقنصلي الأجنبي وغيرهم من الأجانب.
- المراكز أو المعاهد الثقافية التي تنشئها دولة أجنبية أو هيئة دولية، استنادًا لاتفاقية ثقافية مع جمهورية مصر العربية تنص على معاملة خاصة لهذه المعاهد أو المراكز.

حيث تنشأ المدارس الخاصة بمصروفات لتحقيق كل أو بعض الأغراض الآتية وفقًا للمادة رقم ٢ من (القرار الوزاري رقم ٤٢٠ في ٢٠١٤/٩/٩):

- المعاونة في مجال التعليم الأساسي والثانوي (العام / الفني) وفق الخُطط والمناهج المقررة في المدارس الرسمية المناظرة ، ولا يكون غرضها الأساسي تحقيق الربح المادي.
- التوسع في دارسة لغات أجنبية بجانب المناهج الرسمية المقررة
- دراسة مناهج خاصة بجانب المناهج الرسمية المقررة.
- التوسع في استخدام الأساليب والوسائل التكنولوجية الحديثة لتطوير العملية التعليمية .
- الاهتمام بترسيخ القيم الروحية والتربوية والأخلاقية وتعميق الولاء للوطن والمواطنة.

٣-التعليم الدولي:

تختلف المدارس الدولية تماما عن المدارس الخاصة، حيث تتبع المدارس الدولية مناهج خاصة بها حسب الجهة المانحة للشهادة، حيث تتنوع المناهج المقدمة في التي تغير مسماها Gإطار هذه المدارس ، فلم تعد تقتصر علىالشهادة العامة الإنجليزية بشهادة Certificate of Secondary Education (I.G.C.S.E) لتصبح الشهادة ، بل تعدت ذلك لتتنوع American High School Diploma المعروفة في مصر ما بين الشهادة الأمريكية المعروفة بشهادة الدبلوم الأمريكي وشهادة البكالوريا الدولية والشهادة الألمانية (الأبيتور) والبكالوريا الفرنسية (الثانوية الفرنسية) من المستوى الثاني الشهادات التي يتم معادلتها بشهادة الثانوية العامة والدبلوما الكندية، وغيرها من للقبول بكل كلية ، وبعد أن كان الإعداد لتلك المصرية، بشرط استيفاء المواد المؤهلة الشهادات قاصرًا على المرحلة الثانوية فقط، امتدت نظم إعداد هذه الشهادات إلى البدء منذ مرحلة رياض الأطفال مرورًا بمختلف المراحل التعليمية، ولما كان الشرط الأساسي في الالتحاق بالشهادات الثانوية الأجنبية يتوقف على قدرة الطالب المادية، نجد أماكن

تمركز تلك المدارس في محافظتي القاهرة والإسكندرية؛ حيث أماكن إقامة الفئات القادرة ماديًا، لكن مؤخرًا وكنتيجة لزيادة الطلب الاجتماعي على تلك الشهادات؛ افتتحت بعض المدارس في باقي محافظات الجمهورية، حيث يطبق على تلك المدارس مواد القانون رقم ٢٣٥ لسنة ٢٠١١ التي تشمل شروط الترخيص، حيث تلتزم تلك المدارس بتعليم اللغة العربية والتربية الدينية والتربية القومية والتاريخ والجغرافيا باللغة العربية للطلاب الملتحقين بها في جميع مراحل التعليم (http://ecesr.org/wp-content/uploads/2014/03/Education-Stages-Paper.pdf)

يتضح مما سبق أن النظام التعليمي في مصر لم يعد نظامًا تعليميًا واحدًا و إنما هو مزيج من عدة أنماط تعمل متوازية بجانب النظام التعليمي الذي تقدمه الدولة، في سائر المراحل التعليمية ، إلا أن القاسم المشترك فيها هو أن الحصول على تعليم ذي جودة في مصر قد أصبح لمن يستطيع تحمل نفقاته وتلك الأخيرة تتفاوت وفقًا لطبقات المجتمع و احتياجاتها ومتطلباتها المتجددة ، ويمكن بلورة مظاهر انعكاس العوامل الداخلية والخارجية على أزمة التعليم فيما يلي:

- ✓ فتح الباب أمام القطاع الخاص المحلي والأجنبي للإستثمار في مجال التعليم بكل مراحله.
- ✓ ظهور ازدواجيات في التعليم المصري.
- ✓ الإطاحة بمبدأ تكافؤ الفرص في مجال التعليم وفي مجال العمل، حيث يتم إتاحة الفرص التعليمية الأفضل أمام القلة الثرية، مما يؤدي إلى تعميق التمايزات الطبقية.
- ✓ دخول الحكومة في منافسة مع القطاع الخاص بإنشاء المدارس التجريبية للغات بمصروفات، مما أثر سلباً على المدارس الرسمية المجانية والتي تدهورت بها الخدمة التعليمية.
- ✓ تراجع حجم الإنفاق على التعليم حيث بلغت نسبة الإنفاق على التعليم من الناتج القومي الإجمالي.
- ✓ تفاقم سلبيات الإعتماد على القروض والمساعدات المشروطة في تمويل التعليم.

- ✓ يتخذ شكلاً طبقياً يعكس التقسيم الطبقي للمجتمع وأن فرص الإستمرار في التعليم غير متاحة إلا للقادرين فقط وأن أبرز ما يميز طبقية التعليم تلك المصروفات الباهظة التي يتكلفها التعليم عن طريق الدروس الخصوصية والكتب الخارجية مما يجعل التعليم متاحاً فقط للقادرين.

المبحث الثاني: وقائع الدراسة الاثنوجرافية.

في هذا المبحث سيتم عرض لأهمية المنهج الاثنوجرافى وخصائصة، ثم عرض وتحليل الدراسة الاثنوجرافية "رؤية اعضاء هيئة التدريس لجدلية العلاقة بين أزمة التركيب الطبقى وبين التعليم المصرى".

أولاً: أهمية المنهج الإثنوجرافي وخصائصة

أ. **أهمية البحث الإثنوجرافي** : تتضح أهمية المنهج الاثنوجرافى من خلال ما يلى:

- تكمن أهمية المنهج الإثنوجرافي في الربط باستمرار بين الجانبين الداخلي والخارجي للسلوك من خلال أنماط التفاعل الاجتماعي داخل المدرسة والفصل، والمجتمع المحيط، وفي فهم العلاقة بين الوضع الاجتماعي والطبقي ونوع التعليم والفرص التعليمية المتاحة ، كما يسهم المنهج الإثنوجرافي في دراسة الظواهر والعمليات التربوية، ودوافع التفاعل الاجتماعي، داخل المدرسة، حيث يمكن اكتساب معرفة صادقة وثابتة عنها من الداخل، عن طريق البحث المتعمق المتعمد على الاستبصار من خلال الملاحظة بالمشاركة والمعايشة، ويتحقق الاستبصار أو التعمق عندما ندخل إلى قلب الظاهرة الاجتماعية والتربوية، فالمشاركة في النشاط التربوي الذي ندرسه هي السبيل إلى فهم المصالح الاجتماعية والثقافية والأهداف ووجهات النظر والقيم والمعاني التي ينطوي عليها ذلك النشاط(شبل بدران، ٢٠٠٥: ١٠).
- يساعد المنهج الإثنوجرافي على فهم كيفية تأثير المشكلات التعليمية المختلفة على تكوين أنماط التفاعلات، وبناء المعاني داخل أسوار المؤسسة التعليمية، وكيفية تشكيل هذه المعاني، وكيفية استجابة الطالب والمعلم لها. وبهذه الطريقة يستطيع الباحث التربوي أن يطور العناصر التحليلية والتصورية للتفسير من خلال البيانات

الواقعية ذاتها بدلاً من أن يبدأ بفئات كمية مفترضة، قد لا تكون متصلة مباشرة بالطبيعة النوعية للواقع التربوي والإنساني الذي يدرسه.(نادر وهبة وآخرون، ٢٠٠٣: ٣٦)

- يقدم المنهج الإثنوجرافي فهماً أكثر عمقًا للظاهرة التربوية قيد الدراسة، ويساعد على فهم الممارسات والتفاعلات الإنسانية، كما يحقق الفهم في سياقات مختلفة وديناميكية، كما أن استخدام البحث الإثنوجرافي في التربية يساعد على فهم أي ظاهرة أو مشكلة، وإلى دراسة السلوك الإنساني وفهمه وتأويله على مستوى من العمق لا يتحقق في الدراسات الكمية التي تحصر نطاقها في المظهر الخارجي للسلوك، ولا يمكنها الكشف عن الأساليب الكامنة خلفه، أو عن العوامل والقوى السياسية والثقافية التي تكمن خلف هذا السلوك. راشد بن حسين العبدالكريم،٢٠٠٧ :٣٤)
- يستخدم البحث الإثنوجرافي ليمكن المعلمين من مواجهة التحديات وحل المشكلات التي تواجههم بأنفسهم، ما يؤدي إلى تحسين التعلم للطلاب في صفوفهم الدراسية من خلال دراسة المشكلات المتعلقة بالمناهج وطرق التدريس، ويساعد المعلم على التقييم الذاتي، والتفكر في ممارسته الصفية، وبالتالي تحسين أداء الطلاب، وتحسين أداء المعلمين أنفسهم، فيوفر للتربويين منهجية للتفكر والنظر في الاختيارات المتاحة وتنفيذ الحلول الممكنة وتقييمها.(حسين حيدر، ٢٠٠٣: ٢٦)

ب. خصائص المنهج الاثنوجرافى:

يتسم المنهج الاثنوجرافى بالخصائص التالية:

- يوصف البحث الإثنوجرافي بأنه بحث تفاعلي، يتطلب وقتاً طويلاً للملاحظة، والمقابلة، وتسجيل المعلومات كما تحدث بشكلها وفي مواقعها الطبيعية. ويستغرق البحث الإثنوجرافي أوقاتاً طويلة تتراوح بين أشهر إلى عدد من السنوات، خصوصاً عندما يتطلب دراسة الظاهرة التربوية في أكثر من موقع، ويركز البحث الإثنوجرافي على وصف السياق، دون محاولة من الباحث فرض نظامه أو معتقداته على الموقف البحثي(Guba, E.et all,2007,257).

- يقتضي قيام الباحث بمعايشة المجتمع موضوع الدراسة، فالأبحاث الإثنوجرافية التربوية تتطلب آليات معينة لجمع البيانات؛ كتدوين المشاهدات اليومية داخل الصف، أو خارجه، وإجراء مقابلات مع طلاب ومعلمين ومعلمات وإداريين وأهالي، وتحليل وثائق ويوميات ذات صلة. إن هذا النوع من الأبحاث يتطلب وقتاً طويلاً، فقد يستغرق بحث إثنوغرافي واحد، فترة تمتد بين سنتين إلى عشر سنوات.(نادروهبة وآخرون، ٢٠٠٣: ١٣)
- يتميز المنهج الإثنوجرافي بما يلى (McMillan, J,2001,421)

- المرونة في الطريقة والتحليل.
- بحث غير مقنن، فلا يخضع لضبط سابق للمتغيرات.
- لـه القدرة على الكشف عن الظواهر العفوية التي تظهر من خلال الممارسات والسلوكيات غير المقصودة خلال إجراء الدراسة.
- يقوم البحث الإثنوجرافي على افتراض أن السلوك الإنساني يتأثر تأثراً كبيراً بالبيئة التي يحدث فيها.
- جمع البيانات والمعلومات يجب أن يجري في مواقعها وسياقاتها الطبيعية. حيث تتم عملية تفسير البيانات في إطار السياق ذاته.
- تعميم النتائج ليس هدفاً، فالمهم هو الوصف الدقيق والمتعمق للموقف موضوع الدراسة.

ثانياً: عرض وتحليل الدراسة الاثنوجرافية "رؤية اعضاء هيئة التدريس لجدلية العلاقة بين أزمة التركيب الطبقى وبين التعليم المصرى.

المحور الأول: تاثير العولمة الاقتصادية على التركيب الطبقى وبنية التعليم.

تضمن هذا المحور **ثلاثة** أبعاد وضعها أعضاء هيئة التدريس في مقدمة أولوياتهم وكانت استجاباتهم على تلك الأبعاد على النحو التالى.

❖ **من حيث المقصود بالعولمة الإقتصادية** .... ذهب معظم أفراد العينة إلى أنها تتجلى في "تحرير الأسواق، وخصخصة الأصول، وإنسحاب الدولة من

آداء بعض وظائفها وخاصة في مجال الرعاية الإجتماعية .... ونشر التكنولوجيا .... والتوزيع العابر للقارات للإنتاج المصنع من خلال الاستثمار الأجنبى المباشر .... والتكامل بين السوق الرأسمالى .... إنها بداية عولمة الإنتاج ورأس المال الإنتاجى، وقوى الإنتاج الرأسمالى "ويؤكد أحد أفراد العينة أن العولمة الاقتصادية نمط من أنماط الاستغلال التى اخترعتها الدول الرأسمالية لتأكيد هيمنتها على الدول المستقلة طول العمر، وينطبق ذلك على مفهوم الحداثة .... كلها مفاهيم تستهدف الهيمنة الرأسمالية على العالم".

ويذهب أحد افراد العينة إلى أن العولمة الاقتصادية تتجلى في تصاعد قوة المؤسسات الدولية المتحدثة باسمها ، حيث رضخت الدول النامية دولة تلو أخرى لأطروحات وتوليفات صندوق النقد الدولى والبنك الدولى والعولمة الاقتصادية هى الوجه الآخر لأفول الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية التى لا تتعامل بآليات النظام الرأسمالى.

- **ومن حيث تاثير العولمة على التركيب الطبقى للمجتمع** ..... ذهب معظم أفراد العينة إلى أن تلك التأثيرات تتجلى في "اتساع الفجوات بين طبقات المجتمع ..... تكريس الثروة والسلطة في أيدى أعداد قليلة .... ازدياد عدد الفقراء ممن يعيشون تحت خط الفقر .... انتشار الجريمة .... تفاقم اعداد العشوائيات .... معاقبة الدول بالحصار .... التحكم في مقدرات الشرائح الفقيره .... فرض عقوبات على شخصيات وطنية .... تراجع قيم اقتصادية أصيلة مثل الجدية والاتقان والدقة ".

وأكد أحد أفراد العينة أن للعولمة مجموعة من الآليات الجهنمية التى سعت من خلالها غزو العالم واختراقه اقتصادياً وسياسياً وثقافياً ..... منها آليات السوق "كعولمة اقتصاديه" كالموضه والإتفاقيات الدولية "الجات" وغيرها لتحرير التجارة العالمية وحرية التنقل واغراق الأسواق وصناعة اسواق جديدة باستمرار لاستيعاب منتجاتها وبالشكل الذى تريد وساعدت العولمة في كل بلد الوضع

الداخلى لها فعندنا سياسة الانفتاح الاقتصادى في السبعينيات وجدته ظهير داخلى مناسب لها ..... بشكل غير من طبيعة التركيب الطبقى في المجتمع المصرى إلى حد كبير فأصاب البنية الطبقية خلل في مستوى الفقر والغنى ، فروق طبقية حادة ، سيادة القيم المادية ، والثقافة الاستهلاكية ، العنف والجريمة وغلاء الاسعار باختصار تحكم العامل الاقتصادى "البعد الواحدى" وتراجعت معايير اخلاقية ووجدانية وأثر على التعليم في تدويل التعليم (خاص ، أجنبى ، متعدد) ، تراجع هوية التعليم.

ويتحدث أحد أفراد العينة عن تأثير العولمة الاقتصادية على التركيب الطبقى قائلاً "بعد انهيار حائط برلين وسيطرة الرأسمالية العالمية .... على كامل محيطها الحضارى ، تواصل الترويج بقوة لنمط الاقتصاد الرأسمالى ، حيث لم يعد مسموحاً لنظم أخرى أن توجد أو أن تعزف أنغاماً أخرى غير اللحن الرأسمالى ، وتم تركيز الثروة بشكل كبير في مجموعة الدول التى تقود العولمة الرأسمالية وزادت الفجوات الاقتصادية بصورة حادة بين الشمال والجنوب وأصبح ٢٠% من سكان العالم يحصلون على ٨٦% من الدخل العالمى ، وفى إطار البيئة الرأسمالية الضاغطة أصبح مهمة الدولة في عالم الجنوب مجرد التسيير الإدارى اليومى لسياسات وبرامج مفروضه من مؤسسات التمويل الدولية مثل البنك الدولى ، وصندوق النقد الدولى ، وهيئة المعونة الأمريكية طبقاً لشروط ومتطلبات الشركات عابرة القومية.

ونتيجة لسياسات العولمة الاقتصادية كما يؤكد أحد أفراد العينة "عاش العالم ويعيش اغلب سكانه حالة بؤس وفاقة ، فهناك عالم غنى ببضع مدن كبرى فقط ، وبأحياء فقر وجوع هى الأخرى كبرى كذلك ويسكنها مليارات من البشر لا يسدون رمقهم إلا بالكاد ولقد فرضت العولمة الرأسمالية أساليب عمل وإدارة يتدنى فيها حجم العمالة على نحو رهيب ، وتتزايد فيه حجم البطالة بشكل مخيف وتواجه مصر خطر الابعاد أو الاقصاء من الدورة الاقتصادية العالمية بفعل ضعف قدرتها على مواكبة قوة الدفع الجديدة

لنسق العولمة الإقتصادية ... ولقد نزعت سياسات الاصلاح الاقتصادي الحماية عن القطاعات الافقر من المصريين حيث كانت التحولات الاقتصادية بدءاً من القانون (٤٣) لعام ١٩٧٤ لحظة فارقة في تاريخ المصريين يتناقض ما قبلها تناقضاً تاماً مع بعدها ، حيث مثل هذا التاريخ حداً فاصلاً بين طريقين وبين سياستين وبين نظامين حيث بدأت مصر التحول عن المسار الاشتراكي إلى المسار الرأسمالى ، ويؤكد أحد أفراد العينة أهم التحولات الاقتصادية والتى أثمرتها محاولات دمج الاقتصاد المصرى في العولمة الاقتصادية فيما يلي:

تصفية القطاع العام المملوك للدولة ببيعه لأصحاب رؤوس الأموال.

- توسيع نفوذ وهيمنة القطاع الخاص.
- تحجيم البنوك الوطنية بتسهيل إنشاء البنوك الأجنبية.
- وضع المصنوعات المصرية في منافسة غير متكافئة مع المصنوعات الوافدة.
- تعويم الجنيه المصري في ظروف تناريخية صعبه مما أدى الى تدهور قيمته.
- الاعتماد على المعونات الأجنبية والقروض والمنح لسد العجز في ميزان المدفوعات.
- ابتعاد الدولة عن مجالات التوظيف ، وتحديد الأسعار ، وإلغاء الدعم ، والانسحاب من الخدمات العامة ، والدعوة للمبادرات الفردية للقيام بخدمات التعليم والصحة والسكن والمرافق العامة.
- إطلاق حرية السوق لتحديد سعر صرف العملة ، وحرية التجارة ، والتخلى عن التخطيط القومى.
- الترحيب بالاستثمارات الأجنبية مع اعطائها كافة المزايا والضمانات ، والتكيف مع المشكلات العويصه التى تفرزها العولمة الرأسمالية.

ولقد أثمرت جملة السياسات التى سعت إلى دمج الاقتصاد المصرى بالعولمة الاقتصادية إلى تفاقم أزمتنا الاقتصادية والإجتماعية حيث "ارتفع الدين الداخلى والخارجى بصورة غير مسبوقه تنذر بالخطر" وتراجع الاحتياطى من النقد الأجنبى ، وتراجعت الاستثمارات الأجنبية والسياحة والصادرات ، ارتفع عجز الموازنة والتضخم والبطالة بشكل غير مسبوق مما انعكس سلباً على ضرورة العيش ، والتغذية والصحة والتعليم والأسعار.

- ❖ **ومن حيث تأثيرات التركيب الطبقى على بنية التعليم** ... اتفق معظم أفراد العينة على انعكاس التركيب الطبقى على بنية التعليم فأصبحنا نشاهد في كل المدن الكبرى تعليم للنخبة بمصروفات باهظة وتعليم للجماهير تكفله الحكومة.

وذهب أحد أفراد العينة إلى أن ما يؤثر على التعليم المصرى هو "هيمنة الفكر الرأسمالى إلا من بعض الأفكار التى يؤمن بها الشعب المصرى في وجدانه الأصيل، نشأت معه من الجانبين المصرى من ناحية والتوجه الاسلامى من ناحية أخرى فمن طبقوا العولمة في التعليم المصرى، هم أولئك الذين يؤمنون بالرأسمالية تحقيقاً لمصالحهم الطبقية التى ترتبط بالرأسمالية العالمية .... والتعليم المصرى للأسف الشديد يتحرك بلا رؤية نظرية توجهه، نعم هناك مدارس أنشئت ومعلمون تدربوا، وهناك مدارس يابانية أنشئت بالتعاون مع اليابان، هناك مدارس أجنبية أنشئت للأغنياء، لقد حذر الدكتور "حامد عمار" كما يقول أحد أفراد العينة من تاثير التعليم الأجنبى على نسيج المجتمع، فما يكون قوله الآن إذا كان على قيد الحياة.

ولقد سبق الدكتور "سعيد اسماعيل على" كما أكد أحد أفراد العينة أن كتب عدة مقالات بالأهرام تنديداً بذلك وبين خطورته على شتى النواحى، ويحاول وزير التعليم أن يسخر التكنولوجيا لخدمة التعليم، لكنه نسى أو لا يعرف أن التعليم بكافة مستوياته لا يتحقق تربوياً إلا من خلال الاتصال والمناقشة المباشرين بين

الطالب والمعلم، حتى هذا الأمر التكنولوجى نسى أن هناك قرى في مصر لم تدخلها الكهرباء، وكذلك أمية أولياء الأمور، أو المستوى المتدني من تعليمهم هذا بالإضافة إلى جائحة كورونا التى فرضت تعليماً معوقاً رغم ما يبذل من جهد.

ويؤكد أحد أفراد العينة أن تأثير التركيب الطبقى على التعليم يتجلى في وجود أنماط مختلفة من التعليم لكل طبقة من طبقات المجتمع فهناك:

❖ مدارس وجامعات الخمس نجوم تمثل تعليم النخبة.

مضمون هذه المدارس وتلك الجامعات إما أمريكى أو بريطانى أو فرنسى أو ألمانى حسب نوع المدرسة أو الجامعة ... ولا يلتحق بهذا النوع من التعليم إلا أبناء الطبقة العليا لضخامة المصروفات التى يدفعها الآباء لأبنائهم وهو ما يجعلها حكراً على أبناء الصفوة المنتمين إلى الطبقة العليا ، فمصروفات هذا النمط من التعليم لا يستطيع تحملها إلا أصحاب المليارات ، وذلك لتوفير خدمة تعليمية للسادة الجدد الذين يؤهلون لوراثة الأماكن التى يحتلها الآباء في إطار نظرية معاودة الإنتاج الإجتماعى.

❖ مدارس اللغات الخاصة القومية.

وتتيح هذه المدارس كما أكد أحد أفراد العينة المنهج القومى وتعد طلابها لامتحان الثانوية المصرية ويتم تدريس مختلف المقررات باللغة العربية باستثناء الكيمياء والفيزياء والجيولوجيا يتم تدريسها باللغة الإنجليزية وتنتشر هذه المدارس بصورة كبيره وتتعدد أسماؤها التجارية أما مصروفات هذه المدارس فتتنوع ما بين مدرسة وأخرى ولكنها تعتبر في النهاية في استطاعة الأسر التى تنتمى إلى الشرائح العليا والوسطى من الطبقة الوسطى ، وتحولت هذه المدارس بالتدريج الى مدارس عالية الكثافة وخريجوها لا يبعدون كثيراً عن زملائهم من خريجى مدارس الدولة.

❖ المدارس الحكومية العادية.

وينتظم في تلك المدارس كما هو معروف السواد الأعظم من أبناء الوطن في مختلف المناطق والبيئات ولسنا في حاجة إلى الخوض في أوضاعها المذرية.

والخلاصة يقدمها أحد أفراد العينة بقولة "مما تقدم اتضح لنا بصورة لا لبس فيها انعكاس بنية المجتمع وتركيبته الطبقية على التعليم وأن الانقسام الطبقى الحاد ولد لدينا إزدواجية تعليمية جديدة تضرب بأقدامها في واقعنا لتقسم التعليم العام في شقه المدنى الى قسمين متمايزين الأول يضم نظام التعليم الحكومى التقليدى وجامعاته بمستوياته المعروفه ، والثانى يضم مدارس اللغات الدولية والوطنية وجامعاتها المتنوعه بمستوياتها المختلفة".

ويشهد التعليم الخاص بمختلف مستوياته نمواً مضطرداً ، والمرجح أن تتحول منظومة التعليم العام تدريجياً إلى منظومة خاصة تقدم تعليماً ذا مصروفات ، ففى جميع المدن يمكن رصد الوجود المحسوس لازدواجية التعليم العام في مصر فهناك مدارس للنخبة ومدارس للجماهير ومصر تسير وفق ما خطط لها وهى أن تتحول تدريجياً بفعل الخصخصة إلى دولة تتمايز فيها الطبقات بشكل حاد ، ويتجلى ذلك في مستشفيات النخبة ومستشفيات الجماهير ، ومساكن النخبة ومساكن الجماهير والمهمشين ، ومنتجعات النخبة ، وشواطئ الجماهير ، ونوادى النخبة ومراكز الشباب والساحات الشعبية للجماهير ، ومواصلات النخبة ومواصلات الجماهير ، والأمل معقود بشكل كبير بعد ثورتين للشعب المصرى في ١١ يناير و ٣٠ يونيو أن تتخذ جملة من السياسات التى تخفف حدة التمايز الطبقى بين أبناء الشعب ، وأن يتم الاهتمام بصورة

كبيره بالمدارس الحكومية التى يتعلم فيها السواد الأعظم من أبناء مصر ، ليحصلوا فيها على تعليم يوازى ما يحصل عليه أبناء النخبة.

المحور الثانى: تأثير العولمة السياسية على النظام السياسى وبنية التعليم:

تضمن هذا المحور بعدين وضعهما أفراد العينة في مقدمة أولوياتهم وكانت استجاباتهم على هذين البعدين على النحو التالى:

- **من حيث تأثير العولمة السياسية على النظام السياسى** .... ذهب معظم أفراد العينة إلى فشل مقولة "ارتباط العولمة السياسية بالدعوة الى الديمقراطية السياسية، وحقوق الانسان، والحريات الفردية، وسقوط النظم الشمولية .... وإعلان نهاية سيادة الدولة ونهاية الحدود" وأكدوا أن ما يجرى اليوم على الصعيدين المحلى والدولى يؤكد فرض العولمة السياسية "الوصاية على الأمم المتحدة ومجلس الأمن ومحكمة العدل الدولية" والكثير من المؤسسات الدولية من جانب أمريكا والدول الكبرى لصالح هذه الدول وبالضد مع مصالح البلدان الأخرى "وفرض عقوبة الحصار الاقتصادى على بعض الدول وتجويع شعوبها والتهديد باستخدام القوة والعنف ضدها" وازدواجية المعايير حيث أصبح واضحاً كيف يطوى موضوع الديمقراطية وحقوق الإنسان والسلاح النووى والإلتزام بقرارات مجلس الأمن في الشأن الإسرائيلى .... وكيف يشهر هذا السلاح في وجه دول عربية وإسلامية".

ويذهب أحد أفراد العينة إلى ارتباط الهيمنة السياسية بالهيمنة الاقتصادية .... فالعالم لم يعد أمريكا ، بل إننا نذكر أن الرئيس بوش الابن في نهاية فترة رئاسته زار دول جنوب آسيا التي كانت تحولت إلى مارد اقتصادي وبالتالي إلى قوة سياسية عالمية . واليوم بعد الكارثة التي تعرض لها الكيان الصهيوني بسبب الصواريخ الفلسطينية ، تغيرت مواقف الكثير من الدول في العالم واستيقظت من سباتها الذي طال من قبل ، واستيقظ حل الدولتين بعد أن أيقظت الصواريخ الرئيس الأمريكي ونادى هو ووزير خارجيته بأن من

حق الصهاينة والفلسطينيين أن يعيشوا حياة هادئة من خلال حل الدولتين . وقد لعبت الإدارة المصرية بقيادة الرئيس السيسي دورا أساسيا في وقف إطلاق النار دون شروط ، وتلعب الآن دورا كبيرا في فرض حل الدولتين كخيار لحل المشكلة من أساسها ، وقد اتصل بالرئيس الأمريكي خلال الأحد عشر يوما التي استغرقتها الحرب الأخيرة مرتين بما ساهم في وقف إطلاق النار ، بل أوصى بدعم الفلسطينيين في غزة بمبلغ من المال تشارك فيه الأونروا وعدة دول أخرى . ومن أبرز الملاحظات الآن هي أن أمن الصهيوني مرتبط بالأمن الفلسطيني ، إن كانت هناك رغبة حقيقية في حل القضية من الجانبين . علما بأن الداخل الصهيوني ليس على ما يرام حتى أن وزير خارجية أمريكا عرف رئيس وزراء الكيان الصهيوني بأنه رئيس الوزراء المنتهية فترة حكمه .

ويؤكد أحد أفراد العينة قائلاً "لأنني ضد البنية العولمية في توصيف النظام السياسي المصري فإن البنية الاجتماعية المصرية تتميز بأنها ذات طبيعة مزدوجة ، الجانب الأساسي فيها يرتبط بأنها الآن دولة رأسمالية ترتبط بالرأسمالية العالمية . أما الجانب الثاني فيرتبط بالطبيعة المركبة للمجتمع المصري ، فهو بحكم موقعه الجغرافي يعتبر ذا مكانة متميزة خلقت له مكانة إيكولوجية تتجمع فيها كافة الجوانب الأخرى وعلى وجه الخصوص الجانب السياسي الذي نتناوله الآن ، لذلك فالجانب السياسي يمتد إلى الجانب المحلي عبر مفردات هذا الجانب الإيكولوجي ، فلا يمكن الفصل بين التغيرات السياسية التي تحدث في النظام السياسي عبر هذا الموقع المتفرد ، إذ يمتد ذلك إلى الموقع من الأمة العربية عبر تاريخ يبدأ منذ الحضارة المصرية القديمة ، فمصر منذ هذه الحضارة تتسم بخصائص مميزة لها تأثيرها الكبير في الحاضر الذي نعيشه . فشتى الأديان تجد لها مكانا في بنيته. إذن فالتسامح السياسي سمة أساسية خلقها التسامح الديني ، كما أن

الصراع الطبقي لم يجد له مكانا في المجتمع المصري . رغم بنيته الطبقية الواضحة ، فمن المعروف عن المجتمع المصري إنه ، على سبيل المثال لا يثور من أجل لقمة العيش ولكنه يثور من أجل حريته وكرامته بشكل كبير ، كما يثور من أجل العدالة الاجتماعية".

وأكد أحد أفراد العينة على "أن المنطقة العربية في إطار التنميط السياسى الذى تمارسه العولمة ، لم تحظ باستقلال "جيوسياسى" وأن المنطقة كانت ولا تزال منطقة تنافس لقوى العولمة التى تمنعها من التوصل إلى أى صيغة من صيغ التفاهم والتوازن والاستقرار ، لذا ظلت المنطقة العربية ساحة للتنافس وعدم الاستقرار أسيرة لخلافاتها ونزاعاتها وحروبها الأبدية ..... كما استمرت منطقة نفوذ خارجى يستخدم طاقات المنطقة ومواردها لتحقيق توازن واستقرار في مناطق أخرى ..... ففى ظل الهيمنة السياسية للعولمة– كما يؤكد أحد أفراد العينة –عاشت وتعيش المنطقة العربية أكثر مراحلها خطورة ، حيث تم احتلال العراق عام (٢٠٠٣) وتفجرت ثورات الربيع العربي ، وانشغلت دول الربيع العربى بمشاكلها الداخلية فتحول الربيع إلى خريف كالح... كما انبطحت دول الخليج أمام أمريكا وبرز التناقض بين دول الخليج حول قضايا المنطقة وانقسمت دول الخليج في حرب اليمن التى دخلت عامها الخامس ، وانتظمت السعودية ومصر والأردن والإمارات والبحرين فيما يسمي بدول الاعتدال العربى مشكلة محوراً لمواجهة التوسع الإيرانى وذلك بالتعاون مع إسرائيل.

وفى إطار العولمة السياسية يؤكد أحد أفراد العينة بروز تصاعد الدور الايرانى ، حيث أصبحت تخوض حروباً في العراق وسوريا واليمن ولبنان مراهنة على ضعف رد الفعل الدولى ... كما تصاعد الدور التركي الذى يحلم باستعادة أمجاد الدولة العثمانية ، فظهرت تركيا كلاعب اقليمى رئيسى وانغمست في قضايا المنطقة ، وإذا كانت اسرائيل قد نمت وترعرت في ظل

الحرب الباردة ، فإنها تنوى أن تتورم في ظل عولمة العالم وفى ظل حالة الفوضى التى تمر بها المنطقة يرصد أحد أفراد العينة ما يناط بالعدو الصهيونى من أدوار لإضعاف الأنظمة العربية فيما يلى:

- الإمعان في تفتيت وتفكيك النظام العربى بمنع تكوين وحدة سياسية.
- تأبيد التجزئة وتأبيد نهب الموارد الاقتصادية بقضم الأراضى وسرقة المياة ونشر الفوضى والجهل بين أبناء المنطقة.
- حراسة التخلف العربى وتنمية شروط التبعية للغرب الامبريالى ، بتخريب مبادرات التنمية الوطنية المستقلة.

و يؤكد أحد أفراد العينة أن النظام العالمى في ظل العولمة السياسية يعانى حالة من الارتباك والاضطراب والالتباس والسيولة وعدم القدرة على مواجهة الأزمات الدولية ، وأفصحت هذه الحالة عن عجز الدولة القائدة (أمريكا) عن ممارسة مهام القيادة ، وتحمل مسئولياتها وتكلفتها ، مما جعل من الصعب تكييف هذا النظام وعما إذا كان يمكن وصفه بالقطب الواحد ، أو تعدد الأقطاب ، أو اللاقطبية فقد انتشرت عناصر القوة وتوزعت بين عدد كبير من الدول.

وفى إطار تداعيات العولمة السياسية وثورات الربيع العربى يرى أحد أفراد العينة أن مصر تمر كغيرها من دول المنطقة في الوقت الراهن بمرحلة انتقالية من السلطوية إلى التعددية السياسية ، وهى مرحلة بالغة الصعوبة ، حافلة بالصراعات ، ومفتوحة لاحتمالات مختلفة، حيث نظمت الجماعات المتطرفة نفسها فيما عرف بالدويلات الجهادية "داعش" و "إمارة سيناء" وتقوم تلك التنظيمات بممارسة العنف الطائفى واحتمال تطور الصراع مع تلك التنظيمات الى صراعات إقليمية ويتطلب الأمر على المستوى السياسى الايمان بأهمية الصراع السياسى بين مختلف الأحزاب لضمان تداول هادئ للسلطة بين مختلف الأحزاب والنظر إلى التعددية باعتبارها أداة قوة للدولة ولنظامها السياسى حتى

ينتفى شعور اللامبالاه السياسية بين الجماهير ، ويتأكد الانتماء بين شرائح المجتمع المختلفة.

❖ **ومن حيث تاثير العولمة السياسية على بنية التعليم** .....ذهب معظم أفراد العينة إلى تأثر بنية التعليم المصرى بالعولمة السياسية من خلال "انتشار التعليم الأجنبى والخاص، والقوانين والتشريعات المرتبطة بتدويل التعليم الجامعى وإضفاء الجانب الدولى على كافة أشكال التعليم .... تبادل الخبرات والتشريعات التعليمية .... فكرة تصنيف الجامعات وترتيبها فكرة عولمية تجسد سيطرة الأقوياء في ميدان التعليم"

وأكد أحد أفراد العينة أن التعليم بنية تابعة للنظام السياسى تدور وجوداً وعدماً وفق إرادة السلطة المهيمنة على المجتمع ، التى تحدد لها ليس فقط مكوناتها ، وإنما أيضاً نوع العلاقات التى تنظم هذه المكونات والنظام السياسى المصرى كغيره من نظم المنطقة يدور في فلك الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها الدولة القائدة والرائدة والأكثر سيطرة على مستوى العالم والتى تسعى بكافة الوسائل لتحقيق مصالحها ، ومن أهم وسائل تحقيق المصالح الأمريكية في مصر والمنطقة العربية بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ هو اعادة النظر فيما تقدمه نظم التعليم للناشئة من معارف وقيم واتجاهات وولاءات ، حيث اعتبرت الولايات المتحدة أن نظم التعليم في المنطقة العربية ومن بينها مصر تسهم في انتاج وتدعيم الإرهاب وبناء وتكوين الشخصيات المتطرفة ومن أبرز تجليات العولمة السياسية في حقل التعليم كما يؤكد أحد أفراد العينة ما ورد في تقرير خطة واشنطن لتغيير المناهج التعليمية في مصر وبعض الدول العربية والتى صاغها مجموعة من (١٩) عضواً من السياسيين الأمريكيين ، وقامت تلك الخطة على افتراض فاسد هو أن كثيراً مما يرد في مناهجنا يولد الكراهية لأمريكا وللغرب وتترسخ من خلال آثاره النفسية "بذور الارهاب لكل ما هو غير مسلم من اليهود

والمسيحيين" ولذا يتحتم ايجاد صيغة ملزمة للتعاون بين مصر وأمريكا لإجراء التغييرات في مختلف المناهج التعليمية وعبر مختلف المراحل ويجب رفض آية احتجاجات من قبل الأنظمة السياسية على هذه السياسة بادعاء أن ذلك يمثل تدخلاً في السياسة الوطنية ، واكدت تلك المبادرة على ضرورة مراجعة مقررات اللغة العربية والتاريخ والتربية الدينية باعتبار أن تلك المقررات تتضمن كما يزعمون مضامين تكون العقلية المغلقة والارهابية.

كما يرى أحد أفراد العينة أن المذكرة التنفيذية لمبادرة كولف باول وزير الخارجية الأمريكى قد تضمنت مسائل مهمة تعد تدخلاً فجاً في نظامنا التعليمى من أهم تلك المسائل التوصية بانشاء مدارس أمريكية في مختلف البلدان العربية وفى مقدمتها مصر ، وتشمل كل المراحل التعليمية وأن تكون هذه المدارس مؤهلة للالتحاق بالجامعة ، والاعتماد في إدارة هذه المدارس على الخبراء الأجانب في البداية ثم استبدالهم بعدد من المصريين ، وتنظيم عدد كبير من الدورات التدريبية والتثقيفية المشتركة للمدرسيين والمدرسات وتعقد هذه الدورات داخل مصر والبلاد العربية أو في أمريكا وتتضمن تلك الدورات بعض البرامج في العلوم السياسية والاقتصادية والاجتماعية بما يؤكد صورة الحلم الأمريكى ، ويجب ألا تكون تكاليف هذه المدارس عالية لتشجيع أكبر عدد ممكن من التلاميذ للإلتحاق بها ، ويتم تخصيص جزء مهم من المناهج لتشجيع المشاركة السياسية والديمقراطية ، وأن تتضمن تلك المدارس ما يطلق عليه "نوادى الحرية الأمريكية" لتطبيق الممارسات الديمقراطية واسلوب الحياة الأمريكية ، ويتم دعم إنشاء هذه المدراس من خلال سلسلة من المصالح والمشروعات الاقتصادية لتضمن فرصة عمل لخريجى تلك المدراس هذا بالاضافة إلى الدعم المالى الكبير من قبل الإدارة الامريكية لتلك المدارس و وتشجيع البنات للالتحاق بهذه المدارس وهذه بعض الرؤى

الرسمية المرتبطة بالعولمة السياسية ورؤية الادارات الأمريكية لاختراق نظامنا التعليمى.

ويؤكد أحد أفراد العينة أن خطة استخدام الكمبيوتر من خلال خطة موحدة للتعليم في الشرق الأوسط واحدة من الخدع والمبادرات التى قدمها شيمون بيريز والتى تحاول اسرائيل من خلالها أن تخترق نظامنا التعليمى ، ويتساءل أحد أفراد العينة أى مضمون ثقافى ينقله ، وأى قيم يبشر بها ، وأى تفاعل حضارى يدعو إليه ؟ وإدراكاً لطبيعة العقيدة الصهيونية السائدة لا بديل أمام كل وطنى غيور إلا التوجس والتحسب لكل دعوة تصدر من الكيان الصهيونى تحاول اختراق نظامنا التعليمى تحت أى دعاوى قد يكون ظاهرها التحديث وباطنها احتمالات التلويث لنسيج حضارتنا وقيمنا وخصوصيتنا العربية.

المحور الثالث: تأثير العولمة الثقافية على ثقافة المجتمع المصرى:

تضمن هذا المحور بعدين وضعهما أفراد العينة في مقدمة أولوياتهم وكانت استجاباتهم على هذين البعدين على النحو التالى:

- **فيما يتعلق بمفهوم العولمة الثقافية** .... يجمع أفراد العينة على أن العولمة الثقافية في جوهرها فعل اغتصاب ثقافى وعدوان رمزى على سائر الثقافات .... إنها ترادف الاختراق الثقافى الذى يتم بالعنف المسلح بالتقنيات فيهدد سيادة الثقافة في سائر المجتمعات التى تبلغها عملية العولمة.
- **وفيما يتعلق بتأثير العولمة الثقافية على ثقافة المجتمع المصرى:**تتجلى في محاولة "تهميش الثقافة الوطنية، وهيمنة ثقافة العولمة بمعطياتها وسلوكياتها الجديدة، ونشر الفوضى في العلاقات الأسرية والجنسية، والطعن في ثوابت الدين وازدراء المقدسات، وتشويه الرموز الوطنية، تقليد شبابنا للسلوكيات الغربية التافهة في مجال الفن والرياضة" يقول أحد أفراد العينة "في نظرى ونتيجة استقرار الفكر الغربى ووعيه بأهمية الثقافة في حياة الشعوب وأنها

الجانب الأخطر في تشكيل عقول البشر فأرى أن العولمة الاقتصادية ماهى إلا طريق ومسار لما هو أهم وأخطر "العولمة الثقافية" حيث النفاذ إلى العقل وأخلاق وقيم الآخر ..... وقد نجحت تلك العولمة بعواملها الاجتماعية والثقافية الى حد ما في الاختراق الثقافى والأخلاقى للشعوب وساعدها إلى حد كبير في انجاح تلك المهمة العامل التكنولوجى حيث سرع من تحقيق ذلك ..... والشاهد أننا جميعاً نشتكى من سوء استخدام التكنولوجيا على المستوى العام في المجتمع العربى والمستوى الخاص في أسرنا بين أيدى أولادنا وطلابنا ، والحاكم لهذا الاستخدام هو وضع التربية والأخلاق ، وكيفية بناء الانسان الذي يمتلك الحرية مع الاحساس الكامل بالمسؤولية الاخلاقية تجاه افعاله ، ..... ويؤكد أحد أفراد العينة ما سبق قائلاً إن بنية التعليم المصري تاثرت كثيراً وتباينت هويته مع انتشار التعليم الأجنبي وتدويل التعليم ومن ثم فهناك اختراق واضح للهوية الثقافية العربية الاسلامية إذ يتراجع الاهتمام باللغة العربية والقيم العربية الاسلامية ومظاهر الثقافة العربية الايجابية وغيرها.

المحور الرابع: أهم مظاهرات أزمة التركيب الطبقى في المجتمع المصرى.

برصد استجابات أفراد العينة على هذا المحور .... اتضح أن استجابات معظم أفراد العينة حول مظاهر أزمة التركيب الطبقى في المجتمع المصرى أكدت "تزايد حدة الفقر في المجتمع، حيث تزايد أعداد من يعيشون تحت خط الفقر، بل والفقر المدقع، وتفاوت الدخل بين الأفراد داخل طبقات المجتمع بصورة تنذر بالخطر .... فالبون شاسع بين دخول الطبقة العليا والطبقة الدنيا في المجتمع .... وتآكل الطبقة الوسطى أصبح أمراً ملموساً حيث تم الضغط عليهم من خلال الإجراءات الاقتصادية التى تتبعها الحكومة فانضمت أعداد كبيره من أفراد تلك الطبقة للطبقة الدنيا .... وارتفع عدد العاطلين عن العمل خاصة بين فئة الشباب .... تركزت الثروة في أيدى الطبقة الغنية والتى لا تزيد عن ٥%

بينما يعيش أكثر من ٩٠% حياة صعبة .... أدى الضغط الاقتصادى إلى التمرد على القوانين ...وانتشار ظواهر سلبية كتعاطى المخدرات والرشوة... وارتفاع معدلات الطلاق والتفكك الأسرى... وانتشار الأمراض الاجتماعية من حقد وضغينه وحسد، وازدياد معدلات العنوسة والجرأة في ارتكاب الجرائم التى لم يألفها المجتمع المصرى"

- ويذهب أحد افراد العينة إلى أن شكل وطبيعة التركيب الطبقى في المجتمع يعبر عن وضع العدالة الاجتماعية بهذا المجتمع ..... وهذا طبيعى فالمجتمع الذى يتمتع بوضع عادل في تقسيم الثروات وثمار التنمية بين جميع أفراده (طبقاته) من المؤكد انه مجتمع ينعم بالرخاء والأمن والاستقرار ..... لكن في حالة وجود خلل في ذلك سينعكس على المجتمع وتتضح في كل مجالات الحياة ومنها أزمة العلاقة بين الطبقات في شكل وطبيعة الحياة بينهم حيث تتآكل الطبقة الوسطى في ظل تداعيات الانفتاح الاقتصادى وسيادة المادية وتحكم الاقتصاد والثراء السريع للبعض دون ضوابط أخلاقية وعلمية وتعليمية ... فأحدثت هزة قيمية وأخلاقية غيرت من طبيعة التركيبة الطبقية وتراجعت الثقة لدى البعض في المعايير الأخلاقية والقيمية لصالح المادية وقيمها ، ..... وفى النهاية اختل ميزان العدالة الإجتماعية فإزداد الفقير فقراً والغني غنى ، واصبح هناك فروق حادة بين الطبقات أيضاً وكأننا نعيش عوالم مختلفة على نفس الأرض (الوطن) وتراجع معها مستوى التراحم والعلاقات الإنسانية والود وكل ما يلمس وجدان الانسان الحقيقى .... لصالح المادية البشعة وأدواتها وآلياتها الشرسة.
- ويؤكد أحد أفراد العينة أنه برصد التركيبة الطبقية للمجتمع المصرى في ظل تحولات العولمة الاقتصادية يتضح الفروق الحادة والعميقة بين طبقات المجتمع ، حيث أفرزت الطبقات التالية:

- الطبقة العليا الجديدة : ومكونات هذه الطبقة كثيرة ومتنوعه وتستحوذ على أهم عناصر الإنتاج وتمتلك الأموال الضخمة في صورة عملات صعبة وسهلة وتسيطر تلك الطبقة على مجالات الصناعة والتجارة الداخلية والخارجية والزراعة والبنوك ، وتفوق هذه الطبقة في ثرائها الطبقة القديمه التى كنا نصفها قبل ثورة ١٩٥٢ بطبقة الإقطاعيين طبقة النصف في المائة وهذه الطبقة لها وجود دولى ، وأموالها في البنوك العالمية ، وتعاملاتها تفوق حدود الوطن لتلتقى مع أقرانها من الطبقات المهيمنة اقتصادياً في المجتمعات الرأسمالية ، وتسعى هذه الطبقة إلى إقامة نظام سياسى يؤمن لها مزيداً من الربح من خلال زواج الإمارة والتجارة برأى ابن خلدون أو زواج رأس المال مع السلطة بالمعنى المعاصر ، ويتيح لها ممارسة النهم الاستهلاكى وعليه فالنظام السياسى المرغوب هو النظام الذى يراعى مصالحها ، ويتهاون في تطبيق القانون عليها ، ويحاول الهيمنة على أصحاب القرار بعقد الصفقات معهم ومحاولة رشوتهم.
- الطبقة المتوسطة : وتضم في ثناياها شرائح كثيرة ومتنوعه من المهنيين والتجار والصناع وأصحاب المزارع الصغيره ، وأولئك الذين يتقاضون رواتب شهرية كبيره أو دخول ثابته ، وتنقسم الطبقة المتوسطه إلى ثلاث شرائح عليا ومتوسطه ودنيا ... وتتعرض الطبقة المتوسطه للتآكل برأى بعض الاقتصادين كالدكتور رمزى زكى في كتابة "وداعاً الطبقة الوسطى" فهى تقع بين مطرقة الأسعار وسندان انخفاض قيمة العملة وتراجع مستوى الدخل وهو ما يمكن أن يؤدى إلى تآكلها.
- الطبقة الدنيا : وتتكون من صغار الموظفين والحرفيين والعمال ولا تملك تلك الطبقة سوى فقرها وعذاباتها وتناضل هذه الطبقة من أجل

البقاء ونادراً ما تهتم بالرأى العام ، وتسكن العشوائيات من ضواحى المدن ولها أنماط حياة وسلوك ووسائل عيش وخطاب خاص بها ، وتلقى مسئولية سوء أوضاعها على النظام السياسى وتعتبره عدواً لها. وتتراوح هذه الطبقة ما بين الفقر والفقر المدقع ويصل حجمها في بعض التقديرات من ٥٠ الى ٦٠%.

المحور الخامس: أهم مظاهر أزمة بنية التعليم المصرى.

برصد استجابات أفراد العينة حول هذا المحور اتضح أن استجابات معظم أفراد العينة دارت حول إشكالية "خصخصة التعليم الجامعى وقبل الجامعى" وتفشى الدروس الخصوصية في صورة مدرسة موازية حقيقية بالمصروفات بعد أن عزف الطلاب عن الحضور بالمدارس .... والتوسع في ظاهرة التعليم المميز بالجامعات انحيازاً للأغنياء وبالضد مع الفقراء .... وإرتباك المشهد التعليمى بما يعج به من إزواجيات تعليمية .... والسعى لإضعاف التعليم الحكومى مقابل التعليم الأجنبى والخاص تحت مظلة التطوير والتجديد والاستفادة من التجارب الدولية في التعليم .... التشدق بتميز التعليم المصرى رغم احتلال مصر المراكز المتأخرة في التصنيفات الدولية .... هشاشة عملية التقويم من خلال سياسة دون جهد .... دون فهم .... دون مذاكرة الاهتمام بالجودة الورقية على حساب القدرة المؤسسية والفاعلية التعليمية".

ويرى أحد أفراد العينة أنه "كما يكون المجتمع تكون التربية والتعليم" انعكست التحديات العولمية على كافة المجتمعات كبنية مجتمعية عامة وكذا على بنية التعليم بها ..... وهكذا قد تأثر التعليم في المجتمع المصرى كثيراً ..... فلم يعد فكرة "عموميات الثقافة" التى تربينا عليها جميعاً في المدارس ماخوذه في الاعتبار .... تلك التى تمثل الحماية واللحمة والتماسك الاجتماعى والاطار العام الذى يضمنا جميعاً ويجعل بيننا اللغة المشتركة والمشاعر والقيم المشتركة التى تخلق التفاهم والأمل والطموح والهدف المشترك ..... فاستشرى

الجانب الخاص "الخصوصيات" لدرجة الطغيان على مستوى التعليم وعلى المستوى الفردي السلوكي وقد ساهم في ذلك كسبب وكنتيجة انتشار التعليم الخاص الأجنبي وتدويل التعليم العالى والجامعى خاصة ..... فأنتج ذلك " تعددية تعليمية" تتمثل في نظري خطراً على الأمة المصرية إذا لم يكن هناك درجة عالية من الوعي "النقدي" وضمانات وضوابط للحفاظ على هوية التعليم المصري الذى لا ينفك ولا يبعد عن هوية المجتمعات العربية الاسلامية بكل عناصرها ومكوناتها الأصيله "العقيدة / اللغة / التاريخ / التراث / القيم".

- ❖ ويرى أحد أفراد العينة الارتباط الوثيق بين الاختلالات البنائية للمجتمع المصرى وتمايز الفوارق بين طبقاته وبين اختلالات موازية في بنية التعليم المصرى التعليم المصري فأصبح لدينا تعليماً للنخبة أى الطبقة العليا هذا النوع من التعليم بمصروفات فلكية ، ويتمتع بجودة عالية وتمثله المدارس الأجنبية بمختلف أنواعها والجامعات الأجنبية والخاصة ، هذا النمط من التعليم مقتصر على أبناء الشريحة العليا ويؤهلهم في النهاية لأخذ مواقفهم في إدارة المجتمع والسيطرة على مقدراته الإقتصادية.
- ❖ وهناك نوع من التعليم يرتبط بالطبقة المتوسطة "مدارس اللغات الخاصة والقومية" وهذه المدارس متاحة لأبناء الطبقة الوسطى ولا تختلف في برامجها إلا أنها تدرس مقررات العلوم والرياضيات باللغة الإنجليزية ولكنها تعانى ما تعانيه المدارس الحكومية فيما يرتبط بالكثافة والقدرة المؤسسية وفاعلية مكونات العملية التعليمية.
- ❖ وهناك المدارس الحكومية العادية وهذا النوع من المدارس يرتاده غالبية أبناء المجتمع وتعانى تلك المدارس من تهالك قدراتها المؤسسية من ابنية ، ومعامل وملاعب ومسارح ، هذا إلى جانب ما تعانيه تلك المدارس من نقص وقصور في إعداد المعلمين ، والبنية المعرفية التقليدية الحاكمة للمناهج ،

ونمط الإدارة الذى يميل إلى التسلط وغياب الأنشطة التعليمية المنوط بها بناء شخصية المتعلم في الجوانب الرياضية والفنية.

- ❖ أكد أحد أفراد العينة يجب تبنى سياسات تحقق العدالة الاجتماعية والإنصاف التعليمى ، والتنمية المستقله هى المدخل الآمن لتحقيق العدالة الاجتماعية ، فيجب توجيه التنمية نحو الداخل وليس الخارج بصياغة برامج للاستثماء والإنتاج من أجل تلبية الحاجات الأساسية للمصريين من غذاء وكساء وسكن وصحة وتعليم ، وضرورة الإعتماد على النفس بالتعبئة الرشيدة لكافة الموارد الاقتصادية والبشرية والمالية ، وضرورة المشاركة الشعبية لتحقيق التنمية ، وأن يتم التوزيع العادل لثمار النتيجة.

المبحث الثالث: نحو إسهامة لتفعيل رؤية أعضاء هيئة التدريس لتجاوز أزمة المجتمع البنائية والتعليمية.

ببلوغ البحث هذا الحد من التحليل يصبح من المفيد تقديم مجموعة من الإجراءات العملية، والتى تعد بمثابة علامات هادية على طريق تفعيل رؤية أعضاء هيئة التدريس لتجاوز المجتمع المصرى أزمته البنائية والتعليمية، وهذه الإجراءات لا تمثل صورة وحيدة أو صيغة جامدة لا تتغير، بل على العكس من ذلك فمن خصائص الاثنوجرافيا النقدية، عدم النمطية والتجاوز، وعدم التكرار، وما يقدمه البحث من إجراءات يعد محاولة لتمكين أصحاب المصلحة للاقتراب من واقع الظاهرة موضع الدراسة، إلى مسافات ألصق، وملامسة الظاهرة باحساس أصدق، فضلاً عن جدوى هذه الإجراءات في الاختبار والمراجعة لكثير من أفكارنا وتصوراتنا، وقناعاتنا المستمدة من مجرد الخبرة الشخصية أو الفئوية.

فما يقدمه البحث هنا من إجراءات يعد علامات هادية على طريق تفعيل رؤية أعضاء هيئة لتجاوز مجتمعنا أزمته البنائية والتعليمية وتتضمن هذه الاسهامة أربع خطوات أساسية:

الخطوة الأولى:

١. ضرورة تعزيز العدالة الاجتماعية بإعادة النظر فى التركيبة الطبقية المختلة ، والتى أفرزتها التحولات المجتمعية العالمية والمحلية ، لأن أزمة التربية هى جزء لا يتجزأ من أزمة المجتمع البنائية.

٢. ضرورة أن يرتكز علاج اختلال التركيبة الطبقية على التنمية المستقلة التى تتبنى أنماطاً جديدة للاستثمار والذى يخلق فرصاً كافية للتوظيف لكل فرد قادر على العمل أو راغب فيه ، فزيادة دخول الفقراء يجب أن ترتبط بزيادة فرص التوظيف وزيادة الانتاج.

٣. ضرورة إعادة النظر في السياسات التى حولت مصر تدريجياً إلى مجتمع تتمايز فيه الطبقات بشكل حاد، وذلك بضرورة تحديد الهدف الجوهرى للخطط والسياسات والاستراتيجيات التنموية، وهذا الهدف هو تحقيق التنمية المستقلة التى تهدف إلى رفاهية الإنسان المصرى ويتطلب ذلك ما يلى:

- ❖ ضرورة سيطرة الدولة على مواردها وتحريرها من أى سيطرة أجنبية.
- ❖ منع استنزاف الفائض الذى تستحوذ عليه الشركات الأجنبية.
- ❖ توجيه هذا الفائض إلى المشروعات التى ترفع مستوى المعيشة وفى مقدمتها التعليم والصحة والحد من البطالة.
- ❖ توجيه التنمية نحو الداخل وليس الخارج، بمعنى أن تستهدف برامج الاستثمار والانتاج الحاجات الأساسية للمصريين من غذاء وكساء وسكن وصحة وتعليم.
- ❖ ضرورة المشاركة الشعبية في تحقيق التنمية ليس كمجرد شعار، بل من خلال خلق فرص عمل تتسع للجميع.
- ❖ أن يتم التوزيع العادل لثمار التنمية ليس من خلال آليات السوق فيتأثر بها الطبقة المهيمنة.

- ❖ ضرورة سعى الدولة نحو تقليل التفاوت فى الدخل بين طبقات المجتمع المصرى.
- ❖ دمج الفقراء فى الأنشطة والعمليات الاقتصادية فى مجالات الاسكان والانتاج والتجارة وغيرها
- ❖ ايجاد حلول جذرية لمشكلات الفقر فى مصر وتنفيذها.
- ❖ الحفاظ على الطبقة الوسطى نظراً لأهميتها فى الحفاظ على تماسك المجتمع.

٤. ضرورة أن يتسلح المتعلم المصرى في كافة مراحل التعليم بالوعى الصحيح الذى يمكنهم من رؤية الساحة الثقافية باعتبارها ميدان حقيقى للصراع بين الطبقات المهينمة، وبين الجماعات الخاضعة والمهمشين، وأن لكل فريق مناصريه من المفكرين والمثقفين والأدباء، البعض يدافع عن الطبقات المهينمة ويعمل على تسييد ثقافتها وأيديولوجيتها لاستمرار الأوضاع وإعادة إنتاج الهيمنة، والبعض يدافع عن مصالح الجماعات الخاضعة محاولاً بالثقافة المقاومة هدم التركيبة الطبقية المختلفة لصالح الأغنياء وإعادة بناء المجتمع على أساس العدل والإنصاف والحرية.

الخطوة الثانية وتتضمن:

١- ضرورة الإيمان بأن الإرتقاء بالثروة الإنسانية لن يتحقق إلا من خلال تعليم تتوافر فيه شروط الجودة في كافة مراحله، ولن يتم ذلك إلا بدعم القدرة المؤسسية والفاعلية التعليمية لكافة مؤسساتنا التعليمية وذلك بتبنى سياسات تعليمية تحقق العدالة الإجتماعية.

٢- العمل على تغيير سلوك المواطن المصرى نحو أنماط إيجابية من السلوك واكسابة لمجموعة من القيم الحاكمة مثل العمل الجماعي والديموقراطية والمشاركة الاجتماعية لمواجهة تحديات العولمة السياسية والاقتصادية والثقافية من خلال وسائط التربية المختلفة.

الخطـوة الثالثـة: تتطلـق مـن الحاجـة إلـى ثـورتين ، ثـورة تربويـة وأخـرى تعليميـة وهـذا يتطلـب إيمانـا راسـخاً بضـرورة التغييـر مـن الجـذور ، ولأن التربيـة هَـم مجتمعـي ، فـالأمر لـن يقتصـر علـى التربـويين فقـط ، بـل لا بـد أن يتسـع لغيـر التربويين والمهتمين بشتى المجالات ذات العلاقة بالتربية وهم .

- السياسيون الذين يتسلحون بالإيمان والوعي والزهد في المال .مهما كانت الأحزاب التي ينتمون إليها ، وكذلك أعضاء مجلسي الشعب والشورى في ثوبهم الجديد .
- المفكرون ذو الثقة والوعي الكامل بما هو مستهدف.
- رجال الثقافة الذين يتمتعون بنفس الصفات.
- الفلاسفة والأدباء الذين لديهم حس تربوي ناضج .
- رجال الدين الإسلامي والمسيحي التنويريين .
- الفنانون الواعون في جميع المجالات.
- رجال التربية ويستبعد منهم كل من شارك في عملية تطوير التعليم من قبل . إلا من لم يلوث بالجري وراء المال والمكانة الاجتماعية الزائفة .
- بعض الطلاب من مراحل مختلفة من التعليم يتم اختيارهم بكل دقة يتسلحون بالوعي والمعرفة. ولعل في الطفل الذي طلب من السيد الرئيس تدريس احترام الآخر في جميع مراحل التعليم، واستجابة الرئيس له خير دليل على أن الطلاب لهم الحق في إبداء رائهم فيما يدرسونه.
- مجموعة من الإداريين الذين يتسلحون بالوعي السياسي اللازم .
- مجموعة من أولياء الأمور آباء وأمهات...

ويكون الهدف الرئيسى إحداث ثورة تربوية وتعليمية شاملة لإنطلاق الفكر نحو الإبداع والتجديد.

- ❖ إنها ثورة لدعم العلم والإنتاج المعرفى.
- ❖ إنها ثورة العدالة الإجتماعية وتكافؤ الفرص.
- ❖ إنها ثورة المواطنة وحقوق الإنسان.

- ❖ إنها ثورة التماسك الاجتماعى والتفاعل الإنسانى.
- ❖ إنها ثورة استيعاب الثورات العلمية والتكنولوجية والاتصالية.
- ❖ إنها ثورة تحرير الإنسان فكراً وتعبيراً ومشاركة في صناعة القرار.

الخطوة الرابعة: رؤية مقترحه لمواجهة أزمة بنية التعليم المصرى

يعد التعليم هو الآداه التى يتم من خلالها تحقيق تقدم المجتمع أو اخفاقه ، لذلك تسعى الدول المتقدمة جاهدة إلى تطويره ليتناسب مع تحديات العصر المختلفة ، ورغم جهود مصر المختلفة فى تحقيق ذلك إلا أن هناك العديد من المشكلات التى وجدت نتيجة لعوامل داخلية وخارجية سبق ذكرها فى الاطار النظرى للدراسة منها زيادة كثافة الفصول الدراسية وظاهرة الدروس الخصوصية وغيرها، لذا يعد تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية مطلباً ضرورياً فما زال هناك تفاوت فى توزيع الخدمات التعليمية بين الفقراء والأغنياء وبين الريف والحضر ...ويرجع تعدد مشكلات التعليم فى مصر إلى غياب فلسفة التعليم وعشوائية التخطيط التعليمى وكذلك غياب الوعى الجماهيرى بالتأثير السلبى للعولمة سياسياً واقتصادياً وثقافياً.....

ومن أجل التعامل مع كل هذه المشكلات فإنه يتعين على صانعى القرار وضع استراتيجية شاملة للنهوض بالعملية التعليمية، تهدف إلى معالجة الاختلالات في بنية التعليم مع مراعاة ما يلى:

١- إعادة النظر في التركيبة الطبقية والتى أدت وتؤدى إلى فرز اجتماعى وتعليمى عنيف قليل من الأغنياء بتعليم فائق التميز وجماهير مطحونة بتعليم متواضع في كافة مكوناته يتذر بأبشع العواقب.

٢- إعادة النظر في الثقافة التقليدية والتسلطية الحاكمة لمجتمعنا.

٣- إعادة النظر في اختلال علاقات القوة داخل بنية السلطة في المجتمع، حتى يصبح للجماهير الفقيره صوت مسموع في دوائر صنع القرار، حتى نضمن تطبيق ما تم التوصل إليه في مؤتمرات ومبادرات، وندوات تطوير التعليم.

٤- توافر ضمانات حصول الجميع على فرص التعليم وضمان استمراريته وخاصة للطبقات الفقيرة.

٥- تحسين مدخلات وعمليات ومخرجات العملية التعليمية لإعداد وتكوين خريج يستطيع مواجهة تحديات العصر المختلفة، الأمر الذي يستلزم توافر فكر تربوي لدى القيادات التربوية ومتخذي القرار.

٦- زيادة الإنفاق الحكومي على التعليم.

٧- دعم تعليم الإناث من أجل تضييق الفجوة بين الذكور والإناث فى التعليم.

٨- زيادة أجور المعلم لتحفيزه على القيام بعمله على أكمل وجه والقضاء على ظاهرة الدروس الخصوصية.

٩- زيادة عدد الفصول في المدارس في المحافظات التي تعاني تراجعاً في نسبة هذه الفصول إلى عدد السكان في الفئة العمرية المقابلة.

١٠-ضرورة استبدال البنية المعرفية التقليدية المسيطرة على المشهد التعليمى ببنية ثقافة الإبداع بمنظومتها القيمية والتى يقع في مقدمتها العقلانية، والحرية المسئولة، وقبول المختلف، والتفكير النقدى، والأمانة، والإتقان، والجدية، والتنوع، والحوار.

المراجع

- أحمد السيد النجار : الاقتصاد المصرى ....غياب التنمية والعدالة وتفاقم الديون والبطالة واستمرار تلقى المعونات الأمريكية والأوروبية المسمومة، تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية ٢٠١٣ ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ،٢٠١٣
- أحمد سيد: العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة فى التعليم،القاهرة ، الدار العالمية للنشر والتوزيع ، ٢٠١٥
- أحمد مجدى حجازى: العولمة بين التفكيك وإعادة التركيب فى تحديات النظام العالمى الجديد، الدار المصرية السعودية، القاهرة،٢٠٠٤
- أحمد يوسف سعد: وقائع هدر الحق فى التعليم داخل سياق فقير ، نموذج لمدرسة حكومية فى " الحق فى التعليم رؤى وتوجهات ، المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة ،٢٠٠٨
- آمال طنطاوى: الآثار السياسية والاجتماعية لانتشار الفقر فى الوطن العربى ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ،٢٠٠٥
- إيمان توفيق صيام:التعليم المتميز بالجامعات الحكومية المصرية...الواقع والمأمول ، مجلة كلية التربية بطنطا،العدد٦٤،٢٠١٦
- إيمان عيد عبد الحافظ :الطلب الاجتماعي علىأنماط التعليم الأساسي وانعكاساته علىتكافؤ الفرص التعليمية، رسالة ماجستير ،كلية التربية ، جامعة المنصورة،٢٠١٥
- باهر شوقى وسامر سليمان : تشريح اقتصادى ،اجتماعى للطبقة الوسطى ، مجلة أحوال مصرية، العدد الأول ، السنة الأولى، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة ،١٩٩٨
- بثينه عبد الرؤف رمضان: التعليم الأجنبى فى مصر منذ منتصف السبعينات من القرن العشرين حتى قيام ثورة ٢٥ يناير ، مؤتمر ثورة ٢٥ يناير ومستقبل التعليم فى مصر ، مجلة العلوم التربوية ، عدد خاص، مجلد ١٩، معهد الدراسات التربوية ، جامعة القاهرة ،٢٠١١
- جلال أمين : كشف الأقنعة عن نظريات التنمية الاقتصادية، كتاب الهلال ع (٦١٤)، دار الهلام، القاهرة، فبراير ٢٠٠٢
- جمال حمدان: شخصية مصر ، دراسة في عبقرية المكان، دار الهلال، ١٩٨٤
- جمهورية مصر العربية: دستور جمهورية مصر العربية، الهيئة العامة للاستعلامات، ٢٠١٤
- حامد عبد الماجد قويسي: الحركة الإسلامية في المنطقة العربية، في محمد صفي الدين خربوش: التطور السياسي في مصر ١٩٨٢ – ١٩٩٢، أعمال المؤتمر السنوي الأول للباحثين الشباب، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٧ – ١٩ أكتوبر ١٩٩٣

- حامد عمار : أعاصير الشرق الأوسط وتداعياتها السياسية والتربوية: دراسات فى التربية والثقافة ، مكتبة الدار العربية للكتاب،٢٠٠٨
- حامد عمار : تعليم المستقبل من التسلط إلى التحرر، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة،٢٠١٣
- حامد عمار: الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ وتداعياته التربوية والثقافية فى الوطن العربى ، القاهرة ، الدار المصرية اللبنانية ، ٢٠٠٤
- حامد عمار: السياق التاريخى لتطوير التعليم المصرى "مشاهد من الماضى والحاضر والمستقبل"،مكتبة الدار العربية للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٥
- حامد عمار: من مشكلات العملية التعليمية ،ط٢،مكتبة الدار العربية للكتاب، القاهرة ،١٩٩٧
- حسن حنفي: أخلاقيات الطبقة الوسطى، مجلة الديمقراطية، ع (١٦)، س (٤)، مؤسسة الأهرام، القاهرة، أكتوبر ٢٠٠٤
- حسين حيدر: البحث الإجرائي بين التفكر في الممارسة المهنية وتحسينها، دبي، دار القلم ،٢٠٠٣.
- راشد بن حسين : البحث النوعي في التربية، وزارة التربية والتعليم بالمملكة العربية السعودية، ع (١٥٠) ،٢٠١٢.
- رانيا علاء الدين السباعى: معضلة الحرمان فى المنطقة العربية ، مجلة الديمقراطية ، العدد٦٧،مؤسسة الأهرام ،القاهرة ،يوليو٢٠١٧
- رشدى سعيد : الحقيقة والوهم فى الواقع المصرى ،ط٢،القاهرة ، دار الهلال، ٢٠٠٢
- رئاسة الجمهورية،المجالس القومية المتخصصة: تقرير المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا، الدورة السادسة والعشرون ١٩٩٩
- سعيد اسماعيل على: جامعات تحت الحصار، عالم الكتب ،القاهرة،٢٠٠٨
- شبل بدران : البحث التربوي بين المدخل الكمي والمدخل الكيفي ، ورقة عمل مقدمة للندوة والورشة التدريبية الإقليمية حول البحث الكيفي، القاهرة. مصر ،٢٠٠٥.
- شيماء جبر عبد الله:التعليم الأجنبي في مصر وتكافؤ الفرص التعليمية : دراسة تحليلية تقويمية ، رسالة ماجستير ، كلية التربية، جامعة الإسكندرية،٢٠١١
- عبد الخالق فاروق : البطالة بين الحلول الجزئية والمخاطر المحتملة ،مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات،٢٠٠٤.
- عبد الفتاح تركى : النظرية التربوية وجدل الأفكار والتحديات ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة،٢٠١٠.
- عبد الفتاح تركي: المدرسة وبناء الإنسان، الانجلو المصرية، ١٩٨٣.

- عبد الفتاح تركي: النظرية التربوية وجدل الأفكار والتحديات، الدار المصرية اللبنانية،٢٠١٠
- عصام الدين هلال : دراسة فى الفكر التربوى وفق المنهج الجدلى الواقعى، دار فرحة للنشر، القاهرة،٢٠٠٣
- عصام الدين هلال وآخران: الحداثة وما بعد الحداثة "دراسات فى الأصول الفلسفية للتربية ، الأنجلو المصرية، القاهرة،٢٠٠٣
- عفاف محمد جايل :بعض معوقات تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية في ضوء التغيرات الاقتصادية المعاصرة في مصر، رسالة ماجستير ، كلية التربية بسوهاج،جامعة جنوب الوادي،٢٠٠١ .
- على الدين هلال: تطورالنظام السياسى المصرى، محاضرات تم تدريسها بكلية الاقتصاد والادارة – جامعة ٦ أكتوبر،٢٠١٤.
- على السيد الشخيبى: واقع الجامعات المصرية فى عالم متغير"دراسة تحليلية" أحوال مصرية ، السنة الثانية عشر،، العدد الرابع والخمسين،مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة ٢٠١٤،
- علىالدين هلال: تطور النظام السياسي في مصر ١٨٠٣ – ١٩٧٧، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٧
- علىعبد ربه: المستوى الاقتصادي الاجتماعي لتلاميذ المرحلة الابتدائية وعلاقته بتكافؤ الفرص التعليمية بنين مدارس الله المدارس الحكومية، المؤتمر الأول "التربية في مصر المدرسة الابتدائية (الحلقة الأولى من التعليم الأساسي)"، المجلد الأول، " تربية بالإسماعيلية، جامعة قناة السويس، ١٩٨٨، ص ص ٢٣٢-٢٣٣.
- علياء شكرى وآخرون :الحياة اليومية لفقراء المدينة دراسات اجتماعية واقعية ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية،١٩٩٧
- علياء عمر كامل : التعددية فى التعليم بالحلقة الأولى من التعليم الأساسى وأثرها على تكافؤ الفرص التعليمية فى مصر فى الفترة(١٩٨٥-٢٠٠٥)، رسالة ماجستير،معهد الدراسات التربوية،جامعة القاهرة،٢٠٠٩
- عمر حمداوي:الهوية الجماعية لأفراد الأسرة وعلاقتها بالتحولات الاجتماعية الحديثة،مجلة العلوم الانسانية و الاجتماعية،العدد ١٩، ٢٠١٥، ص ص ٩٥-١٠٨
- عمرو محمد حامد:مسببات الإخلال بمبدأ تكافؤ الفرص في التعليم الأساسي في مصر، رسالة دكتوراه ،كلية التربية، جامعة المنصورة فرع دمياط،٢٠١٢
- علي السيد الشخيبي:علم اجتماع التربية المعاصر(تطوره-منهجيته-تكافؤ الفرص التعليمية)،القاهرة ، دار الفكر العربي ،٢٠٠٢

- عنتر لطفى محمد : الجامعات الخاصة وتكافؤ الفرص التعليمية فى مصر:دراسة نقدية،مجلة التربية المعاصرة ، السنة الثانية عشر، العددالتاسع والثلاثين، رابطة التربية الحديثة ،القاهرة، سبتمبر ١٩٩٥
- غسان أحمد الخلف:"السياسة التعليمية فى مصر منذ التسعينات دراسة تحليلية فى ضوء مفهوم العدالة الاجتماعية "، رسالة ماجستير ، معهد الدراسات والبحوث التربوية ، جامعة القاهرة ،٢٠٠٥.
- كاظم حبيب : العولمة الجديدة ، بيروت ،١٩٨٨.
- كمال مغيث: تكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية فى التعليم ، مجلة الديمقراطية،ع(٦١)، مؤسسة الأهرام،القاهرة، يناير،٢٠١٦.
- ماجد عثمان : العدالة والانصاف في التحاق الشرائح الاجتماعية المختلفة بالتعليم الجامعي، ورقة سياسات، مجلس السكان الدولى ،٢٠١٥.
- محسن خضر: من فجوات العدالة في التعليم، القاهرة،الدار المصرية اللبنانية ،٢٠٠٠.
- محمد إبراهيم المنوفى : أستاذ يحلم " مقالات فى تربية الارادة ، طنطا، دار السلطان للطباعة ،٢٠١٤.
- محمد إبراهيم المنوفى : المناهج الكيفية فى أصول التربية ، طنطا، دار السلطان للطباعة ،٢٠١٥.
- محمد ابراهيم المنوفى وياسر مصطفى الجندى: التربية وتنمية الهوية الثقافية فى ضوء العولمة ، مجلة كلية التربية بدمياط ، العدد الثالث والأربعون ،٢٠٠٣
- محمد إبراهيم المنوفى: العلاقة بين أزمة التعليم المصرى والبناء الاجتماعى "دراسة نقدية" ، المؤتمر العلمى الرابع لقسم أصول التربية ، أنظمة التعليم فى الدول العربية –التجاوزات والأمل ، كلية التربية، جامعة الزقازيق،٢٠٠٩،صص٣١-٤٩
- محمد النصر حسن محمد: تطور تحقيق العدالة الاجتماعية في سياسة التعليم المصري منذ ثورة يوليو ١٩٥٢ وحتى ثورة يناير ٢٠١١، الثقافة والتنمية، السنة (١٥)،العدد(٩١)، جمعية الثقافة من أجل التنمية، كلية التربية، جامعة سوهاج، أبريل ٢٠١٥
- محمد فايز فرحات: الآثار الاقتصادية للفقر، في الفقر في الوطن العربي، تحرير أحمد السيد النجار ، مركز الأهرام للدراسات سياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ص ٢٣٩-٢٨٠.
- محمد محمد سكران:التعليم المصرى "دراسات نقدية"،دار الثقافة للنشر والتوزيع ،القاهرة،٢٠٠١.
- محمد مسعد العربي: ما بعد مرسي: أبعاد التغيرات السياسية في مصر بعد ٣٠ يونيو، السياسة الدولية ، الأربعاء ١٤ أغسطس، متاح علىشبكة المعلومات:

- محمود عبد الفضيل : حوار مع المستقبل ، كتاب الهلال، العدد٥٣١، دار الهلال ، القاهرة،١٩٩٥.
- محمود عبد الفضيل : من دفتر أحوال الاقتصاد المصري، كتاب الهلال، ع (٢٧)، دار الهلال، القاهرة، مارس ٢٠٠٣.
- محمود عبد الفضيل: التوسع فى التعليم وأثره على توزيع الدخل فى مصر (١٩٩٧-١٩٥٢) فى جودة عبد الخالق :الاقتصاد السياسى لتوزيع الدخل فى مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ،١٩٩٣.
- مصطفى العبد الله الكفري: التكامل الاقتصادي العربي في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة في : واقع الإعلام العربي والتكامل الاقتصادي ،ندوة الفكر العربي نفذتها جمعية البحوث والدراسات في اتحاد الكتاب العرب بتاريخ(٢٠١٠/١٢/١٤)،اتحاد الكتاب العرب،سلسلة الدراسات(٥) دمشق، ٢٠١٠.
- مصطفى الفقي: من نهج الثورة إلى فكر الإصلاح، القاهرة، دار الشروق، ٢٠٠٢.
- معتز سلامة : الآليات الاجتماعية لنشؤ الفقر ومعدلاته فى الدول العربية ، القاهرة ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ،٢٠٠٥.
- مهنى غنايم ،هادية أبو كيلة: تعليم المحرومين وحرمان المتعلمين ، القاهرة ،عالم الكتب،١٩٩٤.
- نادر وهبة وآخرون: "الأبحاث الإثنوجرافية رؤيا بحثية جديدة"، مجلة رؤى تربوية، مركز القطان، فلسطين، ع١٠،٢٠٠٣.
- نجلاء عبد الحميد راتب : أزمة التعليم فى مصر ، دراسة سوسيولوجية فى إدارة الأزمات الاجتماعية ، القاهرة ، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر ،١٩٩٨.
- هبه أحمد الشاعر : دور التعليم فى مواجهة التفاوت الاجتماعى فى ضوء العدل التربوى ، رسالة دكتوراة، كلية التربية ،جامعة عين شمس،٢٠١٨.
- يانيك لوميل: ترجمة جورجيت الحداد، الطبقات الاجتماعية ، بيروت، دار الكتاب الجديد المتحدة،٢٠٠٨
- يسرى مصطفى : البكاء على الطبقة الوسطى ، مجلة الديمقراطية، العدد١٦، السنة الرابعة ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة،٢٠٠٤.

- تقرير التنمية الانسانية العربية :نحو إقامة مجتمع المعرفة ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، المكتب الإقليمى للدول العربية ، الأردن ،٢٠٠٣

- جمهورية مصر العربية ، قانون التعليم رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١
- جمهورية مصر العربية،الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء،مصر فى أرقام،٢٠١٩
- وزارة التربية و التعليم ، القرار الوزاري رقم ٤٢٠ في ٢٠١٤/٩/٩ بشأن التعليم الخاص.
- وزارة التربية و التعليم ، القرار وزاري رقم ٣٠٦ بشأن التعليم الخاص ١٩٩٣/١٢/٦
- وزارة التربية والتعليم : قرار الوزاري رقم (٢٨٩) بتاريخ ٢٠١٦/٩/٢١، بشأن لائحة المدارس المصرية الدولية بنظام البكالوريا الدولية
- وزارة التربية والتعليم : قرار وزاري رقم (١٥٩) بتاريخ ٢٠١٧/٥/٦ بشأن إنشاء المدارس المصرية اليابانية
- Guba, E & Y. Lincoln (2007) Fourth Generation of Evaluation. New-bury Park, CA: Sage Publication.
- Heather Wyatt-Nichol and Samuel Brown, Warren Haynes.(2017). Social Class and Socioeconomic Status: Relevance and Inclusion in MPA-MPP Programs. JPAE **Journal of Public Affairs Education**, 17(2), 187–208
- Lindsay Paterson and Cristina Iannelli.(2005). SOCIAL CLASS AND EDUCATIONAL ATTAINMENT: A COMPARATIVE STUDY OF ENGLAND, WALES AND SCOTLAND. ESRC Research Project Education and Social Mobility in Scotland in the Twentieth Century Working Paper 2.pp1-28
- Marko FERJAN, Eva JEREB, Olga.(2008).SOCIAL CLASS POSITION AS A DETERMINANT OF EDUCATIONAL ACHIEVEMENT. DRU[. ISTRA@. ZAGREB GOD. 17 , BR. 4-5 (96-97), STR.pp 869-886
- McMillan, J & Schumacher, S. (2001) Research in Education: A conceptual Introduction. Longman Publications. New York. USA..
- http://ecesr.org/wp-content/uploads/2014/03/Education-Stages-Paper.pdf
- https://piketty.pse.ens.fr/files/csglobal%20wealthdatabookoctober2014pdf
- http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/2/107/3169
- https://scu.eg/pages/private_universities 22/4/2021
- http://qawmia.com/ar/fees

ملاحق الدراسة

ملحق رقم (١) قائمة بأسماء أعضاء هيئة التدريس (عينة الدراسة)

م	الإسم	الوظيفة	الجامعة
١	أ.د/ عصام الدين هلال	أستاذ أصول التربية المتفرغ	كفر الشيخ
٢	أ.د/ محمد ابراهيم المنوفى	أستاذ أصول التربية المتفرغ	كفر الشيخ
٣	أ.د/ ياسر مصطفى الجندى	أستاذ أصول التربية وعميد الكلية	كفر الشيخ
٤	أ.د/ سمير عبد الحميد القطب	أستاذ أصول التربية ورئيس القسم	كفر الشيخ
٥	أ.د/ أميرة عبد السلام زايد	أستاذ أصول التربية ووكيل الكلية لشئون المجتمع وتنمية البيئة	كفر الشيخ
٦	أ.د/ رجاء فؤاد غازى	أستاذ أصول التربية ووكيل الكلية للدراسات العليا والبحوث	كفر الشيخ
٧	أ.د/ عبد الرؤف بدوى	أستاذ أصول التربية	طنطا
٨	أ.د/ أحمد مهناوى	أستاذ أصول التربية	بنها
٩	أ.د/ وائل وفيق رضوان	أستاذ أصول التربية المساعد	دمياط
١٠	د/ ريم عباس مرجان	مدرس أصول التربية	دمياط